وزارة التعليم العالي والبحث العلمـــــــــــــي
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة
معهد العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية
ميدان: علوم اقتصادية والتسيير وعلوم تجارية
الشعبة: علوم اقتصادية
التخصص: بنوك

المرجع : ..... /2015

مذكـــــــــــرة بعنـــــــــــــــوان:

إدارة مخاطر السيولة في البنوك التجارية

دراسة حالة: بنك القرض الشعبي الجزائري - وكالة ميلة -

مذكـــــرة مكملة لنيل شهادة الليسانس في العلوم الاقتصادية (ل.م.د)

تخصص: " بنوك "

إعداد الطلبة:
- بلور أحلام
- بوعريوة سلاف
- مغواش زكرياء

إشراف الأستاذ:
قطاف عقبة

السنة الجامعية: 2014/ 2015

وزارة التعليم العالي والبحث العلمـــــــــــــي
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة
معهد العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية
ميدان: علوم اقتصادية والتسيير وعلوم تجارية
الشعبة: علوم اقتصادية
التخصص: بنوك

المرجع : ..... /2015

مذكـــــــــــرة بعنـــــــــــــــوان:

إدارة مخاطر السيولة في البنوك التجارية

دراسة حالة: بنك القرض الشعبي الجزائري - وكالة ميلة -

مذكـــــرة مكملة لنيل شهادة الليسانس في العلوم الاقتصادية (ل.م.د)

تخصص: " بنوك "

إعداد الطلبة:
- بلور أحلام
- بوعريوة سلاف
- مغواش زكرياء

إشراف الأستاذ:
قطاف عقبة

السنة الجامعية: 2014/ 2015

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

بسم الله الذي هدانا إلى نور العلم وميزنا بالعقل الذي يسير طريقنا الحمد لله الذي أعطانا

من موجبات رحمته الإرادة والعزيمة على إتمام عملنا

نحمدك يا رب حمدا يليق بمقامك و جلالك العظيم

جرت العادة أن يكون وراء كل إعداد و بحث أشخاص منهم من يساهم بالنصح و البعض

بالتوجيه ومن باب الجميل لأن نتقدم بتشكراتنا الخالصة

إلى من لم يبخل علينا بنصائحه القيمة و إرشاداته الوجيهة

إلى الذي كان و مازال و ندعو الله أن يبقيه للدروب منيرا

الأستاذ المشرف : **قطاف عقبة**

لابد لنا ونحن نخطو خطواتنا الأخيرة في الحياة الجامعية من وقفة نعود إلى أعوام قضيناها في رحاب الجامعة مع

أساتذتنا الكرام الذين قدموا لنا باذلين بذلك جهودا كبيرة في بناء جيل الغد لتبعث الأمة من جديد.

وقبل أن نمضي نقدم أسمى آيات الشكر و الامتنان و التقدير و المحبة الذين حملوا أقدس رسالة في الحياة

إلى الذين مهدوا لنا طريق العلم و المعرفة

إهداء

الحمد لله .....الفضل و الشكر لله سبحانه وتعالى على كل ما أنا فيه .أهدي ثمرة جهدي إلى :

إلى من قال الله فيهما عز وجل "وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه وبالوالدين إحسانا"

إلى الوالدين الكريمين حفظهما الله وأطال في عمرهما .

إلى من .تحت الرحمان الجنة تحت أقدامها إلى من تعبت وربت وسهرت إليك أنت يا أعظم إنسانة في قلبي ...أمي الغالية غنية

إلى من احمل اسمه بكل افتخاري ، إلى من علمني بأن الكرامة فوق كل المساومات إلى الأب الحنون والرجل العظيم أبي عبد السلام .

إلى من جمعني معهم سقف واحد وتقاسمنا مع بعض حلوة المعيشة ومرها . إخواني وأخواتي الأعزاء: فؤاد ، صالح ، رؤوف ، رشا ، مروة .

إلى من شاركني في هذا العمل : "زكرياء و سلاف "

إلى كل أفراد العائلة بدون استثناء

"عمي وزوجته وأولاده ، وخالتي وأزواجهن وأولادهن ، وعماتي وأزواجهن وأولادهن ،أخوالي وأزواجهن وأولادهن "

إلى كل الصديقات : ريم ، زهرة ، وداد ، أمنة ، سلاف ، فوزية ، وسام ، إيمان ، وفاء رقية، واخص بالذكر ابنة خالتي وصديقتي وأختي نسرين .

إلى كل اساتذتي من مرحلة الابتدائي إلى مرحلة الجامعة واخص بالذكر الأستاذ المحترم بن شخشوش مصطفى .

إلى .جدتي فاطمة والى روح أ.جدادي صالح والخضر وروح .جدتي مازية رحمهم الله برحمته الواسعة.

إهداء خاص

إلى من علمني الكثير وأنار طريقي بنصائحه إلى أغلى إنسان إلى زوجي الغالي صالح وكل عائلته .

إلى كل من لم يسع قلمي لذكره.....

أحلام

اهداء

بسم الله والحمد لله وبعد :

هاأنا أقطف زهرة بستاني إلى من قال فيهما عز من قال :

إلى البسمة السرمدية وأية الوجود الأبدية إلى من سافتني حنانها ، وبثت في روحي الفضيلة بالفطرة . إليك يا من كنت لي في حياتي امة مورقة ، وفي العطاء مضحية

" إليك أنت أمي "

إلى من علمني انه لا يأس مع الحياة ، كما لا حياة مع اليأس، إلى رمز العطاء والتحدي إلى من كرس عمره لرعايتنا وخدمتنا ، ولم يبخل علينا بما يستطيع ومالا يستطيع

" إليك أنت أبي " شفاك الله من مرضك .

أطال الله في عمركما وأنعم عليكما بدوام الصحة والهناء وجازاكما الله خيرا في الدنيا و الآخرة .

إلى البراعم : سيف الدين ونسرين و الملاك الصغير هيثم و . وجود

إلى أفراد عائلتي سليمة وزوجها سليمان وزفاف وزوجها جمال، إلى الأخت العزيزة والتي احترمها كثرا شهرزاد إلى احن قلب أختي مني

إلى توأم روحي وبئر أسراري، التي قاسمتي الحياة بحلوها ومرها أكثر من أخت لي "سهيلة "

إلى المدرسة التي فاتت تظلني و تعطيني ما يلزمني أخواي "عبد الستار" "وعبد المحسن " والتوأم "محمد وعلي " والكتكوت "سامي "

إلى صديقاتي العزيزات : أحلام – فوزية - وسام - إيمان - فطيمة – نورة - إلى من شاركني في هذا العمل : "زكرياء – أحلام "

إلى كل الصديقات والأصدقاء والى كل من أحبني واحترمني .

الى كل من تعذر علي ذكر اسمه .....

الى فرع البنوك دفعة 2014- 2015

اهدي ثمرة جهدي هذا

سلاف

الإهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

"وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون"

صدق الله العظيم

الصلاة و السلام على سيد البشرية محمد و على آله و صحبه أجمعين

إلى من جرع الكأس فارغاً ليسقيني قطرة حب، إلى من كلّت أنامله ليقدم لنا لحظة سعادة إلى من حصد الأشواك عن دربي ليمهد لي طريق العلم أبي العزيز علي

إلى من أرضعتني الحب والحنان، إلى رمز الحب وبلسم الشفاء،إلى القلب الناصع أمي الحبيبة

إلى القلوب الطاهرة الرقيقة والنفوس الصافية إلى رياحين حياتي أمي وقرة عيني جهيدة أطال الله في عمرها

إلى . جدتي حفظها الله وأطال في عمرها و. جدي رحمه الله

إلى من حبهم يجري في عروقي و يلهج بذكراهم فؤادي إلى إخوتي **" أيوب و فاروق "**

إلى الأخوات ريمة وسارة وحنان وأمينة .

الكتاكيت .**جود ، ميسم، مريم ، منة الرحمن ، محمدي ، انيس**

إلى الذين بذلوا كل جهدٍ وعطاء لكي أصل إلى هذه اللحظة أساتذتي الكرام لا سيما أستاذي قطاف عقبة و مشري فريد و أستاذة لطيف

الآن تفتح الأشرعة وترفع المرساة لتنطلق السفينة في عرض بحر واسع مظلم هو بحر الحياة وفي هذه الظلمة لا يضيء إلا قنديل الذكريات، ذكريات الأخوة البعيدة إلى الذين أحببتهم و أحبوني أصدقائي الأعزاء عماد، صالح ،سمير، رشيد، إدريس ، يزيد. والى جميع عائلتي الكريمة خاصة أعمامي " عبد الرحمن " و " عبد الرزاق " والى عماتي وزواجهن والى زوج أختي جمال الدين والى عبد العزيز والى أخوالي وخالاتي و إلى جميع العائلة من قريب أو من بعيد .

وفي الأخير زميلتي أحلام و سلاف وفقهما الله في حياتهما .

زكرياء

قائمة المحتويات

العنوان	الصفحة
البسملة	I
شكر وعرفان	II
إهداء	III
قائمة المحتويات	VI
قائمة الأشكال	XI
قائمة الملاحق	XII
مقدمة عامة	أ
الفصل الأول: السيولة في البنوك التجارية	
تمهيد	2
المبحث الأول: ماهية البنوك التجارية	3
المطلب الأول: مفهوم البنوك التجارية	3
المطلب الثاني: نشأة وتطور البنوك	4
المطلب الثالث: أهمية البنوك التجارية في النشاط الاقتصادي	5
المطلب الرابع: وظائف البنوك التجارية	6
المبحث الثاني: السيولة في البنوك التجارية	7
المطلب الأول: مفهوم السيولة	7
المطلب الثاني: أهمية السيولة في المصارف التجارية	8
المطلب الثالث: متطلبات السيولة ومكوناتها	9
أولا: متطلبات السيولة	9
ثانيا: مكونات السيولة	9
المطلب الرابع: مصادر السيولة	10
أولا: المصادر الداخلية	11
ثانيا: المصادر الخارجية	12
المطلب الخامس: العوامل المؤثرة في السيولة المصرفية والرقابة عليها	12
أولا: العوامل المؤثرة في السيولة المصرفية	12
ثانيا: الرقابة المسبقة على السيولة	13
ثالثا: إجراءات التعامل مع العجز	15
المبحث الثالث: السيولة وإدارتها في البنوك التجارية	18

المطلب الأول: مفهوم إدارة السيولة	18
المطلب الثاني: أهداف إدارة السيولة	19
المطلب الثالث: نظريات إدارة السيولة	19
أولا: نظرية القروض التجارية	19
ثانيا: نظرية إدارة الخصوم	20
ثالثا: نظرية نقل الأصول	20
رابعا: نظريات الدخل المتوقع	21
خامسا: الاقتراض من البنك المركزي	21
المطلب الرابع: مقاييس إدارة السيولة المصرفية	21
أولا: نسبة الودائع إلى الموجودات	22
ثانيا: نسبة التسهيلات إلى الموجودات	22
ثالثا: نسبة التسهيلات المصرفية للودائع	22
رابعا: الموجودات السائلة إلى الموجودات	22
المطلب الخامس: العوامل التي تأخذ بالاعتبار عند إدارة السيولة	23
أولا: حجم البنك وقوة مركزه المالية	23
ثانيا: الصناعة التي ينتمي إليها البنك.	23
ثالثا: الموازنة بين العائد والمخاطرة	23
خلاصة	24
الفصل الثاني: إدارة مخاطر السيولة المصرفية	
تمهيد	26
المبحث الأول: ماهية إدارة المخاطر المصرفية	27
المطلب الأول: مفهوم إدارة المخاطر	27
أولا: مفهوم الخطر	27
ثانيا: تعريف إدارة المخاطر	28
المطلب الثاني: أهداف وأهمية إدارة المخاطر المصرفية	28
أولا: أهداف إدارة المخاطر	28
ثانيا: أهمية إدارة المخاطر المصرفية	29
المطلب الثالث: أنواع المخاطر المصرفية وأساليب الرقابة عليها	30
أولا: أنواع المخاطر المصرفية	30

ثانيا: أساليب الرقابة على المخاطر المصرفية (الإجراءات)	33
المطلب الرابع: مراحل وخطوات إدارة المخاطر المصرفية وقياسها	35
أولا: مراحل عمليات إدارة المخاطر	35
ثانيا: خطوات إدارة المخاطر ومقاييسها	36
المبحث الثاني: مخاطر السيولة قياسها والحد منها	40
المطلب الأول: إدارة مخاطر السيولة	40
أولا: مفهوم مخاطر السيولة	40
ثانيا: أسباب وعوامل حدوث مخاطر السيولة	42
ثالثا: الأهداف والمبادئ العامة لمخاطر السيولة	43
المطلب الثاني: الخطوات والحدود الرئيسية لإدارة مخاطر السيولة	43
أولا: خطوات تقوية إدارة مخاطر السيولة	43
ثانيا: الحدود الرئيسية لإدارة مخاطر السيولة	44
المطلب الثالث: الإطارات العامة لمخاطر السيولة وفق مقررات لجنة بازل 2	44
أولا: تعريف بلجنة بازل المصرفية	44
ثانيا: اتفاق بازل (2)	45
ثالثا: الجوانب الأساسية لاتفاقيات بازل	46
رابعا: الإطارات العامة والمتطلبات لمخاطر السيولة	47
المطلب الرابع: مؤشرات قياس مخاطر السيولة	53
أولا: نسبة النقدية إلى إجمالي الموجودات	53
ثانيا: نسبة الودائع الجارية للودائع الادخارية والآجلة	54
ثالثا: المعدل النقدي	54
رابعا: نسبة السيولة النقدية	54
خامسا: نسبة الاحتياط القانوني	54
سادسا: نسبة السيولة السريعة	54
سابعا: نسبة التداول	55
المطلب الخامس: سياسات وإجراءات ضوابط الحد من مخاطر السيولة	55
أولا: سياسات وإجراءات إدارة مخاطر السيولة	55
ثانيا: ضوابط الحد من مخاطر إدارة السيولة	56
خلاصة	57

الفصل الثالث: تقييم إدارة مخاطر السيولة – دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري – وكالة ميلة	
تمهيد	59
المبحث الأول: تقديم بنك القرض الشعبي الجزائري	60
المطلب الأول: نشأة القرض الشعبي الجزائري وتطوره	60
أولا: نشأة وتطور القرض الشعبي الجزائري	60
ثانيا: وظائف القرض الشعبي الجزائري	60
المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للقرض الشعبي الجزائري ودراسة الأنشطة التسويقية على مستواه	62
أولا: الهيكل التنظيمي للقرض الشعبي الجزائري	62
ثانيا: دراسة الأنشطة التسويقية المتكاملة على مستوى القرض الشعبي الجزائري	63
المبحث الثاني: تقديم وكالة بنك القرض الشعبي الجزائري – ميلة -	67
المطلب الأول: نشأة وكالة ميلة والهيكل التنظيمي للوكالة "333"	67
أولا: نشأة وكالة ميلة CPA "333"	67
ثانيا: الهيكل التنظيمي لوكالة القرض العبي الجزائري ميلة	67
المطلب الثاني: نشاطات وموارد واستخدامات وكالة القرض الشعبي الجزائري "333" ميلة	69
أولا: نشاطات وموارد واستخدامات وكالة القرض الشعبي الجزائري "333" ميلة	69
المبحث الثالث: واقع إدارة مخاطر السيولة بنك القرض الشعبي الجزائري وكالة ميلة	72
أولا: نسبة النقدية إلى إجمالي الموجودات	72
ثانيا: نسبة الودائع الجارية إلى الودائع الادخارية والآجل	72
ثالثا: المعدل النقدي	72
رابعا: نسبة السيولة النقدية	73
خامسا: نسبة الاحتياطي القانوني	73
سادسا: نسبة السيولة السريعة	73
سابعا: نسبة التداول	73
ثامنا: نسبة تغطية السيولة	74
خلاصة	76
خاتمة	78
قائمة المصادر والمراجع	81
الملاحق	

قائمة الأشكال

الرقم	الأشكال	الصفحة
1-1	العلاقة بين مؤسسة الجهاز المصرفي	5
1-2	أنواع المخاطر المصرفية	33
1-3	الهيكل التنظيمي للقرض الشعبي الجزائري	62
2-3	الهيكل التنظيمي للقرض الشعبي الجزائري لوكالة ميلة	68

قائمة الملاحق

الرقم	الملحق	الصفحة
1	ملحق من اجل طلب الأموال من البنك إلى البنك المركزي من اجل تغطية سيولة CPA	-
2	ملحق يبين خروج أموال من البنك	-
3	ملحق دخول النقود إلى البنك	-
4	ملحق يبين خروج الأموال من البنك	-
5	ملحق يبين طلب الزبون النقود من البنك	-
6	طلب ترخيص سحب النقود من البنك	-

مقدمة

تتربع المصارف التجارية على قمة هرم الصناعة المصرفية، ولا يسبقها في ذلك سوى البنك المركزي، وتؤدي المصارف التجارية دورا حيويا في النظم الاقتصادية والمالية لما لها من تأثير ايجابي على التنمية الاقتصادية من خلال تعبئة المدخرات على مجالات الاستثمار المختلفة.

وبرغم من ذلك، فقد أصبح القطاع المصرفي أكثر القطاعات تعرضا للمخاطر ولا سيما في عالمنا المعاصر، الذي شهد ثورة تقنية للمعلومات، والاتصالات و الحوسبة، وهذا بدوره حتم على المصارف إنشاء أقسام متخصصة في إدارة المخاطر المختلفة التي رافقت تلك التطورات مثل مخاطر تقلب أسعار الفائدة، ومخاطر التضخم، وخاطر تقلب أسعار الصرف الأجنبي و مخاطر السيولة غيرها.

كما تعتبر إدارة مخاطر السيولة من القضايا الحرجة التي تزايدت أهميتها نتيجة لتغيرات الظروف الاقتصادية وتأثيرها على المصارف في معظم دول العالم، وقد وقعت البنوك في أزمة الائتمان رغم كافة الضوابط و المعايير المشددة لاتفاقية بازل حول إدارة السيولة وفي وجود قوانين و تعليمات حازمة صادرة عن معظم البنوك المركزية.

استدعت الظروف الناتجة عن الأزمة الاقتصادية العالمية ضرورة اعتماد معايير جديدة لإدارة السيولة ، وتطبيق أفضل الممارسات الفعالة على صعيد إدارة المخاطر وتطوير إجراءات عمل داخلية تنتج لإدارة البنك رصد أي خلل في إدارة مخاطر السيولة فور حدوثه من أجل اتخاذ الخطوات المناسبة في أسرع وقت و دون تأخير.

وتواجه العديد من البنوك تحديات كبيرة حول كيفية إدارة مخاطر السيولة والخطوات و الإجراءات الواجب اتخاذها لضمان سلامة البنك من اجل تجاوز الأزمات والخروج منها بشكل يؤهلها إلى تحقيق النمو لمرحة ما بعد الأزمة لما لتجاهل أساسيات إدارة مخاطر السيولة من نتائج سلبية على البنوك بشكل عام.

ونقصد بالسيولة قدرة البنك على توفير الأموال اللازمة لتمويل الزيادة في موجودات البنك ومقابلة التزاماته بتواريخ استحقاقها دون تحمل خسائر غير مقبولة، إن طبيعة العمل التقليدي للبنك التي تتضمن بشكل رئيسي تحويل ودائع العملاء قصيرة الأجل إلى قروض طويلة الأجل تعرض البنك إلى مخاطر مختلفة من أهمها مخاطر السيولة وفي الواقع العملي فان أي عملية مصرفية يقوم بها البنك تؤثر على سيولته وان ما يضمن قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته في أوقاتها المحددة هو توفير إدارة مخاطر فعالة للسيولة في البنك

في عام 2008 أصدرت لجنة بازل للرقابة على البنوك نشرة حيث أكدت هذه النشرة أن كثير من البنوك في العالم فشلت بالتزام بالعوامل الأساسية في إدارة ماطر السيولة، وان معظم هذه البنوك لا تعتمد إطارا شاملا في إدارة مخاطر السيولة ، حتى أن كثير من البنوك لا تأخذ بنظر الاعتبار بحجم السيولة التي قد يحتاجها نتيجة الالتزام غير مباشر سواء كان هذا الالتزام التزام تعاقديا أو غير ذلك.

أولا: إشكالية البحث

وبناءا على ما سبق يمكن صياغة وضبط إشكالية البحث من خلال طرح التساؤل التالي:
ما هي الإجراءات التي تتبعها البنوك التجارية في إدارة مخاطر السيولة وكيفية الحد منها؟

وبهدف الإحاطة ومعالجة هذه الإشكالية تم طرح الأسئلة الفرعية التالية :

- ما المقصود بالسيولة المصرفية ؟ وماهية مختلف عناصرها ؟ .
- فيما تمثلت المخاطر المصرفية ؟ وكيف يتم معالجتها ؟ .
- ما هي أساليب إدارة مخاطر السيولة المصرفية للحد أوالتقليل منها ؟.
- ما هي مختلف الأساليب التي يعتمد عليها بنك القرض الشعبي الجزائري بوكالة ميلة على إدارة مخاطر السيولة ؟.

ثانيا : فرضيات البحث

و للإجابة على الإشكالية والتساؤلات السابقة وضعت الفرضيات التالية:

- يقصد بالسيولة القدرة الكافية للبنك لمواجهة التزاماته وفق مبادئ وقوانين.
- تواجه البنوك التجارية العديد من المخاطر ولكل نوع من الخطر أسلوب في معالجته و الحد منه.
- يتم اعتماد أساليب ومعايير إدارة مخاطر السيولة من أجل التقليل منها وخاصة اعتماد معايير الرقابية و القياسية.
- هناك طرق وسياسات يستخدمها بنك اقرض الشعبي الجزائري وكالة ميلة في تسيير مخاطر سيولته.

ثالثا: أهمية البحث

تتمثل أهمية البحث في الجوانب التالية:

- يساهم في تسليط الضوء على أحد المواضيع الهامة التي توفر للمؤسسات المصرفية استجابة شاملة في التعامل مع مخاطر السيولة.
- تحديد أهم التحديات التي تواجهها المصارف التجارية أمام المخاطر التي تتعرض لها.
- حاجة المصارف إلى مقياس علمي معتمد لقياس مخاطر السيولة بما يمكنها من تحسين والحفاظ على بقائها و استمرارها الدائم.

رابعا: حدود الدراسة

يمكن إظهار حدود الدراسة في الإطارين التاليين:

- الإطار الزمني: من خلال الدراسة النظرية قمنا بالتطرق إلى مخاطر السيولة التي تواجه البنوك التجارية، وذلك خلال الفترة الممتدة من 2014 – 2015 م.

- الإطار المكاني: دراستنا تتمحور حول إدارة مخاطر السيولة التي تواجه بنك القرض الشعبي الجزائري لوكالة ميلة.

خامسا: أهداف البحث

يسعى هذا البحث إلى تحقيق الأهداف التالية :

- تحليل مفهوم السيولة المصرفية، مكوناتها، ونظرياتها.
- استعراض مخاطر السيولة التي يتعرض لها البنك التجاري وكيفية إدارتها و الحد منها.
- التعرف على كيفية تحديد المخاطر و تسييرها بالطريقة التي تحقق للبنك عائد بأقل مخاطرة
- تقييم كفاية السيولة المصرفية من خلال مؤشراتها.

سادسا : أسباب اختيار الموضوع

تم اختيارنا لهذا الموضوع لعدة أسباب نذكر منها:

- نقص الدراسات المتعلقة بإدارة مخاطر السيولة حسب إطلاعنا.
- ميولنا ورغبتنا إلى معرفة كيفية إدارة مخاطر من قبل بنك القرض الشعبي الجزائري وكالة ميلة

سابعا: منهج البحث:

إن طبيعة المنهج المتبع تمليه طبيعة الموضوع والمعلومات المراد الوصول إليها وعليم تم الاعتماد في هذا البحث على:

- المنهج الوصفي التحليلي: يستهدف هذا المنهج مسح وتحميل معلومات ثانوية عن طريق الكتب والمراجع العلمية والأبحاث المنشورة ثم تفسير وتحليل النتائج.

- المنهج الرياضي: واتبعنا فيه حساب وتحليل النسب منها المعدل النقدي، نسبة السيولة النقدية، نسبة الاحتياطي القانوني، نسبة السيولة السريعة.

ثامنا: صعوبات البحث

من أهم الصعوبات التي واجهتنا في البحث ما يلي:

- صعوبات تتعلق بالجانب النظري وتتمثل في قلة المراجع و الدراسات المنهجية فيما يخص مخاطر السيولة و طرق مواجهتها.
- صعوبة الحصول على المعلومات في الوكالة نظرا لسرية المعلومات التي تعد من أسرار المهنة.
- قلة المراجع خاصة بالمركز الجامعي لميلة.

تاسعا: هيكل البحث

من أجل معالجة الموضوع ودراسته قمنا بتقسيم البحث إلى:

- **الفصل الأول** : يتحدث عن السيولة في البنوك التجارية و قسم بدوره إلى ثلاث مباحث تعالج فيه : ماهية البنوك التجارية واهم مفاهيم حول السيولة المصرفية ، بالإضافة إلى المعرفة بإدارة السيولة في البنوك التجارية
- **الفصل الثاني**: بعنوان إدارة مخاطر السيولة المصرفية وقسم إلى مبحثين، تطرقنا فيهما إلى أساسيات حول المخاطر المصرفية و تسييرها ، ومن تم تعرضنا إلى مخاطر السيولة قياسها و الحد منها
- **الفصل الثالث** : وفيه تم محاولة تطبيق بعض النواحي التي جاءت في الجانب النظري على بنك القرض الشعبي الجزائري بوكالة ميلة ، من خلال التعرض لتعريف بالبنك بصفة والوكالة بصفة خاصة ، وفي الأخير الطرق و الأساليب المتبعة لإدارة مخاطر السيولة من طرف الوكالة .
- **الخاتمة** : التي جاءت كتلخيص عام لمحتويات هذا البحث واهم النتائج التي تم التوصل إليها مع إعطاء اقتراحات و حلول بديلة.

الفصل الأول
السيولة في البنوك التجارية

تمهيد:

تعد البنوك التجارية كغيرها من البنوك مؤسسات تمويلية استثمارية، حيث تقوم بخدمات تتطلب منها توفير السيولة اللازمة، إذ أن هذه الأخيرة هي المحرك الأساسي لأي نشاط اقتصادي إضافة إلى ذلك قيام البنوك بتوفيرها من أجل مجابهة سحوبات المودعين المفاجأة وتخوف البنوك من اهتزاز ثقة مودعيها بها يحتم عليها الاحتفاظ بقدر عال من السيولة، وهذا ما ينتج عنه عدم استثمار بعض من أمواله في المشاريع المختلفة مما يؤدي بالبنوك إلى البحث عن طرق ووسائل جيدة لإدارة سيولتها المصرفية وتحديد حجمها في البنوك، وكل هذا سيتم التدقيق فيه من خلال هذا الفصل والذي تم تقديمه على الشكل التالي:

- **المبحث الأول:** ماهية البنوك التجارية.
- **المبحث الثاني:** عموميات حول السيولة.
- **المبحث الثالث:** السيولة و إدارتها في البنوك التجارية.

المبحث الأول: ماهية البنوك التجارية

تعد البنوك التجارية من الوحدات الاقتصادية المهمة وتشكل ركيزة أساسية لأي نظام مالي، حيث أن معظمها مؤسسات تجارية خاصة تسعى لتحقيق أقصى قدر ممكن من الربح من خلال تعاملها وبصورة أساسية في سوق الأقراض خاصة منه قصير أو متوسط الأجل على الأغلب سنتطرق في هذا المبحث إلى مفهوم البنوك التجارية ثم نشأتها وتطورها.

المطلب الأول: مفهوم البنوك التجارية

البنوك التجارية أو كما تسمى في بعض الدول ببنوك الودائع لها تعريفات متعددة منها:

يقصد بها " البنوك التي تقوم بقبول ودائع تدفع عند الطلب أو لآجال محددة، وتزاول عمليات التمويل الداخلي والخارجي وخدمته بما يحقق أهداف خطة التنمية، ودعم الاقتصاد القومي وتباشر عمليات تنمية الادخار والاستثمار المالي في الداخل والخارج بما في ذلك المساهمة في إنشاء المشروعات، وما يستلزم من عمليات مصرفية وتجارية ومالية، وفقا للأوضاع التي يقررها البنك المركزي، وتعرف أيضا بأنها المؤسسات التي تقوم بصفة معتادة بقبول الودائع والتي تدفع عند الطلب أو بعد أجل محدد لا يتجاوز السنة.[1]

كما تعرف البنوك التجارية أيضا " بأنها مؤسسات مالية وسيطة تقوم بتجميع مدخرات الأفراد والوحدات الاقتصادية التي تحقق فائضا وتستخدمها في إقراض المشروعات ذات العجز، لتقترض من الأفراد بفائدة ربوية، أو هي تلك المؤسسات التي تقوم باستئجار وتأجير النقود، أو هي التي تعمل في تجارة النقود".[2]

ويعرف أيضا بأنه "بنك عام النشاط وغير متخصص حيث يتلقى الإيداعات ويمنح القروض لكافة الأفراد والمؤسسات مختلفة الأنشطة الاقتصادية والتجارية ويقوم نشاط البنك في الأساس على التمويل قصير الأجل".[3]

ويقصد بالبنوك التجارية ذلك النوع من البنوك الذي يستطيع خلق نقود الودائع أو ما يسمى بالبنوك المصرفية حيث تقوم البنوك التجارية بقبول الودائع من العملاء وفي مقابل ذلك تعطيهم فوائد على ودائعهم لديه، ثم تقوم بإقراض هذه الودائع للمقترضين وتمنحهم الائتمان وتحصل منهم على فوائد مقابل ذلك، وذلك كله يهدف تحقيق الربح عادة ما تكون الفوائد التي تحصل عليها البنوك عن ما تمنحه من ائتمان تفوق الفوائد التي تدفعها للعملاء نتيجة إيداعهم لديها.

---

[1]- متولي عبد القادر، **اقتصاديات النقود والبنوك**، دار الفكر نشارون وموزعون، عمان، الأردن، 2010، ص: 58.

[2]- حسين محمد سمحان، إسماعيل يونس يامن، **اقتصاد النقود والمصارف**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص، ص: 105، 106.

[3]- محمود حسين الوادي، حسين محمد سمحان، سهيل أحمد سمحان، **النقود والمصارف**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2010، ص: 107.

فالبنك بمثابة تاجر سلعته هي النقود فهو يقبل الودائع ويمنح الائتمان بهدف تحقيق الربح.[1]

وعرف البنك التجاري أيضا بأنه" عبارة عن مؤسسة مالية تتعامل في مجال إقراض الأموال قصيرة الأجل، وتعمل كوسيط مالي بين أصحاب المدخرات "التي هي أغلب موارد البنك".[2]

المطلب الثاني: نشأة وتطور البنوك

بدأت نشأة البنوك في الفترة الأخيرة من القرون الوسطى في أوربا وخاصة في البندقية وبرشلونة حيث قام التجار والمرابين والصياغ بقبول أموال المودعين بغية المحافظة عليها من الضياع وذلك بمقابل إصدار شهادات إيداع اسمية، وقامت المؤسسة تدريجيا بتحويل الودائع من حساب مودع إلى حساب مودع آخر وسداد المعاملات التجارية، وكان قيد التحويل في سجلات المؤسسة في حضور كل من الدائن والمدين.[3]

وتذكر المصادر العلمية بأن كلمة بنك مشتقة من الكلمة الإيطالية بنكو وهي عبارة عن منضدة خشبية كان يجلس إليها الصرافون في مدن إيطاليا الشمالية في أواخر القرون الوسطى لشراء وبيع واستبدال العملات المختلفة خلال فترة ازدهار التجارة في تلك المنطقة، حيث يلعب القطاع المصرفي دورا فعالا في تجميع المدخرات وتمويل التنمية، وتلعب الخدمات المصرفية في الدول المتطورة دورا في تقدم الاقتصاد وتحقيق النمو، والبنوك قادرة على خلق النقود سواء كانت نقودا قانونية أو ودائع أو نقود ائتمانية، ويقوم القطاع المصرفي بالتكامل مع النظام المالي والقطاع الإنتاجي على تجاوز الاختلال في الهيكل التمويلي وسد الفجوة التمويلية للمؤسسات.[4]

كذلك تعتبر البنوك التجارية في صورتها الحالية امتداد لنشاط الصيارفة والصاغة والمربين، فهذه البنوك مهما كانت طبيعة نشاطها ونوعية الوظائف التي تقوم بها، لا تدعو أن تكن مجرد مؤسسات مالية تتعامل في الدين والائتمان، وهي نفس فكرة المتاجرة بالنقود التي عرفت بالعصور الوسطى، وعند العودة إلى الوراء قليلا عندما عرفت المجتمعات البشرية ظاهرة التبادل وظهرت الأسواق والتجار المتخصصون، أخذت فئة من هؤلاء التجار بتحقيق فوائض نقدية كبيرة من نشاطها التجاري، هذا مما دفع هذه الفئة في البحث عن وسيلة مأمونة تحافظ بها على أموالهم من أعمال السلب والنهب والقرصنة، وهذه الأعمال هي من سمات تلك المجتمعات آنذاك، وقد وجدت ضالتها في الصاغة والصيارفة بل ولدى بعض التجار بإيداع ما لديهم من أموال فائضة لدى هؤلاء الصاغة

---

[1]- حسين أحمد عبد الرحيم، **اقتصاديات النقود والبنوك**، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2008، ص: 71.

[2]- طافر الكبيسي، **التحليل الإئتماني**، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص: 210.

[3]- أنس البكري ووليد الصافي، **النقود والبنوك**، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012، ص: 109.

[4]- دريد كامل آل شبيب، **إدارة البنوك المعاصرة**، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2012، ص: 36.

والصيارفة مقابل عمولة معينة.[1]

المطلب الثالث: أهمية البنوك التجارية في النشاط الاقتصادي[2]

كما هو معروف بأن المؤسسات التي تخلق النقود في المؤسسات الائتمانية، أو بمعنى أدق هي مؤسسات مالية حسب طبيعة عملها في سوق الائتمان أو السوق المالية، وعادة فإن المؤسسات المالية التي تقوم بوظيفة خلق النقود تتمثل بالبنوك المركزية (فيما يتعلق بالنقود الائتمانية)، وعلى هذا الأساس يمكن القول أن هذه المؤسسات هي المسؤولة عن خلق السيولة أو العرض الكلي للنقد وهي بذلك تحتل مكانة في النشاط الاقتصادي وفي جميع النظم الاقتصادية، إضافة إلى البنك المركزي والبنوك التجارية، فإن هناك مؤسسات مصرفية أخرى تسهم في تقديم القروض والخدمات المالية كالبنوك المتخصصة وشركات التأمين ومكاتب الصيارفة، لذلك يمكن القول بأن الجهاز الصيرفي في أي بلد يتكون من المؤسسات المصرفية وغير المصرفية، كما يتضمن القوانين والإجراءات، إضافة إلى العادات والتقاليد التي تشكل في مجموعها الإطار الحركي للجهاز الصيرفي في البلد، وعادة فإن هذه المؤسسات تقوم بواجباتها وفق نسق معين وضمن إطار من العلاقات المتداخلة فيما بينهما.

ويمكن توضيح العلاقة بين مؤسسات الجهاز الصيرفي بالمخطط التالي:

شكل رقم (1): العلاقة بين مؤسسات الجهاز الصيرفي

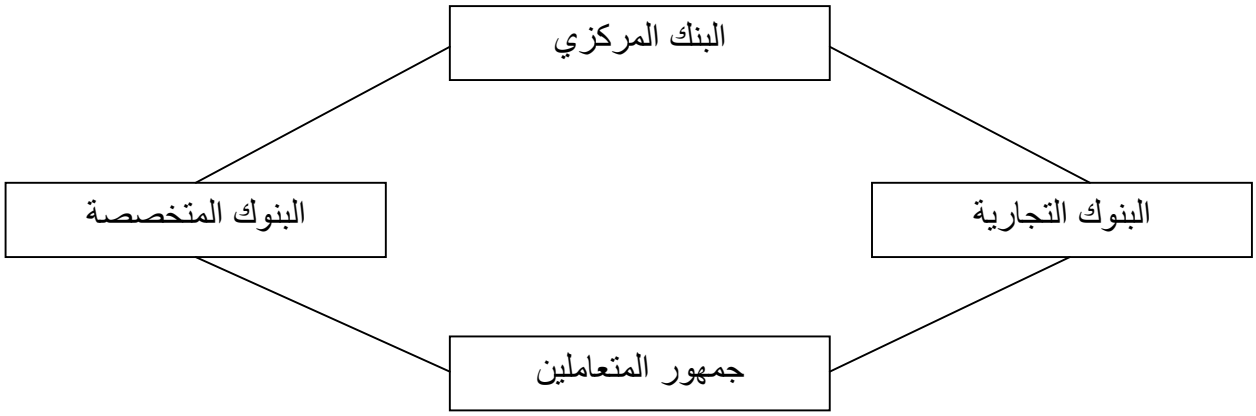

المصدر: محمد حسين الوادي وأحمد عارف العساف، **الاقتصاد الكلي**، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص: 257

[1]- محمد حسين الوادي وأحمد عارف العساف، **الاقتصاد الكلي**، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص: 257.

[2] محمد حسين الوادي وأحمد عارف العساف، مرجع سابق، ص، ص: 255، 256.

المطلب الرابع: وظائف البنوك التجارية

هناك عدة وظائف أساسية للبنوك التجارية نذكر أهمها فيما يلي:

- فتح الحسابات وقبول الودائع: التي يكون بعضها تحت الطلب Demand deposits تسمى أيضا الحساب الجاري current account وهذا النوع هو الذي يتم السحب عليه بشيكات، وبعضها ودائع لأجل time deposits وتسمى أيضا ودائع ثابتة fixed deposits باعتبارها ثابتة أو محدودة الأجل، وبعضها الودائع الادخارية saving deposit.

- خصم الأوراق التجارية (الكمبيالة والسندات الأدينة): التي لا يزيد أجلها عادة عن ستة أشهر، ولا شك أن هذا الخصم يتم في إطار من التسهيلات الائتمانية الممنوحة لعملاء البنك.[1]

- جذب المدخرات المتاحة: وذلك بشتى الطرق التي تحقق لها ذلك، مثال رفع سعر الفائدة على الودائع.

- خلق النقود: إن هذه الوظيفة هي امتداد لسياسة هذه البنوك التجارية والمتعلقة بقبول ودائع الأفراد القابلة للسحب والتعامل على أساسها في منح الائتمان قصير الأجل ومن هنا فهي تخلق نقود عن طريق توسعها في منح الائتمان حيث يساهم ذلك في زيادة الاستمارات المنتجة وبالتالي يؤثر هذا الاتجاه على مستوى النشاط الاقتصادي.[2]

- منح القروض: حيث تقوم البنوك في العديد من الحالات بإقراض رجال الأعمال والأفراد مبالغ معينة لأغراض استثمارية وأخرى.[3]

- إصدار الأوراق المالية: في شكل أسهم وسندات نيابة عن عملائها وتسويق هذه الأوراق في سوق المال.

- بيع وشراء الأوراق المالية لحسابها ولحساب عملائها.

- منح القروض للهيئات والمنشآت والأفراد.[4]

---

[1]- محب خلة توفيق، **الاقتصاد النقدي والمصرفي**، دار الفكر الجامعي، مصر، 2011، ص: 214.

[2]- أحمد فريد مصطفى، **الاقتصاد النقدي والدولي**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2009، ص: 287.

[3]- محمود وآخرون، **الأساس في علم الاقتصاد**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006، ص: 323.

[4]- محمد إبراهيم عبد الرحيم، **اقتصاديات النقود والبنوك**، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2014، ص: 129.

المبحث الثاني: السيولة في البنوك التجارية

يعد موضوع السيولة شريان الحياة للأنشطة التي تقوم بها المصارف، إذ تحتاج المصارف للسيولة بسبب حالة عدم التأكد التي تحيط بتدفقاتها النقدية، لذا تحاول أن ترتب أوضاعها بشكل يمكنها من مواجهة أي نقص في تدفقاتها النقدية تحت أي ظرف من الظروف.

ولهذا السبب تحرص المصارف دائما على إدارة محفظة متنوعة من الودائع، و مختلفة الآجال وعلية فان جوهر نشاط المصارف التجارية يتحدد بالكيفية التي تقوم بها هذه المصارف بالاستخدام الكفء للموارد المالية التي بحوزتها، وعن طريق البحث عن أفضل سبيل والوسائل التي تؤدي إلى تحقيق الأهداف المطلوبة التي تسعى المصارف إليها وسنتطرق في هذا الفصل إلى مفهوم وأهمية السيولة ثم متطلباتها ومصادرها وفي الأخير العوامل المؤثرة عليها.

المطلب الأول: مفهوم السيولة

تعددت تعاريف السيولة وسنذكر بعضها فيما يلي:

تعرف السيولة بأنها " مفهوم نسبي يعبر عن العلاقة بين النقدية والأصول السهلة التحول إلى نقدية بسرعة وبدون خسائر، ويبين الالتزامات المطلوب الوفاء بها، لذلك لا يمكن تحديد سيولة أي مصرف أو أي فرد إلا في ضوء استحقاق التزاماته"[1]، وتعبر السيولة " على مقدرة البنك على مواجهة سحوباته من الودائع ومواجهة سداد التزاماته المستحقة وكذلك مواجهة الطلب على قروض دون تأخر".[2]

وتعرف أيضا " بأنها عبارة عن قدرة المصرف على مقابلة التزاماته بشكل فوري وذلك من خلال تحويل أي أصل من الأصول إلى نقد سائل وبسرعة وبدون خسائر في القيمة حيث تستخدم هذه النقدية في تلبية طلبات المودعين للسحب من ودائعهم وتقديم الائتمان في شكل قروض وسلفيات لخدمة المجتمع ".[3]

ويقصد بالسيولة أيضا على أنها "سرعة تحويل الأصل إلى نقدية حاضرة وعدم تحمل البنك لأي خسارة في هذا السبيل.[4]

كما تعني السيولة على أنها "احتفاظ البنك بجزء من أصوله في شكل أصل سائل بدرجات متفاوتة، وذلك لمواجهة الزيادة في سحب الودائع والسحب من الاعتمادات المفتوحة للعملاء، بحيث

---

[1]- عبد الحميد عبد المطلب، **البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2002، ص: 230.

[2]- الحسيني، فلاح حسن، والدوري، مؤيد عبد الرحمن، **إدارة البنوك مدخل كمي واستراتيجي معاصر**، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص: 93.

[3]- سامر جلدة، **البنوك التجارية والتسويق المصرفي**، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص: 90.

[4]- أحمد حسن عبد الرحيم، **اقتصاديات النقود والبنوك**، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص: 224.

يتمكن البنك في ذات الوقت من استغلال ودائعه بما يحقق له أكبر ربح ممكن، مع احتفاظه بنقود كافية تمكنه من مقابلة طلبات السحب دون أي تأخير، ومن غير أن ينجم عن ذلك ارتباك في الأعمال".[1]

المطلب الثاني: أهمية السيولة في المصارف التجارية

تحتاج البنوك إلى السيولة لمواجهة طلب عملائها إلى الأموال، وهذا يواجه العملاء احتياجاتهم للسيولة، إما من خلال سحب ودائعهم لدى البنوك أو من خلال الاقتراض منها وحيث إن مثل هذه الاحتياجات مستمرة، لذا يجب أن تكون البنوك مستعدة لمواجهة مثل هذه المتطلبات من خلال مواجهة سحوبات المودعين لتلبية طلبات زبائنه في منحهم القروض والتسهيلات وعدم تفويت فرصة استثمارية، لذلك تظهر أهمية السيولة في: [2]

- أنها تعتبر كمؤشر حيوي للسوق المالية والمودعين والإدارة والمحللين.
- أنها تظهر أمام السوق المالية بمظهر عالي الثقة والبعيد عن المخاطر والقادر بالإيفاء بالتزاماته تجاه جميع الأطراف.
- أنها تشكل تعزيز الثقة كل من المقترضين والمودعين وحملة الأسهم والتأكيد لهم بأنه قادر على الاستجابة السريعة لمتطلباتهم.
- التأكيد للقدرة على الوفاء بالالتزامات والتعهدات الملتزم بها.
- سوف لا تجعله أن يقوم ببيع بعض موجوداته بخسارة من أجل الإيفاء بالتزاماته.
- وجود السيولة تمكنه من عدم الاضطرار إلى الاقتراض من المصارف أو من البنك المركزي.

كما تعتبر السيولة ذات أهمية خاصة للمصارف لا سيما بالمقارنة مع الوحدات غير المالية، حيث تكون تدفقات الأرصدة النقدية من وإلى المصارف ضخمة بالمقارنة بقاعدة رأس مال المصرف بالإضافة إلى صعوبة التوقع أو التنبؤ بحجم وتوقيت انسياب الأموال النقدية خارج المصرف، مع الأخذ في الاعتبار أن الجزء الأكبر من موارد المصرف يتعرض لهذا الأسباب.[3]

وتحتاج المصارف إلى السيولة لمواجهة احتياجات عملائها إلى الأموال، هذا ويواجه العملاء احتياجاتهم للسيولة، إما من خلال سحب ودائعهم لدى المصارف أو من خلال الاقتراض منها، وحيث أن مثل هذه الاحتياجات مستمرة لذا يجب أن تكون المصارف مستعدة دائما لمواجهة مثل هذه المتطلبات، لأن مثل هذه المتطلبات والاستعداد لها يعطيها الإيجابيات التالية: [4]

---

[1]- محمد سعيد أنور سلطان، **إدارة البنوك**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2005، ص: 141.

[2]- الشمري، صادق راشد، **إدارة المصارف الواقع والتطبيقات العملية**، دار اليازوري العملية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص: 376.

[3]- إبراهيم محمد، **المصارف والسيولة وعمليات التغطية الدولية**، اتحاد المصارف العربية، ع 11، ص: 6.

[4]- عقل مفلح، **وجهات نظر مصرفية**، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006، ص: 159.

- الظهور في السوق المالي الحساس تجاه المخاطر بمظهر المأمون القادر على الوفاء بالتزاماته.
- يعد مؤشرا إيجابيا للسوق المالية والمحللين والمودعين والإدارة.
- تجنب البيع الجبري لبعض الأصول وما قد تجلبه من سلبيات.

المطلب الثالث: متطلبات السيولة ومكوناتها

أولا: متطلبات السيولة

1- تخصيص الأموال بشكل يضمن مقابلة السحب من الودائع:

ميزانية أي مصرف تجاري الجزء الأكبر من مكونات هذه الميزانية هو عبارة عن الودائع بأنواعها، كالودائع تحت الطلب (جارية) والتي تدفع عند الطلب في حين تشمل الودائع على أنواع أخرى يتم سحبها ووفقا لشروط خاصة تحدد مسبقا، وعادة ما تحسب المصارف التجارية ودائع التوفير على أنها ودائع ادخارية تدفع عند الطلب، وهي توفير الأموال لمقابلة الاحتياجات من القروض والتسليفات لعملاء المصرف والبيئة المحيطة، وتعتبر القروض مصدر الدخل الأساسي للمصرف من خلال الفوائد التي تفرض عليها، فإن المصرف يهدف في نشاطاته إلى تحقيق ربح مناسب في ظل متطلبات السيولة ودرجة ملائمة من المخاطر.[1]

ثانيا: مكونات السيولة

تعد السيولة النقدية وشبه النقدية وتوفيرها الأهداف الأساسية للمنشآت المالية وخاصة في المصارف، وذلك لاحتياجها المستمر إلى مستويات محددة من السيولة النقدية لكي تتمكن من الوفاء بالتزاماتها المالية في المواعيد التي تحدد الاستحقاق، وتبرز أهمية السيولة للمصارف التجارية وبقية المؤسسات المالية بشكل كبير خاصة في مجال مواجهة السحوبات المستمرة من الودائع، ولكي تتمكن من إشباع حاجات المجتمع من التسهيلات الائتمانية، بحيث يمكنها من تقديم خدمات مالية ومصرفية بنوعية متميزة ومستمرة.

وبدأت المصارف الاهتمام بإدارة الموجودات حيث أن إدارة السيولة والاهتمام بها ينبغي النظر إلى مكوناتها والتي تتكون من:[2]

- السيولة الحاضرة (النقدية): يطلق عليها الاحتياطات الأولية.
- السيولة شبه النقدية: يطلق عليها الاحتياطات الثانوية.

1- السيولة الحاضرة "النقدية" (الاحتياطات الأولية):

هي عبارة عن نقدية جاهزة تحتفظ بها المصارف وقت الحاجة، وهذه الموجودات لا تحقق للمصرف أي فوائد وتشمل أوراق نقدية سواء كانت بالعملة المحلية أو العملات الأجنبية وهي

[1]- الحسيني والدوري، مرجع سابق، ص: 67.

[2]- الشمري، مرجع سابق، ص: 93.

موجودات في خزائن المصرف على شكل نقدية سائلة.

- أرصدة لدى البنك المركزي والمصارف الأخرى حيث ينبغي على المصرف الاحتفاظ باحتياطي قانوني لدى البنك المركزي يتحكم به هذا الأخير من أجل حماية المودعين.
- أرصدة بالعملات الأجنبية لدى المصارف في خارج البلد.
- صكوك تحت التحصيل مقدمة من عملاء المصرف لتحصيلها.

هذه الاحتياطات تعتبر عاملا واقيا للسيولة المصرف والمحافظة على سلامة المركز المالي والتنافس له من خلال إيفاءه بالتزاماته دون تأخير كما أنها تعزز من ثقة عملاء المصرف.

2- السيولة شبه النقدية (الاحتياطات الثانوية):

هي عبارة عن موجودات يمكن تحويلها بسرعة دون عناء خلال فترة قصيرة إلى سيولة أو هي عبارة عن استثمارات قصيرة الأجل، كالأوراق المالية (الأسهم، السندات) والأوراق التجارية وأدوات الخزينة.

تمتاز هذه الاحتياطات بقصر أجل الاستحقاق وضعف العائد، كما تساهم في تدعيم الاحتياطات الأولية وأيضا في تحقيق بعض الأرباح للمصارف.

المطلب الرابع: مصادر السيولة

يمكن أن تحصل المصارف التجارية على السيولة إما من خلال تصفية بعض أصولها أو من خلال ترتيب التزامات عليها، فعلى جانب الأصول تتحقق السيولة من خلال:[1]

- تسديد العملاء للقروض المستحقة وفوائدها، وتحصيل المصارف واستثماراتها التي انتهت آجالها.
- بيع بعض الأصول قبل استحقاقها في الأسواق الثانوية، مثل بيع السهم والسندات والقروض المستندة.

أما بالنسبة لتوليد السيولة على جانب المطلوبات فيتم ذلك من خلال تنمية الودائع فإذا لم يكن هناك توازن بين الأموال الداخلية إلى المصرف نتيجة تسديد القروض والاستثمارات المستحقة والزيادة في الودائع من جانب، والأموال الخارجة منه على شكل قروض جديدة، أو ودائع مسحوبة من جانب آخر، يكون هنا المصرف بحاجة إلى السيولة وتقدر هذه الحاجة بمقدار الفارق بين التدفقات النقدية الداخلة والتدفقات الخارجة وهنا يجب على المصرف إما استعمال سيولته المخزونة بسرعة أكثر من سرعتها الطبيعية أو القيام بشراء الأموال وهو ما يسمى بإدارة الخصوم وتصنف مصادر السيولة على النحو التالي:[2]

[1]- **إدارة السيولة في المصرف التجاري**، نشرة توعية يصدرها معهد الدراسات المصرفية ، السلسلة الخامسة، الكويت، 2012، ص: 4.

[2]- المرجع السابق، ص،ص: 3، 4.

أولا: المصادر الداخلية

المدخل التقليدي لإدارة سيولة المصرف التجاري هو أن يخزنها ضمن ميزانيته وأن يستعمل عند الحاجة الفائض الاحتياطي كمصدر مؤقت للسيولة لحين القيام بالتعديلات الدائمة على ميزانيته ويسمى هذا الأسلوب بنظرية التحويل، لأنه يقوم على تحويل أصوله السائلة إلى نقد لمواجهة احتياجاته سواء لدفع الودائع أو للقيام بعمليات الإقراض هذا، ومن مظاهر هذه النظرية اهتمامها بالسلامة على حساب الربحية الأمر الذي أدى إلى تقليص استعمالها ويتم اختزان السيولة في ميزانية المصرف ضمن البنود التالية:

1- **الاحتياطي الأساسي**: وهو عبارة عن الأرصدة النقدية التي تستعملها المصارف لأغراض التشغيل العادية زيادة على الاحتياطات القانونية المقررة.

2-**الاحتياطي الثانوي**: يتكون هذا البند من الفوائض الاحتياطية، والأوراق المالية الحكومية قصيرة الأجل، والأوراق المالية الأخرى شريطة أن تكون ذات نوعية ممتازة ومخاطر الإفلاس فيها منخفضة وقابلة للبيع السريع دون خسارة والغاية من الاحتياطي الثانوي تحقيق ما يلي:

- توفير السيولة الموسمية.
- الزيادة غير المتوقعة في الطلب على القروض.
- التطورات غير العادية في السوق ذات العمق البسيط.

3- **الاحتياطي الثالث للسيولة**: إن غاية هذا الاحتياطي توفير السيولة على المدى الطويل كزيادة الطلب على القروض وتراجع الودائع ويشمل هذا الاحتياطي الأوراق المالية الحكومية التي تتراوح مدتها ما بين سنة إلى سنتين.

4- **احتياطي الاستثمار**: إن الغاية من هذا الاحتياطي تحقيق الدخل بالدرجة الأولى والسيولة بالدرجة الثانية، ويتكون هذا البند من الأوراق المالية متوسطة وطويلة الأجل، ويوفر تصنيف الاحتياطات للمصرف محفظة متدرجة الاستحقاق، وغالبا ما يميل هذا النوع أو التدرج لصالح الأصول الأكثر سيولة وذلك تفاديا لخسارة تسييل الأصول الأقل سيولة عند الحاجة، لكن الفكرة الأساسية لهذا التدرج خزن السيولة في البدائل المشار إليها مع مرونة كافية لتناسب الظروف وحسب هذا المدخل يكون تحويل الأصول إما اختياريا أو إجباريا فالتحويلات غير الاختيارية هي التي تتم دون خيار من المصرف، مثل تسديد العملاء قروضهم وفوائد الأوراق المالية واستحقاقها.

وفي حالة تخطيط التحويلات غير الاختيارية للأصول لتساوي التدفقات النقدية الداخلة، يطلق على هذه الإستراتيجية الدخل المتوقع ولهذا الدخل أهمية خاصة حيث أدى هذا الأسلوب إلى تطوير نظرية القروض ذات المواعيد محددة الوفاء، والأوراق المالية ذات تواريخ الاستحقاق موزعة بانتظام.

وفي مقابل هذه الطريقة غير الاختيارية لتحويل الأموال هناك الطريقة الاختيارية، حيث تستطيع المصارف بعملية إدخال النقد إليها من خلال بيع أصولها أو إقراضها مثل عمليات البيع وإعادة الشراء قبل تواريخ الاستحقاق.

ثانيا: المصادر الخارجية للسيولة

كبديل لعملية خزن السيولة داخل ميزانية المصرف التجاري، طورت المصارف في مطلع الستينات أسلوبا لإدارة السيولة يسمى إدارة المطلوبات وقد تزامن ظهور هذا الأسلوب وتطوير فكرة شهادات الإيداع في مطلع الستينات التي كانت ومازالت إحدى أهم أدوات هذا لأسلوب، إن أهم أدوات هذا الأسلوب أي إدارة المطلوبات تتمثل في شهادات الإيداع والفوائض الاحتياطية أو ما يسمى في الولايات المتحدة بـــ **(FED FUNDS)** والدولار الأوربي واتفاقيات البيع وإعادة الشراء وفوائض سوق ما بين المصارف.

ويفضل هذا الأسلوب في إدارة السيولة حيث يستطيع المصرف التجاري أن يخفض مقدار السيولة المخزنة في ميزانيته وأن يستعمل فائض التخفيض للاستثمار في قروض ذات ربحية أفضل وتتحدد الجرأة التي يتبعها المصرف في إدارة خصومه وكذلك مخزونه من السيولة بمدى الموازنة بين المخاطر والمردود، فالسياسة المتحفظة تؤدي دون شك إلى تقليص سياسة الاعتماد على إدارة المطلوبات لكنها في الوقت نفسه تركز على زيادة السيولة المخزنة.

ولا يتوافر المصدر الخارجي للسيولة لجميع المصارف وذلك لارتباط هذا المصدر بقوة المصرف المقترض وسلامة مركزه الائتماني وكان من أهم إيجابيات إدارة المطلوبات إعطاؤها المصارف مرونة في إدارة جانبي ميزانيتها، كما أجبرت الإدارة على الاهتمام بجانبي الميزانية كوسيلة لإدارة السيولة.

المطلب الخامس: العوامل المؤثرة في السيولة المصرفية والرقابة عليها

أولا: العوامل المؤثرة في السيولة المصرفية

إن من أهم العوامل المؤثرة في السيولة المصرفية نجد العديد منها كون أن السيولة ليست ثابتة بل في تغير مستمر وفيما يلي أهم هذه العوامل هي:[1]

1- **عمليات الإيداع والسحب على الودائع:** مواجهة عمليات السحب على الودائع نقدا.

2- **معاملات الزبائن مع الخزينة العامة:** سيولة المصرف التجاري تتأثر من خلال علاقة الجمهور بالخزينة العامة وعموما تتحسن السيولة المصرفية في حالة كون عملاء المصرف التجاري دائنين للخزينة، ودائنية الزبائن بالنسبة للخزينة تتحقق في عدة حالات أهمها:

[1]- آل علي، رضا صاحب أبو أحمد، **إدارة المصارف مدخل تحليلي كمي معاصر**، دار الفكر للطباعة النشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2002، ص: 132.

- إن الزبائن يعملون في أجهزة الدولة ويودعون ما يتقاضون من أموال لدى مصارف تجارية.
- استرداد مبالغ السندات الحكومية التي ابتاعها الزبائن في فترة سابقة.
- عقد صفقة توريد السلع وخدمات إلى الدولة.
- وبالعكس السيولة المصرفية تتقلص عندما يقوم الزبائن بالآتي:
- تسديد الضرائب إلى الحكومة.
- شراء الأوراق المالية.
- سحب الزبائن لجزء من ودائعهم وإيداعهم لدى صناديق توفير أخرى.

3- **رصيد عمليات المقامة بين المصرف:** تزداد سيولة المصرف التجاري إذا ظهر رصيد حسابه الجاري دائن لدى البنك المركزي نتيجة تسوية حساباته مع المصارف التجارية الأخرى.

4- **موقف البنك المركزي بالنسبة للمصارف:** يمتلك البنك المركزي كسلطة نقدية القدرة على التأثير في السيولة المصرفية من خلال تزويد المصارف التجارية بالنقد المطلوب من النقود الورقية والمعدنية.

5- **رصيد رأس المال الممتلك:** يؤثر رصيد رأس المال الممتلك في سيولة المصرف حيث أنه كلما زاد رصيد رأس المال الممتلك زادت السيولة وبالعكس، أي كلما قل رصيد رأس المال الممتلك قلت سيولة المصرف التجاري ومن ثم تحددت قدرته الافتراضية وانخفضت مواجهته على تسديد التزاماته الجارية.

ثانيا: الرقابة المسبقة على السيولة[1]

يقصد بالرقابة المسبقة على السيولة إدارة التدفقات النقدية أو إدارة السيولة من خلال التنبؤ بحجم وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلة، والكشف مبكرا عن احتمال حدوث عجز أو فائض في الرصيد النقدي، بما يسمح باتخاذ إجراءات مسبقة لمواجهته، وعلى الرغم من أن هدف الكشف عن احتمال حدوث عجز في المستقبل والاستعداد لمواجهته يأتي في مقدمة أهداف إدارة التدفقات النقدية، إلا أن هدف الكشف عن احتمال وجود فائض والتخطيط المسبق لاستثماره (هدف الربحية) يعد أيضا ذات أهمية كبيرة خاصة في ظل الارتفاع المضطرد في أسعار الفائدة، وما يترتب عليه من ارتفاع في تكلفة الفرصة الضائعة من بقاء جزء من موارد البنك في صورة نقدية عاطلة لا يتولد عنها أي عائد.

ولنجاح إدارة التدفقات النقدية يتطلب الأمر: تحديد التدفقات النقدية (الداخلية والخارجية)، والتنبؤ بحجم وتوقيت تلك النفقات، ثم تقييم الإجراءات البديلة التي يمكن استخدامها لمواجهة العجز أو الفائض

[1]- منير إبراهيم هندي، **إدارة البنوك التجارية- مدخل اتخاذ القرارات-**، ط3، توزيع المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، مصر،2010، ص، ص: 351 – 355.

المتوقع أو غير المتوقع في صافي التدفق النقدي، وفيما يلي نتعرض لهذه المتطلبات الثلاثة بشيء من التفصيل.

1- تحديد مصادر التدفقات النقدية:

تتمثل مصادر التدفق النقدي (الداخلي والخارجي) في خمس عناصر رئيسية هي:

1-1- النقدية: يقصد بالنقدية في هذا الصدد رصيد الصندوق، والأرصدة المدينة على البنوك الأخرى، والشيكات تحت التحصيل، وبالنسبة للنقدية في الصندوق فإن البنك عادة ما يبدأ يومه برصيد يعتقد أنه كاف لمواجهة المسحوبات المتوقعة وجزء من المسحوبات غير المتوقعة غير أن المسحوبات غير المتوقعة قد تزيد عن توقعات البنك مما يترتب عليه نفاذ رصيد النقدية قبل أن تتم تلبية الاحتياجات.

1-2- الودائع: يتوقف حجم الرصيد النقدي أساسا على حركة الودائع، سواء تمثلت تلك الحركة في السحب أو الإيداع، ومن المتوقع بالطبع أن يولي البنك اهتمام أكبر بحركة السحب على أمل الحد منها باعتبارها تمثل استنزافا لموارده المالية، ومن بين الإجراءات التي يمكن أن تتخذ في هذا الشأن تنويع الودائع وتقوم فكرة التنويع على أنه كلما تعددت نوعية المودعين كلما زاد احتمال أن يكون معامل الارتباط لحركة الودائع أقل من الواحد الصحيح.

1-3- القروض والاستثمار في الأوراق المالية: [1]

يتولد عن القروض تدفقات نقدية لا يمكن للبنك التحكم في حجمها أو توقيف حدوثها فالفوائد وأقساط القروض هي نتائج عقود أبرمت مع العملاء من قبل، ولا يملك البنك إلزامهم بالسداد قبل تواريخ الاستحقاق، طالما أنهم لم يخلوا شروط التعاقد، أما بالنسبة للأوراق المالية فإنه على الرغم من إمكانية بيعها وشرائها في أي وقت، إلا أن استعداد البنك للقيام بذلك قد يكون محدودا.

1-4- الالتزامات الثابتة والخصوم:

تتمثل الأعباء الثابتة في التدفقات النقدية التي ينبغي دفعها دوريا بصرف النظر عن الأرباح المتولدة، ومن الأمثلة على هذه الأعباء فوائد القروض التي سبق أن حصل عليها البنك، والفوائد على الودائع، والقمة الإيجارية للمبنى، أما الخصوم فيقصد بها في هذا الصدد رأس المال والقروض التي يحصل عليها البنك، وبالطبع يمكن للبنك زيادة رأس المال أو القروض لسداد عجز نقدي محتمل، إلا أن حريته في ذلك محدودة.

1-5- الأصول والخصوم غير النقدية:

يقصد بالأموال غير نقدية في هذا الصدد الجزء من رصيد البنك التجاري لدى البنك المركزي

[1]- منير إبراهيم هندي، مرجع سابق، ص ،ص: 356، 357.

الذي يزيد من متطلبات الاحتياطي القانوني والذي قام البنك المختص في إقراضه للبنوك الأخرى، أما الخصوم غير النقدية فهي القروض التي حصل عليها البنك من بنوك تجارية أخرى وذلك لاستخدامها لتغطية في عجز رصيد الاحتياطي القانوني، ويمتلك البنك مرونة كبيرة بشأن هذه القروض.

2- التنبؤ بالنفقات النقدية

يتم في هذا الصدد الاعتماد على ثلاث مجموعات من التدفقات النقدية للتنبؤ وهي: التدفقات النقدية المجدولة، والتدفقات النقدية غير المجدولة، والتدفقات النقدية غير المتوقعة، وسوف نعرض لكل منها بشيء من التفصيل:

2-1- التدفقات النقدية المجدولة: يقصد بها تلك النفقات الداخلية والخارجية التي يتوفر للبنك بشأنها معلومات تكاد تكون مؤكدة عن حجمها وتوقيت حدوثها، ومن أمثلتها المبالغ التي تسحبها المنشآت من أرصدة ودائعها بغرض سداد مرتبات العاملين بها.

2-2- تدفقات غير مجدولة يمكن التنبؤ بها: وهي تلك النفقات التي ليس لدى البنك بشأنها معلومات مؤكدة عن حجمها أو توقيت حدوثها، غير أنه يستطيع التنبؤ بها، وبالطبع قد لا يكون التنبؤ بها دقيق مائة في المائة ومن أمثلة ذلك المبالغ التي تسحبها التوكيلات من أرصدة ودائعها لدى البنوك المختلفة بغرض تحويلها إلى البنك الذي يتعامل معه المركز الرئيسي الذي تتبعه تلك التوكيلات.

2-3التدفقات النقدية غير المتوقعة: وهي التي لا يمكن التنبؤ بها سواء من حيث حجمها أو توقيت حدوثها، وللتغلب على عدم التأكد بشأن تلك التدفقات يمكن اللجوء إلى بعض الإجراءات الوقائية، فمثلا قد يطلب البنك من كبار المودعين إحاطته مقدما باحتمال قيامهم بمسحوبات غير عادية، كالمسحوبات لغرض الاستثمار في خط إنتاجي جديد أو لبناء مخزون سلعي مبكر.

3- إجراءات التعامل مع العجز أو الفائض النقدي[1]

تعتمد إدارة السيولة في تحديد حجم السحوبات النقدية المتوقعة وغير المتوقعة على التنبؤ، وكما أن المستقبل غير معروف على وجه اليقين، فإن عملية التنبؤ لا يمكن أن تسفر على نتائج دقيقة مئة في المائة، فالسحوبات النقدية قد تزيد أو تقل عن السيولة النقدية الموجودة في المصرف، على الرغم من احتفاظه باحتياطي قانوني، وباستفائه للسيولة القانونية وبتوظيفه لأمواله المتبقية في مجالات مخطط لها كالاستثمار في الأوراق التجارية والمالية والقروض قصيرة الأجل، إلا أنه مع ذلك قد يتعرض إلى عجز نقدي (زيادة المطلوبات على الموجودات) أو إلى فائض نقدي (زيادة الموجودات على المطلوبات) ونتيجة لذلك يصبح من الضروري وضع إجراءات محددة يمكن للمصرف اتخاذها، إذا ما وقعت هذه الأحداث (العجز أو الفائض) غير المتوقعة، ومن أهم الطرق المتبعة والأساليب في معالجة

[1]- رضا صاحب أبو أحمد، **إدارة المصارف مدخل تحليلي كمي معاصر**، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص ص: 206 – 208.

العجز أو الفائض النقدي، هي تلك التي تتعلق بالسحب والإضافة إلى الرصيد النقدي لدى البنك المركزي وتخفيض حجم الاستثمار في القروض أو زيادتها وبيع أو شراء الأوراق المالية والتجارية.

3-1- السحب (أو الإضافة) إلى الرصيد لدى البنك المركزي:

إذا ما أشارت التوقعات إلى احتمال حدوث عجز في النقدية، فيمكن للبنك مواجهته، وذلك بقيامه بسحب جزء من ودائعه المحتفظ بها لدى البنك المركزي لأغراض الاحتياط القانوني، وتسمح البنوك المركزية في كثير من الدول بذلك لمعالجة الموقف، أما إذا أشارت التوقعات إلى احتمال حدوث فائض في النقدية، فقد يفكر المصرف في إضافة ذلك الفائض إلى رصيده لدى البنك المركزي.

3-2- الإقراض (أو إقراض) من البنوك الأخرى:

في حالة العجز النقدي المؤقت الذي قد يستمر ساعات فإن المصرف قد يرسل في طلب نقدية من البنوك المجاورة، وعادة لا تطلب تلك المصارف فوائد على هذه القروض على اعتبار أن هذا نوع من التعاون، أما إذا كان متوقعا أن يستمر العجز لأكثر من ذلك فقد يلجأ المصرف إلى الاقتراض لغرض تغطية عجز في الاحتياط القانوني فإن عملية الاقتراض سوف تتم بواسطة البنك المركزي الذي يقوم بخصم قيمة القرض من حساب المصرف المقرض الذي يتوفر لديه فائض في الاحتياط القانوني، ويضيفه إلى حساب المصرف المقترض الذي يعاني في الاحتياط القانوني.

3-3- يمكن الاقتراض من البنك المركزي:[1]

يمكن للبنك اللجوء إلى الإقراض من البنك المركزي لتغطية عجز مؤقت أو عجز يتوقع أن يستمر فترة طويلة نسبيا، وهناك ثلاث دوافع لقيام البنك المركزي بإقراض البنك التجاري، وتتمثل هذه الدوافع في:

- مواجهة عجز في الاحتياطي القانوني.
- مواجهة احتياجات موسمية.
- مواجهة احتياجات طارئة.

3-4- تخفيض (زيادة) حجم الاستثمار في القروض:

يقصد بذلك قيام المصرف بمواجهة العجز في التدفقات النقدية، عن طريق تصفية محفظة القروض، وذلك ببيع جزء منها إلى طرف آخر قد يكون فرد أو شركة أو مصرفا آخر، غير أن هذا الإجراء من شأنه أن يعرض المصرف لخسائر رأسمالية، إذ سيباع القرض بقيمة أقل من القيمة المبينة في العقد، والتي سبق أن قدمها المصرف للزبون أما في حالة وجود فائض فيمكن للمصرف استخدامه في تمويل قرض جديد.

[1]- المرجع السابق، ص، ص: 208 – 210.

3-5- بيع (شراء) الأوراق المالية:

عادة ما يحتفظ المصرف التجاري بأوراق مالية قصيرة الأجل بدافع الحيطة فعندما يواجه المصرف سحوبات نقدية غير متوقعة، فإنه يلجأ إلى بيع جزء من هذه الأوراق واستخدام حصيلتها في تغطية تلك السحوبات، وإذا لم يكفي الاحتياطي الثانوي، فقد يلجأ المصرف إلى تصفية جزء من محفظة الأوراق المالية وهو إجراء غير مرغوب فيه لثلاثة أسباب:

- احتمال تعرض المصرف لخسائر رأسمالية كبيرة.
- أنه قد لا يناسب المصارف الصغيرة بسبب ارتفاع تكلفة بيع الأوراق المالية، نظرا لعدم إمكانية الاستفادة باقتصاديات الحجم الكبير.
- أن جزءا كبيرا من هذه الأوراق قد يتمثل في رهونات لودائع حكومية، ومن ثم يصعب التصرف فيه بالبيع.

المبحث الثالث: السيولة وإدارتها في البنوك التجارية

تقوم البنوك التجارية بتوجيه أموالها إلى الاستثمارات التي يكون عائدها مرتفع للاقتراب من هدف الربحية إلا أن هذه الاستثمارات يرافقها عادة ارتفاع في درجة المخاطر مما قد ينجم عنه خسائر رأسمالية لهذا تلجأ البنوك إلى إدارة سيولتها بأساليب وطرق ناجحة.

المطلب الأول: مفهوم إدارة السيولة

تعني إدارة السيولة تعريف احتياجات البنك من النقد، والأصول السائلة وكيفية مواجهة هذه الاحتياجات، ومن الناحية التطبيقية لا يمكن الالتزام بنظرية محددة في إدارة السيولة حيث من الملاحظ أن جميع الممارسين في هذا المجال يستعملون مزيجا من مجموع النظريات المعروفة في إدارة السيولة مع ميل بعضهم للتركيز على إحدى النظريات، طبقا للقناعة لديهم، أو لظروف خاصة بالمؤسسة نفسها، وتعرف أيضا إدارة السيولة على أنها: "إدارة الأصول السائلة والاستخدامات قصيرة الأجل بما يتضمن توافق بينهما من حيث المبالغ والآجال"[1].

وتعرف كذلك بأنها "احتفاظ البنك بتدفقات نقدية كافية لمواجهة سحوبات كبيرة بشكل فجائي أو غير معتاد"، وقد قسمت إدارة السيولة إلى قسمين: إدارة أساسية وإدارة متقدمة، فالإدارة الأساسية للسيولة هي التي تتعامل مع النقد الفعلي المتوفر لدى المؤسسة، أي تكون واحدة من أهم وظائفها الرئيسة بتحديد المستوى الأمثل للسيولة أو النقد، بحيث يمكن دفع أو استلام المبالغ الضرورية لتشغيل المؤسسة بشكل سليم، أما الإدارة المتقدمة للسيولة تتضمن الإدارة الأساسية بالإضافة إلى مهام أخرى مثل: التنبؤ بالسيولة والتفاوض وإقامة العلاقات مع المؤسسات المالية ومؤسسات إدارة المخاطر المالية.[2]

ويقصد بإدارة السيولة أيضا "الاستثمار الأمثل للأموال المتاحة بما يحقق أقصى عائد والمقدرة على الوفاء بالالتزامات للدائنين عند الحد الأدنى للتكاليف" وتعني أيضا " تحديد احتياجات السيولة ثم إدارة المركز المالي للبنك أو للمؤسسة".[3]

---

[1]- رحيم حسين، **الاقتصاد المعرفي**، دار بهاء الدين للنشر والتوزيع، قسنطينة، الجزائر، 208، ص: 227.

[2]- أكرم لال الدين، سعيد بوهراة، **إدارة السيولة في المصارف الإسلامية**، الدورة العشرون للمجمع الفقهي الإسلامي المنعقد في مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية، 29 سبتمبر 2010، ص: 07.

[3]- مفيدة بوقصة، **أهمية تطبيق إدارة السيولة في المؤسسات الخاصة**، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2011/2010، ص: 6.

المطلب الثاني: أهداف إدارة السيولة في البنوك

تهدف إدارة السيولة في المصارف إلى ما يلي:[1]

- المحافظة على استمرار المصرف في أداء وظيفته على أحسن وجه، وإبعاد مخاطر العسر المالي عنه.
- التأكد من مقدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته وتحصيل الذمم والتمويلات والاستثمارات في تاريخ استحقاقها.
- حسابه الأصول من عملية بيع لاضطراري عند الحاجة، وعدم تعريض المصرف لمخاطرة كبيرة على المدى الطويل.
- تقوية ثقة المودعين وبالتالي استمرارهم في الإيداع من خلال الإدارة الجيدة لموجوداتهم.
- تسييل الأوراق المالية وبيع الأصول دون تحمل خسارة.
- توريق الأصول بغرض إصدار صكوك، لتحقيق عوائد مجزية للمستثمرين وتغطية جزء من العجز في الموازنة.
- تجنيب المصرف اللجوء الاضطراري للاقتراض بشروط مجحفة أو غير متوافقة مع الأحكام والقوانين المتفق عليها.

المطلب الثالث: نظريات إدارة السيولة

من بين أهم النظريات المعروفة في إدارة السيولة ما يلي: [2]

أولا: نظرية القروض التجارية

نظرية القروض التجارية وتسمى أيضا بنظرية الأصول ذات التصفية الذاتية، تقوم على أساس سيولة المصرف التجاري تحقق تلقائيا من خلال التصفية الذاتية لقروضه التي يجب أن تكون لفترات قصيرة، ولغايات تمويل رأس المال العامل، حيث يقوم المفترضون برد ما اقترضوه من أموال بعد إكمالهم لدورتهم التجارية بنجاح.

ووفقا لهذه النظرية لا تقوم المصارف بالإقراض لغايات العقارات، أو السلع الاستهلاكية أو الاستثمار في الأسهم والسندات، وذلك لطول فترة الاسترداد المتوقعة، وتناسب هذه النظرية في السيولة المجتمعات التجارية، حيث تكون الغالبية العظمى من عملاء المصارف من التجار الذين يحتاجون إلى التمويل لصفقات محددة لفترات قصيرة ويؤخذ على هذه النظرية ما يلي:

---

[1]- أكرم لال الدين، مرجع سابق، ص: 11.

[2]- الطاهر لطرش، **تقنيات البنوك**، ط7، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية بن عكنون، الجزائر، 2010 – 2011، ص، ص: 193، 194.

- إخفاقها في أن تأخذ في الاعتبار احتياجات الاقتصاد الكمي اللازم لتسهيل نمو لتركيز الإقراض للقطاع التجاري.

- أنها تحول دون تقديم المصارف القروض اللازمة لتشجيع المشاريع الصناعية، وإعادة تجهيزها بالآلات، وذلك لطول مدة هذه القروض، وبالتالي عدم إمكانية تشغيلها خلال فترة قصيرة.

- إخفاقها في أن تأخذ بعين الاعتبار الاستقرار النسبي في ودائع المصارف، وعدم إقدام المودعين على سحب أموالهم دفعة واحدة، إلا في حالة إلزامية.

- قيامها على افتراض إمكانية إكمال الدورة التجارية بنجاح، وهو أمر لا يتحقق دائما خاصة في أوقات الكساد والأزمات الاقتصادية.

- نظرية تصلح لبنك منفرد على الجهاز المصرفي بإكماله، إذ غالبا ما تشهد فترة الكساد والأزمات الاقتصادية مشكلة السيولة على مستوى الجهاز المصرفي، ليس على مستوى مصرف واحد.

ثانيا: نظرية إدارة الخصوم

ركزت إدارة السيولة خلال القرنين الماضيين على اقتراب الموجودات في محفظة الستينات ومطلع السبعينات في القرن الماضي، ظهور مفهوم جديد لإدارة السيولة، يقول أنه بمستطاع المصرف التجاري المحافظة على سيولته من خلال شراء الأموال من السوق المالية لمواجهة احتياجاته للإقراض، و لمواجهة طلبات المودعين، أي أن هذه النظرية طرحت مفهوما للسيولة، يقوم على أساس قدرة المصرف على جلب أموال جديدة، أكثر من اعتماده على سيولة أصوله، ومنذ ذلك التاريخ، أصبح هذا المفهوم لإدارة السيولة مفهوما عاما تستعمله المصارف على نطاق واسع، ويرتبط هذا المفهوم في السيولة إلى حد كبير بسمعة المصرف، وتقييم المجتمع المالي لأدائه لذا نجد أن الاستفادة منه تركزت في المصارف الكبيرة الموجودة في المراكز المالية الرئيسية والتي قدمت هي بدورها دعما لهذه النظرية الأمر الذي ساعد على انتشارها لدرجة أنها أصبحت المصدر الرئيسي للسيولة في المصارف الكبيرة خاصة في المراكز المالية المتطورة.

ثالثا: نظرية نقل الأصول

تقوم هذه النظرية على أساس إمكانية محافظة المصارف التجارية على سيولتها من خلال احتفاظها بأصول يمكن بيعها لمصارف أخرى، أو للمستثمرين آخرين نقدا، وتعود هذه النظرية في أصولها إلى مطلع القرن الحالي، عندما توسعت المصارف في أراض الشركات الصناعية لفترة أطول من تلك التي اعتادت تقديمها للتجار، ونتيجة لهذا التوسع في الإقراض طويل الجل قامت المصارف بالبحث عن وسائل الحماية سيولتها، فكان أن تطورت أسواق مالية لتداول الأصول بمختلف أنواعها، الأمر الذي مكن المصارف من المحافظة على سيولتها من خلال إمكانية بيع بعض أصولها في هذه الأسواق عند الحاجة.

وتأخذ هذه النظرية بعين الاعتبار القيمة الدفترية والقيمة السوقية لأصول الممكن تداولها ويعتبر المصدر سائلا إذا ما اقتربت القيمتان من بعضهما، أما إذا كانت القيمة السوقية أقل من الدفترية، فنجد أن المصرف يتردد كثيرا في بيع أصوله تفاديا للوقوع في الخسارة الأمر الذي يؤثر في سيولته، ويمكن لهذه النظرية أن تعمل بشكل جيد على مستوى المصرف الفرد الذي أن يعزز السيولة ببيع بعض موجوداته ولكن يبدو مثل هذا الأمر صعبا عندما يكون الجهاز المصرفي بأكمله يعاني من مشكلة السيولة، إذ لابد في هذه الحالة من تدخل البنك المركزي.

وبالرغم من حاجة هذه النظرية إلا أن تطبيقها لم يمنع من حدوث مشكلات سيولة لدى بعض المصارف بسبب عدم قدرتها على تسييل بعض أصولها فكانت الصورة المعدلة لهذه النظرية التركيز على الاحتفاظ بمزيد من الأوراق المالية الحكومية ذات السيولة العالية لمواجهة احتياجات السيولة.

رابعا: نظرية الدخل المتوقع

عندما طرحت هذه النظرية للسيولة، كانت عبارة عن محاولة لنقل إدارة السيولة من مفهوم التركيز على القروض التجارية القصيرة، وعلى الضمانات المقدمة من خلال التزامن بين مواعيد استحقاق القروض ومواعيد تحقق الدخل المقترض.

وأهم ما في هذه النظرية نقلها الاهتمام في إدارة السيولة إلى اهتمام بحالة العملاء دون اهتمام كبير للأصول الأخرى، بما فيها الوراق المالية، وذلك لتدني الأهمية البينية للأصول الأخرى ضمن الموجودات وهناك الكثيرين ممن يؤيدون هذا التوجه ويعتبرونه توجها عقلانيا، يتطابق مع النمو الكبير في حجم القروض.

خامسا: الإقتراض من البنك المركزي

يعتبر البنك المركزي المقرض الأخير للجهاز المصرفي، تلجأ إليه المصارف لمدها بالسيولة اللازمة عند الحاجة إليها في حالات الضيق الموسمي وفي أوقات الأزمات الطارئة إما بواسطة عملية إعادة الخصم أو الاقتراض المباشر، وما يميز هذا المصدر أنه مؤقت، حيث يقدم لحين قيام المصارف بتعديل أوضاعها وتجاوز فترة الأزمة، وبعدها يتم تسديد لأن البنك المركزي ليس مصدرا دائما للسيولة للجهاز المصرفي.

المطلب الرابع: مقاييس إدارة السيولة المصرفية

أفضل مقاييس السيولة ما كان منها قائما على أساس التدفق النقدي لكن صعوبة تقدير مثل هذه التدفقات تجعل المقاييس القائمة على الأساس الكمي هي الأكثر استعمالا وتنوع هذه المقاييس فيما يلي:[1]

[1]- **إدارة السيولة في المصرف التجاري**، نشرة توعية يصدرها معهد الدراسات المصرفية دولة الكويت، السلسلة الخامسة، الكويت، 2012، ص: 4.

أولا: نسبة الودائع إلى الموجودات

تقيس هذه النسبة مدى أهمية الودائع في تمويل موجودات المصرف، ويفضل استعمال الودائع المستقرة عند احتساب هذه النسبة، بدلا من جميع الودائع، ويقصد بالودائع المستقرة تلك التي يتوقع أن تبقى في المصرف برغم الظروف الاقتصادية المختلفة، وتلك التي تقل عن الحد الأدنى للتأمين الوطني على الودائع، إذا وجد مثل هذا التأمين، ويتوقع أن تكون نسبة الودائع مستقرة إلى الموجودات عالية في المصارف الصغيرة التي تعتمد على قاعدة واسعة من العملاء، ومنخفضة لذلك اعتمد على إدارة المطلوبات.

ثانيا: نسبة التسهيلات إلى الموجودات

بما أن القروض تعتبر أقل موجودات المصرف سيولة خاصة في البلدان التي لا يوجد فيها سوق ثانوية للقروض، لذا فإن هذه النسبة تعتبر بشكل غير مباشر عن مدى حالة السيولة فالنسبة العالية مؤشر على التوسع في الإقراض وبالتالي انخفاض السيولة بينما تشير النسبة المنخفضة إلى وضع سيولة جيدة وطاقة إقراضية كاملة، ومن الملاحظ أن تميل هذه النسبة للتغير مع حجم المصرف.

ثالثا: نسبة التسهيلات المصرفية للودائع

تعتبر هذه النسبة إحدى المقاييس التقليدية للسيولة، وتقيس مدى استعمال الودائع في عمليات الإقراض، وتعتبر نسبة التسهيلات إلى الودائع المستقرة الصورة الأكثر تغييرا عن السيولة وكلما انخفضت هذه النسبة كانت مؤشرا على مخزون السيولة لدى المصرف والعكس صحيح.

إن أهمية هذه النسبة لا تكمن في كونها مقياس دقيق للسيولة، وإنما تكمن في كونها إشارة تحذير لإدارة المصرف لمراجعة سياستها الخاصة بتوزيع الأصول لصالح السيولة، وعند النقطة التي تزيد فيها نسبة التسهيلات إلى الودائع المستقرة على (1،1) يكون ذلك بداية للفصل بين المصرف الذي يعتمد على السيولة المخزنة، والمصرف الذي يعتمد على إدارة المطلوبات لتحقيق سيولته وتعبر نقطة الفصل هذه عما تتميز به مصارف إدارة المطلوبات وهي:

- انخفاض نسبة الودائع المستقرة للأصول.
- ارتفاع نسبة القروض إلى الموجودات.
- ويمكن القول بأن أية زيادة في حجم المصرف تؤدي إلى زيادة نسبة الإقراض لديه وانخفاض نسبة الودائع المستقرة.

رابعا: الموجودات السائلة إلى الموجودات

تقيس هذه النسبة أهمية الأصول الأكثر سيولة بالنسبة لإجمالي الأصول وتتكون الموجودات السائلة من الأرصدة النقدية لدى المصرف نفسه وودائعه لدى الجهاز المصرفي والبنك المركزي وكذلك الأوراق المالية التي تقل مدتها عن سنة.

وتتميز هذه البنود بسهولة وسرعة تحويلها إلى نقد دون خسارة تذكر.

المطلب الخامس: العوامل التي تؤخذ بالاعتبار عند إدارة السيولة[1]

لابد من أخذ العوامل التالية في الاعتبار عند إدارة السيولة:

أولا: حجم البنك وقوة مركزه المالي

فالبنك الصغير ذو المركز المالي الضعيف ينظر إلى محفظته من الأوراق المالية بدلا من الاعتماد على جانب المطلوبات في توفير السيولة.

ثانيا: الصناعة التي ينتمي إليها البنك

فتصنيف البنك من طرف السلطات النقدية يعمل على تقييد حريته، حيث تحدد السلطات النقدية لكل نوع من البنوك تركيبة محفظته الاستثمارية، ونسب الموجودات السائلة الواجب الاحتفاظ بها، ومصادر القروض قصيرة الأجل التي يمكن استخدامها لأغراض السيولة.

ثالثا: الموازنة بين العائد والمخاطرة

تتأثرإدارة السيولة بمدى رغبة إدارة البنك وأصحابه بتحمل المخاطرة، حيث أن إدارة المطلوبات تعرض البنك لمخاطر أكبر من إستراتيجية بيع الأوراق المالية عند الحاجة للنقد.

وعليه، يجب أن تتم إدارة السيولة بما يحقق فرضين هما:

1- مقابلة طلبات السحب على الودائع:

تتوقف متطلبات السيولة على نوع من الودائع لدى البنك وحجمها وسلوكها، ويمكن تصنيف الودائع لغايات السيولة إلى الأنواع التالية:

- **ودائع مؤكدة السحب:** مثل رواتب الموظفين المودعة في البنك، فهي مرتقبة للسحب في مدة أسبوع من إيداعها.
- **ودائع محتملة السحب:** مثل ودائع تحت الطلب، فهي محتملة السحب في أي وقت.
- **ودائع غير مؤكدة السحب**: مثل ودائع التوفير والأجل.

2- تلبية احتياجات العملاء من القروض بأنواعها المختلفة:

تزداد الحاجة للسيولة كلما زاد الطلب على الاقتراض من البنك بنسبة أكبر من نسبة الزيادة في الودائع، لذا يحتفظ البنك بموجودات سائلة لتلبية احتياجات العملاء من القروض المؤكدة السداد.

[1]- هاشم جبر، **إدارة المصارف**، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، جامعة القدس المفتوحة، غزة، 2008، ص، ص: 284، 285.

خلاصة:

نستخلص من هذا المبحث بأن السيولة هي توفير الأموال اللازمة لمواجهة طلبات السحب على الودائع، وتلبية طلبات الإقراض من البنك في أوقات محددة، أيضا تعتبر السيولة ذات أهمية كبيرة في البنك، وفي حالة نقص السيولة في البنوك يسبب لها العديد من المشاكل، حيث لا يستطيع استقطاب ودائع نتيجة مشاكل السيولة لديه، مما يضطر البنك إلى التخلص من بعض موجوداته السائلة، وتردد البنوك الأخرى في إقراض البنك المتعثر بدون ضمانات كافية أو إقراضه بفوائد عالية، مما يقلل من أرباحه ويزيد من مشاكله في المستقبل، واحتمال أن يغلق البنك الذي لا يستطيع توفير السيولة اللازمة، كما قد تؤدي بالبنك إلى الإفلاس.

الفصل الثاني
إدارة مخاطر السولة المصرفية

تمهيد:

تتولد مخاطرة السيولة من الفرق بين أحجام الأصول والالتزامات والفروق بين استحقاقاتها، وحينما تكون الأصول أكبر من الموارد المتولدة من العمليات، تظهر فجوة تمويل ينبغي تمويلها في السوق، وعندما يحدث العكس يجب استثمار الموارد الزائدة ويسمى الفرق بين الأصول والالتزامات فجوة السيولة.

تتناول إدارة السيولة العديد من القضايا، أولا التأكد من إمكانية تمويل العجز الممكن التنبؤ به في ظل الفروق العادية والطبيعية بدون التكاليف غير العادية المرتبطة بالتمويل العاجل والطارئ للعجز الكبير غير المتوقع، بالإضافة إلى ذلك تفرض نسبة السيولة التنظيمية ضرورة أن تكون الأصول قصيرة الأجل زائدة عن الديون قصيرة الأجل مما يوفر غطاء آمن مؤلف من الأصول السائلة.

ولهذا الغرض تم تخصيص هذا الفصل للحديث على ما يعرف بإدارة مخاطر السيولة المصرفية من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: ماهية إدارة المخاطر المصرفية.

المبحث الثاني: مخاطر السيولة، قياسها، الحد منها.

المبحث الأول: ماهية إدارة المخاطر المصرفية

يعتبر مبدأ إدارة المخاطر بمثابة عملية يتم من خلالها التحديد والقياس المتابعة والمراقبة للمخاطر التي يواجهها المصرف، ولا شك أن نجاح أي بنية لإدارة المخاطر لدى أي مصرف يعتمد اعتمادا كليا على مدى التزامه بالأنظمة الداخلية والتشريعات السارية.

وسنحاول فيما يأتي التطرق إلى ماهية إدارة المخاطر المصرفية، وذلك من خلال التعرض إلى مختلف مفاهيم المخاطر وإدارتها وأنواع المخاطر التي تتعرض لها المصارف وأساليب الرقابة عليها.

المطلب الأول: مفهوم إدارة المخاطر

سنتطرق في هذا المطلب إلى مفهوم كل من الخطر وإدارة المخاطر

أولا: مفهوم الخطر

يقصد بالخطر بأنه " ظاهرة عامة ترتبط ارتباطا وثيقا بحياة الإنسان اليومية وما يقوم به من مختلف الأنشطة، ويتبع الخطر أساسا من عدم التأكد والذي يحيط بالفرد من كل جانب، ويرجع عدم التأكد إلى مصدرين رئيسيين هما:[1]

- عدم القدرة على التنبؤ.
- عدم دقة المعلومات اللازمة للتنبؤ.

كما عرف أيضا " بأنه الخسارة المادية المحتملة نتيجة لوقوع حادث معين".[2]

ويعرف الخطر أيضا بأنه "عدم انتظام العوائد، فتذبذب هذه العوائد في قيمتها أو في نسبتها من رأس المال المستثمر هو الذي يشكل عنصر المخاطرة، وترجع عملية عدم انتظام العوائد أساسا إلى حالة عدم التأكد بالتنبؤات المستقبلية.[3]

ويعرف أيضا الخطر كالتالي:[4]

- الخطر عبارة عن هدف متوقع الحدوث متضمنا النتائج لموقف معين.
- الخطر هو احتمال ناتج عنه حدث يترتب عليه خسارة اقتصادية.
- الخطر هو ما يبعد عن التنبؤ في تقدير وتقييم الحوادث.
- الخطر هو مجموعة من الأحداث.

---

[1]- عيد أحمد أبو بكر ووليد إسماعيل السيفو، **إدارة الخطر والتأمين**، دار اليازوري العملية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص: 26.

[2]- شقيري نوري موسى وآخرون، **إدارة المخاطر**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2012، ص: 25.

[3]- شقيري نوري موسى وأسامة عزمي سلامة، **دراسة الجدوى الاقتصادية**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2009، ص: 217.

[4]- محمد رفيق المصري، **التأمين وإدارة الخطر**، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص: 11.

ثانيا: تعريف إدارة المخاطر

تعرف إدارة المخاطر بأنها " عملية اتخاذ القرار لمواجهة أي خطر من الأخطار التي تتعرض لها منشآت الأعمال أو الأفراد ويتم ذلك عن طريق التعرف على مصادر الخطر المختلفة".

والجدير بالذكر أن إدارة المخاطر معنية بالأخطار البحتة الصافية والتي ينتج عنها خسائر فقط.[1]

وتعرف أيضا بأنها " تنظيم متكامل يهدف إلى مجابهة المخاطر بأفضل الوسائل وأقل التكاليف وذلك عن طريق:[2]

- اكتشاف الخطر.
- تحليله.
- قياسه.
- تحديد وسائل مواجهته ثم اختيار أنسب وسيلة للمواجهة".

تخضع المصارف بوجه عام ، لنطاق واسع من المخاطر في مسار عملياتها المصرفية التي تتطلب من مدراء المصارف فهم طبيعتها والتأكد من تقديرها والتصرف السليم حيالها من أجل البقاء في ميدان المنافسة الدولية.[3]

وعرفت إدارة المخاطر " بأنها جميع القرارات التي يمكن أن تؤثر في القيمة السوقية للمصرف، وهي مدخل علمي للتعامل مع المخاطر بتحديد الخسائر المحتملة وتصميم الإجراءات التي تقلل حصول الخسارة أو التأثير المالي للخسائر التي يمكن أن تحدث".[4]

نستنتج من التعريفات السابقة أن إدارة المخاطر هي العمليات التي تحدد بواسطتها المؤسسات مخاطرها ومن ثم تتحدى أي أفعال مطلوبة لمراقبة الانحرافات عن المخاطر الحقيقية والتعرض لهذه المخاطر.

المطلب الثاني: أهداف وأهمية إدارة المخاطر المصرفية

أولا: أهداف إدارة المخاطر

هناك أهداف متعددة لوظيفة إدارة المخاطر، ولكن الهدف الأول هو البقاء مثل قانون الطبيعة الأول، وضمان الاستمرارية، وجودة المؤسسة ككيان عامل في الاقتصاد كما يمكن أن تكون هناك أهداف أخرى متعددة منها: [5]

---

[1]- حربي محمد عريقات وسعيد جمعة عقل، **التأمين وإدارة الخطر**، ط2، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2010، ص: 25.

[2]- سقيري نوري موسى وآخرون، مرجع سابق، ص: 26.

[3]- حاكم محسن الربيعي و حمد عبد الحسين راضي، **حوكمة البنوك وآثارها في الأداء والمخاطرة**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013، ص: 160.

[4]- صادق راشد الشمري، **استراتيجية إدارة المخاطر المصرفية وآثارها في الأداء المالي للمصارف التجارية**، دار اليازوري العملية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013، ص: 41.

[5]- عبد الناصر براني أبو شهد، **إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية**، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013، ص: 211.

- ضمان كفاية الموارد عند حدوث الخسارة، وتقليل تكلفة التعامل مع الخطر إلى أدنى حد، وذلك حتى تنخفض تأثيرات الخطر بالإضافة إلى المحافظة على الفاعلية التشغيلية للمؤسسة وتفادي الوصول إلى الإفلاس.

- تؤدي إدارة المخاطر إلى قدرة الشركة أو البنك من تأجيل استثماراته المخطط لها حيث تنخفض تدفقاتها النقدية، وتجنب تغير استراتيجياتها الاستثمارية، وهذا سوف يؤدي إلى ارتفاع قيمة الشركة أو أسهمها في السوق.

- كما تهدف إدارة المخاطر إلى حماية المتعاملين أو الزبائن فالدائنون سوف يزيد اطمئنانهم إلى إمكانية المؤسسة في سداد ديونها، والعملاء يستفيدون من استقرار أسعار منتجاتها.

- ويتمثل الهدف الأساسي لإدارة المخاطر في الوصول إلى أفضل طريقة للمحافظة على الأموال وحماية كفاءة النشاط للمنشآت الأعمال، والأشخاص المالكين له، وحماية العاملين به من الخسائر المادية المحتملة الناشئة عن تحقيق الأخطار البحتة الصافية التي تواجه بأقل تكلفة.[1]

ومنه يمكن القول أن كل أهداف إدارة المخاطر تتدرج تحت عملية البحث عن جميع المخاطر ودراستها وتحديد آثارها وطرق السيطرة عليها، والعمل على إيجاد طرق جديدة فعالة ومناسبة للتحقيق منها وحلها ومعالجتها.

ثانيا: أهمية إدارة المخاطر المصرفية

تتمثل أهمية إدارة المخاطر في المصارف التجارية فيما يلي: [2]

- تقدير المخاطر أو التحوط ضدها بما لا يؤثر على ربحية المصرف.
- المساعدة في تشكيل رؤية واضحة، يتم بناء عليها تحديد خطة وسياسة العمل.
- المعرفة المتزايدة وفهم التعرض للمخاطر وأن المنهج النظامي والقائم من المعلومات الكاملة والدقيقة لاتخاذ القرار يقلل من إحداث الفوضى.
- تنمية وتطوير ميزة تنافسية للمصرف عن طريق التحكم في التكاليف الحالية والمستقبلية.
- المساعدة في اتخاذ قرارات التسعير.
- مساعدة البنك على احتساب معدل كفاية رأس المال وفق للمقترحات الجديدة للجنة بازل، بما يتفق والطبيعة المميزة للمصارف

[1]- حربي محمد عريقات وسعيد جمعة عقل، مرجع سابق، ص: 25.

[2]- نوال بن عمارة، **إدارة المخاطر في المصارف المشاركة**، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 20-21 أكتوبر 2009، ص: 3.

المطلب الثالث: أنواع المخاطر المصرفية وأساليب الرقابة عليها

أولا: أنواع المخاطر المصرفية

هناك العديد من المخاطر التي تواجه المصارف التجارية، بعضها يعتبر من المخاطر التقليدية والتي تعتبر من طبيعة عمل المصارف، وأخرى ظهرت مؤخرا نتيجة للتقدم والتقارب الذي حدث بين اقتصاديات الدول، ومن بين هذه المخاطر نجد:[1]

- المخاطر الائتمانية.
- المخاطر السيولة.
- المخاطر السوق.
- المخاطر التسعير.
- المخاطر أسعار الفائدة.
- المخاطر التشغيلية.
- المخاطر أخرى.

1- المخاطر الائتمانية:

تنشأ المخاطر الائتمانية من احتمالية سداد المقترضين التزاماتهم المالية المستحقة للمصرف، وأبرز هذه الالتزامات والمطلوبات المالية القروض والسندات، فقد يكون هناك سداد ولكن ليس بكامل المبلغ المتفق عليه، أو قد يكون هناك سداد بكامل المبلغ المتفق عليه، ولكن ليس بالفترة الزمنية المتفق عليها، ولذلك تتعرض المصارف التجارية لهذا النوع من المخاطر إذا قدمت قروضا أو اشترت سندات ذات آجال طويلة مقارنة بالمصارف التي تقدم قروضا أو اشترت سندات بآجال قصيرة، وذلك أن المقترضين في الأجل الطويل قد يواجهون صعوبات أكثر قد تقلل أو تضعف من قدرتهم على سداد القروض في الأوقات المحددة للسداد.

إن تعرض المصرف إلى المخاطر الائتمانية بمستويات عالية بعرض المصرف إلى مشاكل مالية بحيث تنعكس على ثروة حملة السهم في المصرف وهو ما لا ترغبه إدارة المصارف على الإطلاق.

2- مخاطر السيولة:

يظهر هذا النوع من المخاطرة عندما تكون هناك رغبة عامة مشتركة لمعظم المودعين لسحب ودائعهم من المصرف التجاري وبشكل مفاجئ لإدارة المصرف مما يضطر إدارة المصرف إلى بيع بعض من موجودات المصرف (التي كانت تدر عليه دخلا) خلال فترة قصيرة وبأسعار منخفضة، كما تظهر هذه المخاطر عندما يمارس عدد كبير من المقترضين حقوقهم في سحب الأموال التي وافق

[1]- أسعد حميد العلي، **إدارة المصارف التجارية – مدخل إدارة المخاطرة**، مكتبة الذاكرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013، ص، ص: 346- 352.

المصرف التجاري على سحب مبلغ بحدود معينة يطلق عليها خط الائتمان، قد يصدف أن يكون هناك عدد كبير من المقترضين يرغبون بالاستفادة من سحب هذه الأموال خلال مدة زمنية قصيرة مما يؤثر سلبا على سيولة المصرف.

وبما أن مشكلة السيولة المصرفية قد تكون عامة وتشمل القطاع المصرفي ككل، فإن المصارف المركزية قد يكون لها دور أساسي للتقليل من هذه المشكلة.

3- مخاطر السوق:[1]

ترتبط هذه المخاطر بالوضع السوقي والتنافسي لمنتجات العميل ويركز البنك على مختلف المصادر المالية المتاحة للعميل وتحليل أداءه خلال 3 سنوات السابقة وبناء اقتراضات مستقبلية حول أداءه ويركز البنك في تحليله على تجنب تمويل المنتجات الجديدة أو المتاجرة في منتجات تزيد عن حاجة السوق.

4- مخاطر التسعير:

يتعين على البنك دراسة أسعار المنتجات المقرضة التي يتم تحميلها للعميل في صورة أعباء وربطها بمستوى المخاطر، فكلما زادت المخاطر ارتفع العائد المتوقع من التسهيلات ويتعلق الأمر هنا بالهامش المضاف الذي يميز بين عميل وآخر، لذلك يتحدد سعر الإقراض الأساسي من خلال تكلفة الأموال السوقية مضاف إليها نسبة الاحتياطي وتكلفة إدارة الدين، وباجتماع لجنة إدارة الأموال وخصوم البنك بصفة دورية يتم مناقشة الإقراض الأساسي.

5- مخاطر أسعار الفائدة:[2]

ويقصد به تلك المخاطر الناتجة عن عدم التأكد أو تقلب الأسعار المستقبلية للفائدة، فإذا ما تعاقد المصرف مع العميل على سعر الفائدة المعين ثم ارتفعت بعد ذلك أسعار الفائدة السائدة في السوق وبالتالي ارتفاع سعر الفائدة على القروض التي تحمل نفس درجة مخاطرة القروض المتفق عليه وذلك يعني أن المصرف قد تورط في استثمار يتولد عنه عائد يقل عن العائد الحالي السائد في السوق.

6- مخاطر التشغيلية:

تتمثل المخاطر التشغيلية في ذلك النوع من المخاطر المتولدة عن ضعف في الرقابة الداخلية للبنك أو ضعف في كفاءة العاملين في البنك أو المنظمة، أو حدوث ظروف خارجية التي قد تؤدي جميعها إلى خسائر غير متوقعة، كما يمكن تعريفها على أنها مجموعة المخاطر بطبيعتها تعرقل وتعيق حسن سير العمل في المؤسسة بصفة تمس أهدافها، ويتولد عنها أضرار يمكن أن تؤثر في مردوديتها

---

[1]- مفتاح صالح، "**المخاطر الائتمانية تحليلها، قياسها، إدارتها والحد منها**"، مداخلة مقدمة إلى المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع، إدارة المخاطر والاقتصادي المعرفي، جامعة الزيتونة، الأردن،16- 18 أفريل 2007، ص: 6.

[2]- بوطاعة خديجة، **إدارة المخاطر المصرفية في البنوك التجارية**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير، تخصص مالية وبنوك، المركز الجامعي لميلة، الجزائر، 2013، ص، ص: 20، 21.

أو صورتها أو سمعتها.

7- المخاطر الأخرى:

بالإضافة إلى ما تم ذكره من المخاطر التي تواجه البنوك التجارية هناك مخاطر أخرى يتعرض لها نذكر منها ما يلي:

7-1- المخاطر السياسية والقانونية:[1]

بعد متابعة الجوانب السياسية والقانونية من الأمور ذات الأهمية التي تتطلب من المسئولين عند الإقراض بمتابعتها وإن عدم التنفيذ والالتزام بها يشكل خطرا حقيقيا صناعة خدماتها المصرفية ومن المخاطر السياسية ما يتعلق بقدرة الدولة على الالتزام بتعهداتها والوفاء بديونها وأيضا ما يتعلق بكيفية الإشراف على المؤسسات واللوائح والقوانين المنظمة لذلك ضمن النظام المالي بالدولة.

7-2- مخاطر الإدارة:[2]

وهي المخاطر التي تنشأ بسبب الأخطاء الإدارية في شركة معينة، والتي تؤدي إلى اختلاف معدل العائد الفعلي عن معدل المتوقع من الاستثمار على الرغم من جودة منتجاتها وقوة المركز المالي، ومن الأخطاء الإدارية الشائعة: سوء التصرف وعدم اتخاذ التدابير المناسبة في الحوادث الطارئة كأزمات الطاقة وإضرابات العمال.

7-3- مخاطر الصناعة:

وهي مخاطر تنجم عن ظروف خاصة بالصناعة كصعوبة توفير المواد الولية اللازمة، ووجود خلافات مستمرة بين العمال وإدارة المصنع، وكذلك أمر التأثيرات الخاصة للقوانين الحكومية المتعلقة بالرقابة على التلوث، وتأثير المنافسة الأجنبية على الصناعة المحلية وهناك أيضا التأثيرات المتمثلة بالتغيرات المستمرة في أذواق وتفضيلات المستهلكين في الاقتصاديات المتطورة، فضلا عن التأثيرات المتعلقة بظهور منتجات جديدة أو تكنولوجيا جديدة.

ويمكن تلخيص أنواع المخاطر في الشكل التالي:

[1]- مفتاح صالح ومعارفي فريدة، مرجع سابق، ص: 7.

[2]- سيرين سميح أبو رحمة، **السيولة المصرفية وأثرها في العائد والمخاطرة**، مذكرة لشهادة درجة الماستر، الجامعة الإسلامية، الدراسات العليا، كلية التجارة، قسم إدارة الأعمال، غزة، فلسطين، 2009، ص، ص: 45، 46.

الشكل رقم (2): أنواع المخاطر المصرفية

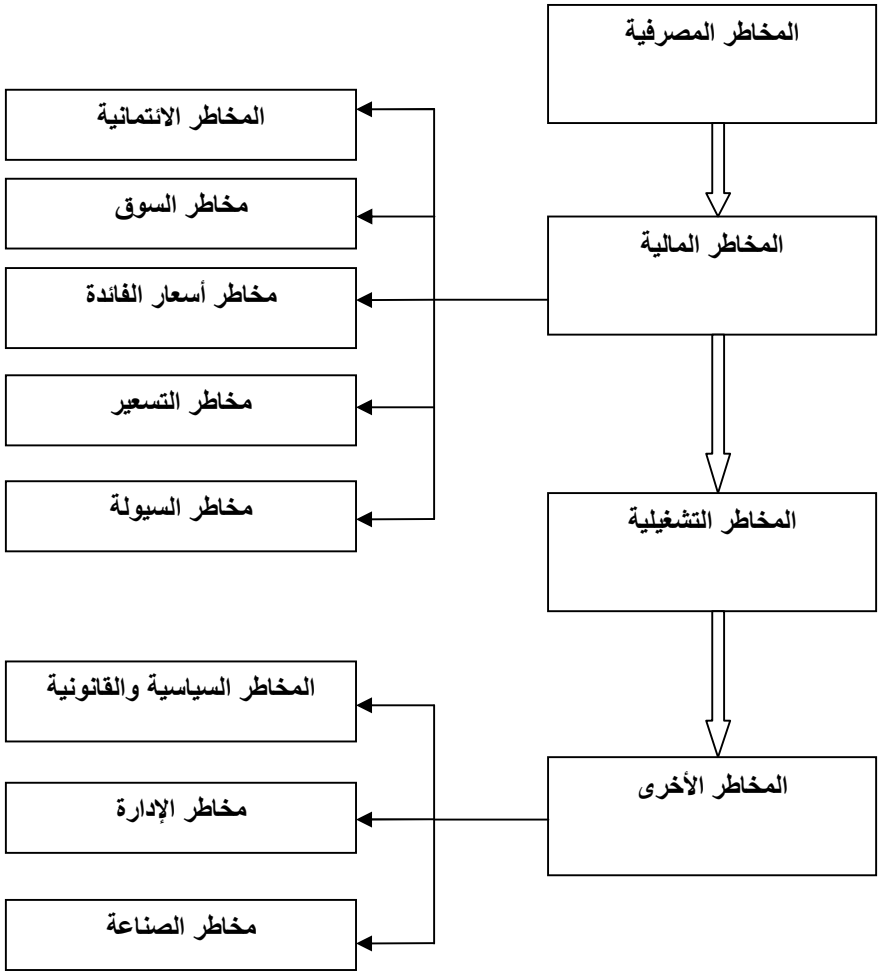

المصدر: من إعداد الطلبة

ثانيا: أساليب الرقابة على المخاطر المصرفية (الإجراءات):

تقوم المصارف أو البنوك التجارية باتخاذ عدة إجراءات وأساليب من أجل إدارة المخاطر التي تواجهها حيث خصصت لكل نوع من أنواع الخطر إجراءات للتقليل منها وفيما يلي مختلف هذه الإجراءات:[1]

1- إجراءات تخص المخاطر الائتمانية:

- التأكد من أن عمليات التمويل تتم بشكل موضوعي وتستند إلى مبادئ أساسية.
- تعزيز عمليات التمويل بالوثائق الملائمة والمطلوبة.
- وجود نظام للمعلومات يقدم تفاصيل أساسية عن أوضاع محفظة التمويلات بما في ذلك العمليات

[1] نوال بن عمارة، مرجع سابق، ص ص: 5- 8.

المتعلقة بتصنيف التمويلات وتقييمها.

- وجود نظام للمعلومات لدى الإدارة العليا للمصرف يسمح بتحديد ومراقبة المخاطر المركزة الموجودة في محفظة التمويلات والاستثمارات.

- يتعين على المصرف تحديد وإدارة مخاطر الائتمان المرتبطة بجميع أصولها من خلال المراجعة الدقيقة لعناصر المخاطر الخاصة بكل واحدة من هذه الأصول، وهناك حاجة لعناية خاصة عندما يدخل المصرف في أنشطة وأصول جديدة.

2- إجراءات تخص مخاطر السيولة:

-ضرورة وجود قاعدة تمويل متنوعة من حيث مصادر الأموال وآجال استحقاقاتها.

-يجب أن يتوفر للمصرف آلية التحكم الداخلية لإدارة مخاطر السيولة حيث تكون هذه الآلية جزءا من نظام الرقابة الداخلية الذي يتبعه المصرف، وإن كان هذا النظام فعلا فسيوجد بيئة تحكم متينة وآلية كافية لتحديد وتقييم مخاطر السيولة.

-يتعين وجود نظام للمعلومات ملائم لاستخراج تقارير منتظمة ومستقلة تساعد في معرفة مدى الالتزام بالسياسات والإجراءات الخاصة بإدارة السيولة المصرفية.

3- إجراءات تخص مخاطر السوق:

- يجب على المصارف أن تحدد بوضوح السياسات والإجراءات التي تحد من مخاطر هامش الربح وذلك من خلال رسم المسؤوليات ذات الصلة بقرارات إدارة المخاطر من خلال تحديد الأدوات والخطط المطلوبة لتتجاوز هذه المخاطر من خلال الاستغلال الأمثل لفرص الاستثمار المتوفرة في السوق المالي والمصرفي.

- على المصارف وضع مبادئ توجيهية تحكم المخاطر التي يمكن التعرض لها في شتى محافظ الاستثمارات المتعلقة بأصحاب حسابات الاستثمار المقيدة، وحدود مخاطر السوق الخاصة بها.

- في حالة عدم توفر أسعار السوق المباشرة اللازمة لتقييم الموجودات، يكون على المصارف أن تدرج في برنامجها المتعلق بمنتجاتها أسلوبا مفصلا، لتقييم مخاطر السوق يمكن أن تستخدم أساليب التوقعات المناسبة لتقييم القيمة المحتملة لهذه المنتوجات.

4- إجراءات تخص مخاطر التشغيلية:

- ينبغي توفر معلومات عن الخلفية التعليمية والمهنية للعاملين في إدارة المصرف، بما في ذلك مجلس الإدارة وكبار العاملين، والاهتمام بتقييم كفاءتهم ومهاراتهم.

- يجب الاهتمام بمتابعة مخاطر التشغيل في الإدارات المختلفة للمصرف والتي تنشأ إما بسبب العاملين أو نتيجة للإجراءات المتبعة أو التقنية المستخدمة، من خلال استحداث عدد من اللوائح ودليل العمل للقيام بما هو مطلوب في هذا الشأن.

- على المصارف أن تضع إطار عمل شامل وسليم لتطوير وتنفيذ بيئة رقابية احترازية لإدارة مخاطر التشغيل الناشئة عن أنشطتها.

5- إجراءات تخص المخاطر الأخرى:

- الدراسة الجيدة لشخصية العميل قبل التعاقد معه.
- الدقة والوضوح في تحرير العقود لمنع التلاعبات.
- بناء قاعدة معلومات تتوافر فيها البيانات عن كافة عملاء المصرف.
- التعرف على معدلات الأرباح التي يحققها العملاء في أعمالهم ومقارنتها بالربح المحقق من العملية.
- لابد من قيام المصارف بالمتابعة المكتبية والميدانية لعمليات المضاربة والمشاركة.

المطلب الرابع: مراحل وخطوات إدارة المخاطر المصرفية وقياسه

أولا: مراحل عمليات إدارة المخاطر

إن إدارة المخاطر هي منهج علمي للتعامل مع المشكلات التي يمكن أن تواجه المنظمة فهذا يدل على أنها تتكون من سلسلة من الخطوات المنطقية وفيما يلي أهم مراحل إدارة المخاطر:[1]

1- تقرير الأهداف:

تتمثل الخطوة الأولى لعملية إدارة المخاطر في تقرير ما تود المؤسسة أن تحققه من برنامج إدارة المخاطر الخاصة بها بدقة، وذلك للحصول على أقصى منفعة من النفقات المتعلقة بإدارة المخاطر ولذلك يلزم وضع خطة دقيقة وإلا نشأ اعتقاد بأن إدارة المخاطر هي عبارة عن سلسلة من المشاكل الفردية المنعزلة وليست مشكلة واحدة.

وهناك العديد من الأهداف المحتملة لوظيفة إدارة المخاطر، وتشمل أساسا الحفاظ على بقاء المؤسسة وتقليل التكاليف المرتبطة بالمخاطر البحتة كإصابات العمال، وفي العديد من الأوقات يتم تجاهل هذه الخطوة، ولذلك تكون مجهودات إدارة المخاطر مفككة وغير متسقة.

2- التعرف على المخاطر:

من الواضح أنه قبل القيام بأي فعل يجب التعرف على الأخطار التي تواجه المنظمة، حيث يجب أن يكون مدير المخاطر على دراية ووعي بها، ومن الصعب إيجاد تصميمات بشأن المخاطر التي تتعرض لها المنظمة، لأن اختلاف العمليات والأوضاع يؤدي إلى نشوء مخاطر مختلفة، حيث يكون بعضها واضحا، في حين أن بعضها الآخر يمكن أن يتم تجاهله.

وتوجد العديد من الأدوات للتعرف على الخطر أو المخاطر، ومن أهمها السجلات الداخلية للمنظمة وقوائم مراجعة سجلات التأمين واستقصاءات تحليل المخاطر، خرائط العمليات، وتحليل

[1]- شعبان فرج، **العمليات المصرفية وإدارة المخاطر**، دروس موجهة لطلبة الماستر، ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البويرة، الجزائر ، 2013 – 2014، ص، ص: 87، 88.

القوائم المالية.

وأفضل منهج متبع للتعرف على المخاطر منهج الدمج، وذلك بتطبيق مختلف أدوات التعرف على المخاطر، وهنا تبرز أهمية نظام المعلومات الفعال في المنشأة أو المنظمة.

3- تقييم المخاطر:

بعد أن يتم التعرف على المخاطر يجب على مدير المخاطر أن يقوم بتقييمها، ويتضمن ذلك قياس الخسارة المحتملة واحتمال حدوث ثم يتم بناء على ذلك ترتيب أولويات العمل.

4- دراسة البدائل واختيار أسلوب التعامل مع الخطر:

تتمثل هذه الخطوة في دراسة التقنيات التي ينبغي استخدامها للتعامل مع كل مخاطرة، وتتمثل هذه المرحلة في اتخاذ القرار، بعبارة أكثر تحديدا تقرير أي التقنيات المتاحة ينبغي استخدامها في التعامل مع كل مخاطرة، وتتفاوت درجة وجوب اتخاذ مدير المخاطر لهذه القرارات من منظمة إلى أخرى.

5- تنفيذ القرار:

في هذه المرحلة وضع البديل المقرر موضع التنفيذ، يجب وجود تكامل بين جميع إدارات المنظمة وذلك لضمان اتخاذ الإجراءات التي تساهم في تنفيذ القرارات.

6- التقييم والمراجعة:

إن هذه العملية مهمة جدا لضمان نجاح برنامج إدارة المخاطر، ويجب إدراجها في البرنامج لسببين:

- الأول: إن عملية إدارة المخاطر لا تتم في الفراغ فالتغيير مستمر حيث تظهر مخاطر جديدة وتختفي مخاطر قديمة، ولذلك فالتقنيات التي كانت مناسبة في العام الماضي قد لا تكون مناسبة هذا العام، والانتباه المتواصل مطلوب.

- الثاني: إن الأخطاء ترتكب أحيانا، ويسمح إجراء تقييم ومراجعة لبرنامج إدارة المخاطر لمديري المخاطر بمراجعة القرارات واكتشاف الأخطاء وتصحيحها قبل أن تصبح باهظة التكاليف.

ثانيا: خطوات إدارة المخاطر ومقاييسها

1- خطوات إدارة المخاطر المصرفية:

تمر إدارة المخاطر بعدة خطوات منها:[1]

1-1- تحديد المخاطر المصرفية: من أجل إدارة المخاطر لابد من تحديدها، كل منتج أو خدمة يقدمها البنك ينطوي عليها عدة مخاطر على سبيل المثال هناك أربعة أنواع من المخاطر في حالة منح قروض

[1]- إبراهيم الكراسنة، **أطر أساسية ومعاصرة في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر**، صندوق النقد العربي، معهد السياسات الاقتصادية، أبو ظبي، المارات العربية المتحدة، مارس 2006، ص، ص: 42، 43.

وهذه المخاطر هي: مخاطر الإقراض، مخاطر سعر الفائدة، مخاطر السيولة ومخاطر تشغيلية، إن تحديد المخاطر يجب أن تكون عملية مستمرة ويجب أن تفهم المخاطر على مستوى كل عملية وعلى مستوى المحفظة ككل.

1-2- قياس المخاطر المصرفية: بعد تحديد المخاطر المتعلقة بنشاط معين، تكون الخطوة الثانية هي قياس هذه المخاطر حيث أن كل نوع من المخاطر يجب أن ينظر إليه بأبعاده الثلاثة وهي: حجمه، مدته واحتمالية الحدوث لهذه المخاطر.

إن القياس الصحيح والذي يتم في الوقت المناسب على درجة كبيرة من الأهمية بالنسبة إلى إدارة المخاطر.

1-3- ضبط المخاطر المصرفية: بعد تحديد وقياس المخاطر تأتي الخطوة الثالثة وهي ضبط هذه المخاطر حيث هناك ثلاثة طرق أساسية لضبط المخاطر المهمة وذلك على الأقل لتجني نتائجهم العكسية، وهي تجنب أو وضع حدود على بعض النشاطات، تقليل المخاطر أو إلغاء أثر هذه المخاطر.

إن على الإدارة أن توازن ما بين العائد على المخاطر وبين النفقات اللازمة لضبط هذه المخاطر، على البنوك أن تقوم بوضع حدود للمخاطر من خلال السياسات والمعايير والإجراءات التي تبين المسؤولية والصلاحية.

1-4- مراقبة المخاطر المصرفية: على البنوك أن تعمل على إيجاد نظام معلوماتي قادر على تحديد وقياس المخاطر بدقة، وبنفس الأهمية قادر على مراقبة التغيرات المهمة في وضع المخاطر لدى البنك.

على سبيل المثال لو توقف عميل ما عن الدفع فهذا يجب أن يظهره نظام المعلومات وكذلك فإن توقف العميل عن الدفع عليه حرمان البنك من هامش الربح أيضا على هذا القرض، وبالتالي فإن نظام المعلومات الذي يعكس التغير في سعر الفائدة كي يعوض البنك على فقدان العائد من القرض على أهمية كبيرة بالنسبة إلى البنك.

بشكل عام فإن الرقابة على المخاطر تعني تطور أنظمة التقارير في البنك التي تبين التغيرات المعاكسة في وضع المخاطر لدى البنك وما هي الاستعدادات المتوفرة لدى البنك للتعامل مع هذه المتغيرات.

2- مقاييس إدارة المخاطر المصرفية:

2-1- الانحراف المعياري Standard Devition [1]

وهو مقياس للمخاطرة غير منتظمة ويجب أن تكون لديه قيمة محددة، فكلما كان الانحراف المعياري منخفضا، كان ذلك مؤشرا على انخفاض المخاطرة المرتبطة بالاستثمار والعكس صحيح.

ويرمز للانحراف المعياري بالرمز (σ) ويحسب بالمعادلة التالية:

[1]- أسعد حميد العلي، **الإدارة المالية**، ط2، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012، ص: 209.

$$\sigma = \sqrt{\sum_{1=1}^{n}(cFi - cFt)^2} \text{ x Pi}$$

حيث:

cFi: التدفق النقدي المتوقع في كل حالة من حالات الاقتصاد.

cFt: القيمة المتوقعة (معدل العائد المتوقع) للمشروع.

Pi: احتمال حدوث التدفق النقدي.

2-2- التباين Variance:

هو المقياس الإحصائي لتشتت نواتج القيمة المتوقعة، أو هو مجموعة الموزون لمربع الانحرافات في العائد المتوقع ويقاس وفقا للمعادلة التالية:

$$\textbf{Variance} = \sum_{i=1}^{n} \textbf{(k1 – k–)2 Pri}$$

2-3- معامل الاختلاف Coefficient of variation [1]

يعرف معامل الاختلاف بأنه: "حاصل قسمة الانحراف المعياري على القيمة المتوقعة للعائد، أي أنه يشير إلى مخاطرة الوحدة الواجدة من العائد والتي تواجه والتي تؤدي إلى مقارنة ذات مغزى".

ويحسب معامل الاختلاف وفقا للمعادلة التالية: $\textbf{CV} = \frac{\textbf{Risk}}{\textbf{Return}} = \frac{6}{\text{K}^1}$

Risk: الانحراف المعياري.

Return: القيمة المتوقعة للعوائد المختلفة

ويفضل استخدام معامل الاختلاف في قياس المخاطرة في الحالات التي يعطى فيها الانحراف المعياري نتائج مضللة، أي في حالة عدم تساوي القيم المتوقعة لعوائد الاستثمارات البديلة.

وفضلا عن أن معامل الاختلاف يستخدم عادة في تقييم المخاطرة بين (مجموعات استثمار) تشمل كل مجموعة منها عددا من الاستثمارات المتنوعة وينظر لها كوحدة واحدة.

2-4- معامل بيتا المحفظة Beta [2]

معامل بيتا مقياس إحصائي للمخاطر المنتظمة، ويقيس حساسية عائد الأوراق المالية تجاه عائد محفظة السوق، أي أنه مقياس لتوافق حركة عائد ورقة معينة مع عائد مجموعة من الأوراق المالية في السوق والتي تشكل محفظة السوق.

تعتمد قيمة بيتا على العلاقة بين معدل العائد للورقة المالية ومعدل عائد محفظة السوق، ولحساب معامل بيتا يجب حساب التباين المشترك بين عائد الورقة المالية R_x وعائد السوق R_m، وهو حاصل ضرب معامل الارتباط (r) بين العائدين في كل من الانحراف المعياري لعائد الورقة σRx والانحراف المعياري لعائد السوق σRm والذي منه يمكن صياغة علاقة معامل بيتا من خلال المعادلة التالية:

---

[1] - فلاح حسين الحسيني ومؤيد عبد الرحمن الدوري، **إدارة البنوك**، ط4، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص: 174.

[2] - دريد كامل آل شبيب، **إدارة المحافظ الاستثمارية**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2010، ص: 94.

$$Bx = \frac{COV\ (Rx.Rm)}{\sigma^2\ Rm} = \frac{n(Rx.Rm)(\sigma Rx)(\sigma Rm)}{\sigma^2\ Rm}$$

$$= \frac{n(Rx.Rm)(\sigma Rx)}{\sigma\ Rm}$$

إذن أن:

B_x: معامل بيتا.

$COV(R_x.R_m)$: تباين عائد محفظة السوق المالية.

$\sigma^2 R_m$: تباين عائد محفظة السوق المالية.

وقد تبين أن بيتا أفضل مقاييس الخطر، وتمثل في نموذج تسعير الأصل لرأس مالي المتوسط العام لخطر الأوراق المالية.

المبحث الثاني: مخاطر السيولة، قياسها والحد منها

تتعرض البنوك من حين إلى آخر إلى مخاطر متعددة من بينها مخاطر السيولة التي تظهر عندما لا يكون حجم السيولة لدى البنك كافية لمقابلة الالتزامات، لهذا يتوجب أن تكون هناك إدارة فاعلة في مخاطر السيولة وتعرف ما يدور حول هذا الموضوع، وفي هذا المبحث سيتم إعطاء فكرة حول مخاطر السيولة وكيفية إدارتها والحد منها.

المطلب الأول: إدارة مخاطر السيولة

سيتم التطرق في هذا المطلب إلى أهم المفاهيم والمبادئ الأساسية لإدارة مخاطر السيولة كالتالي:

أولا: مفهوم مخاطر السيولة[1]

تواجه البنوك في العديد من الأوقات سحوبات مفاجئة من قبل المودعين لأسباب خاصة بهم ولابد للبنوك أن تحتاط لمثل هذه السحوبات، إما بالاحتفاظ بمبلغ احتياطي بشكل نقد في خزائنها أو ودائع البنوك أو مؤسسات أخرى أو الاحتفاظ بموجودات عالية السيولة التي يمكن تحويلها إلى نقد بسرعة.

وجاء تعريف مخاطر السيولة بأنها مخاطر التمويل وهي دالة للصعوبة التي يحتمل أن يتعرض لها عند تدبير الأموال من أجل الوفاء بالتزامات وقد تنتج من عدم القدرة على بيع أصل ما بقيمته العادة.

وتعرف أيضا على أنها مخاطر تنتج بسبب عدم قدرة المصرف على جذب إيداعات جديدة من العملاء أو بسبب ضعف المصرف في إدارة الموجودات والمطلوبات، حيث يقوم المصرف باللجوء إلى أسواق المصارف كلما أقرض عملاءه وذلك لكي يتمكن من الإيفاء بتعهداته على الوفاء بطلبات القروض من عملاء المصرف، فكلما اقترض المصرف من الأسواق المالية قلت قدرته على إبقاء هامش ربحي جيد على القروض التي يقدمها.[2]

كما يتمثل هذا النوع من المخاطر بعدم قدرة المتعامل بتوفير الأوراق اللازمة عند الحاجة إليها ويرجع ذلك لعدم التطابق بين التدفقات النقدية الذي يظهر كنتيجة لعمليات التبديل المقايضة وعمليات السوق النقدي، والمراكز أو الأوضاع التي تحتفظ بها بالعملات وتزداد مخاطر السيولة الناتجة عن ذلك كلما كانت العملات المأخوذة بها الأوضاع صعبة التسويق.

أو كلما كانت المبالغ المستحقة من عملية ما في يوم معين كبيرة جدا مما يجعل من الصعب بيعها للحصول على العملات الأخرى التي يحتاجها مما يضطر إلى اللجوء إلى الاقتراض لمثل هذه العملات من السوق النقدي التي قد لا يتوفر بها مثل هذه المبالغ والعملات بشكل دائم أو قد يكون بتكلفة مرتفعة.

---

[1]- رجاء رشيد عبد الستار، **تقويم الأداء المالي لمصرف الرشيد وأهميته في قياس مخاطر السيولة المصرفية**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 31، معهد الإدارة، الرصافة، العراق، 2012، ص: 125.

[2]- محمد عبد الفتاح الصيرفي، **إدارة البنوك**، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006، ص: 67.

ويمكن مراقبة مخاطر السيولة من خلال ما يسمى بكشف التدفق النقدي وهو عبارة عن كشف يتضمن العملات المشمولة في العملية وآجال سدادها وبالتالي التدفقات النقدية الداخلة والخارجة خلال فترات مختلفة والفجوات السالبة والموجبة التي تواجه التدفق النقدي للعملات أو أثرها في الآجال المختلفة عدا الشهر الآجل الأخير الذي تستحق فيه الوديعة.[1]

إن إدارة مخاطر السيولة هي عملية معقدة، إذ أن أمام المصرف مصدران للسيولة هما الموجودات والمطلوبات، وإذا كان المصرف يمتلك استثمارات قابلة للبيع لمواجهة الطلب على السيولة، فإن تلك المخاطر تنخفض غير أن مسك هكذا استثمارات سائلة يؤدي إلى تخفيض المردود لأن المصرف يحقق مردود أعلى من القروض والاستثمارات للأصول الآجلة، أما المصدر الثاني للسيولة فهو الاقتراض من الغير، وهذا ما تفعله المصارف الكبيرة عندما تواجه الطلب المتزايد على السيولة، وبالتالي فهي توظف نسبة أعلى من مجهوداتها في القروض (ذات الربحية الأعلى).

إذن فالمصارف لا تستطيع تعظيم عوائد بسبب قيود السيولة على عملياتها، ولابد أن يكون المصرف ساهرا على سيولته، فالسيولة المرتفعة تعني التضحية بالعائد في حين أن السيولة المنخفضة تجبره على الاقتراض، وقد يفعل ذلك في ظروف غير مواتية تتسم بارتفاع أسعار الفائدة في السوق مما يعني ارتفاع مصروفاته وتقليل الدخل الصافي.[2]

كما تقوم إدارة مخاطر السيولة بالعمليات التالية:[3]

- تحليل السيولة (فجوات الاستحقاق).
- الاحتفاظ بنسبة سيولة معقولة لمواجهة التدفقات النقدية الصادرة.
- تنويع مصادر التمويل.
- وجود لجنة لإدارة الموجودات والمطلوبات.
- توزيع التمويل على القطاعات المختلفة والمناطق الجغرافية المتعددة للتقليل من مخاطر التركزات.
- يتم قياس ورقابة إدارة السيولة إدارة السيولة على أساس الظروف الطبيعية والطارئة، ويشمل ذلك باستخدام وتحليل آجال الاستحقاق للموجودات والنسب المالية المختلفة.

---

[1]- توفيق عبد الرحيم يوسف حسن، **الإدارة المالية الدولية، والتعامل بالعملات الأجنبية**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص: 216.

[2]- خالد أمين عبد الله وإسماعيل إبراهيم طراد، **إدارة العمليات المصرفية، المحلية والدولية**، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2006، ص: 112.

[3]- حربي محمد عريقات، سعيد جمعة عقل، **إدارة المصارف الإسلامية، مدخل حديث**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص: 314.

ثانيا: أسباب وعوامل حدوث مخاطر السيولة

1- أسباب مخاطر السيولة:

من بين أسباب مخاطر السيولة ما يلي:[1]

1-1- أسباب تتعلق بمدى تسييل الأصول المتداولة:

- ازدياد حالات السحب وبالأخص للمبالغ الكبيرة مما يدفع البنك لتسييل أصوله بقيمة أقل من قيمتها الدفترية وفاء بتلك الالتزامات مما يؤثر على ربحيته لإجباره على هذا التسييل الفوري.

1-2- أسباب تتعلق في جانبي نطاق الميزانية:

- **جانب الالتزامات:** بمعنى عند ازدياد طلبات سحب المودعين لأرصدتهم فقد يضطر البنك من ذلك لحاجته لتوفير النقدية الضخمة مما يلزمه للإقراض بتكلفة إضافية من البنوك الأخرى أو لإصدار مزيد من الأوراق المالية كالسندات.

- **جانب الأصول:** حيث خدمة خطابات الضمان والاعتماد التي تتم خارج الميزانية والتي بمجرد قيام العميل بالاقتراض بموجبها تتحول لقروض فعلية تظهر بالميزانية فتنشأ مخاطر السيولة، والتي تتسبب في دفع البنك للبيع الفوري لأصوله بقيمة أقل من قيمتها الواجب لتوفير السيولة.

- أسباب تتعلق باختلاف تواريخ الاستحقاق، حيث عدم مناسبة تواريخ استحقاق الودائع قصيرة الأجل لتواريخ تحصيل القروض طويلة الأجل المستحقة للبنك.

- أسباب تتعلق بعدم التوازن بين التدفقات الداخلة والتدفقات الخارجة.

2- عوامل حدوث مخاطر السيولة:[2]

تتحقق مخاطر السيولة لعوامل خارجية وأخرى داخلية كما يلي:

تتمثل العوامل الداخلية في:

- ضعف تخطيط السيولة مما يؤدي إلى عدم التناسق بين الأصول والالتزامات من حيث آجال الاستحقاق.

- التحول المفاجئ لبعض الالتزامات العرضية إلى التزامات فعلية.

أما العوامل الخارجية فتتمثل في:

- الركود الاقتصادي وما يترتب عليه من التعثر.
- الأزمات الحادة التي تنشأ بسوق المال.

---

[1]- نصر رمضان أحلاسه، **دور المعلومات المحاسبية والمالية في إدارة مخاطر السيولة**، مذكرة للحصول على درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2013، ص: 58.

[2]- فؤاد شاكر، سمير الشاهد، **إدارة الأصول ومخاطر التمويل في العمل المصرفي التقليدي والإسلامي**، اتحاد المصارف العربية، لبنان، السودان، الأردن، مصر، 2002، ص ص: 59، 60.

ثالثا: الأهداف والمبادئ العامة لمخاطر السيولة[1]

1- أهداف مخاطر السيولة:

- يتعين أن يحرص البنك في مجال مخاطر السيولة على تحقيق هدف رئيسي وهو التقيد بالمتطلبات القانونية للبنك المركزي.

- يجب أن تقضي إستراتيجية البنك باستقطاب أرصدة مستقرة وتخفيض تكلفة التمويل إلى أقل ما يمكن.

- كما يتعين أن تقضي إستراتيجية البنك باقتصار اعتماده على التمويل القصير الأجل.

2- المبادئ العامة لمخاطر السيولة:

تتضمن مخاطر السيولة مبادئ تمثلت في:

- ترتبط مخاطر السيولة بشكل وثيق بمخاطر أسعار الفائدة وأنشطة إدارة الأصول والخصوم.

- يتعين أن يرسم البنك هيكل أصوله بطريقة تضمن استمرارية التمويل في أي وقت وبناء على ذلك يتبنى البنك إستراتيجية قائمة على التنوع لمنع أية أضرار قد تنجم عن الإفراط في استخدام الالتزامات الائتمانية في سوق معينة.

المطلب الثاني: الخطوات والحدود الرئيسية لإدارة مخاطر السيولة

أولا: خطوات تقوية إدارة مخاطر السيولة [2]

إن إدارة مخاطر السيولة في البنوك أصبحت تتعقد يوما بعد يوم كلما تعقدت ميزانيات البنوك وكبرت أحجامها، وفيما يلي ستة خطوات يمكن لإدارة البنك بإتباعها لتقوية عملية إدارة مخاطر السيولة لديها وهي:

- تحديد حجم السيولة المتوفرة لدى البنك لمعرفة قدرة البنك على توفير النقد بسرعة (خلال 30 يوم) بحد أدنى من الخسارة وبتكلفة مقبولة وهذا ما يطلق عليه تعريف السيولة الأساسي.

- تحديد حجم السيولة التي يحتاجها البنك ومن المهم فهم التغيرات المستقبلية المتوقعة لميزانية البنك وكيف ستؤثر هذه التغيرات على وضع السيولة.

- تطوير نظام إنذار مبكر حيث من الضروري تطوير نظام لإرشادات الإنذار المبكر ومؤشرات المخاطر لتمكين الإدارة من التعرف على احتمالات ضغط السيولة.

- إجراء اختبارات الظروف الضاغطة لتحديد الاحتياجات التمويلية وسبل توفيرها من خلال تحليل الإجراءات والقيمة المعروضة للمخاطر ويتم ذلك عن طريق ممارسات إدارة مخاطر أسعار الفائدة.

---

[1]- سمير الخطيب، **قياس وإدارة المخاطر بالبنوك، منهج علمي وتطبيق عملي**، الناشر، منشأة المعارف جلال خرى وشركائه، الإسكندرية، مصر، 2005، ص: 212.

[2]- عدنان شاهر الأعرج، **إدارة مخاطر السيولة في البنوك العاملة في الأردن**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعية،ع 25،العراق، 2010، ص: 12.

- تقدير ردود فعل الإدارة لكل حدث من الأحداث المتوقعة خلال ظروف الأزمات الاقتصادية حيث لابد من تشكيل فريق لإدارة أزمات السيولة في البنك ويكون من مهامها رفع تقارير للجنة إدارة الموجودات والمطلوبات ومجلس الإدارة بخصوص توصياتهم حول سبل إدارة السيولة في ظل ظروف الأزمات الاقتصادية.

- توثيق الإجراءات وفحص السيولة بشكل دوري ويعكس ذلك تفقد إمكانية هذه الإجراءات قيمتها ويعتبر التوثيق وصف كامل لما تفعله الإدارة في مجال مراقبة السيولة وعمليات إدارة السيولة وأسباب استخدام بعض مقاييس ومؤشرات المخاطر.

ثانيا: الحدود الرئيسية لإدارة مخاطر السيولة:[1]

تنطوي إدارة مخاطر السيولة في البنك على وضع حدود منها:

- حدود الزيادة التراكمية للالتزامات المستحقة على الأصول في المدى القصير.
- حدود الاعتماد على التمويل القصير الأجل.
- المتطلبات القانونية كالحفاظ على الحد الأدنى من نسبة أدوات الدين العام إلى الودائع بالعملة المحلية والالتزام بنسب الفجوات المقررة وفقا لنظام سلم الاستحقاقات.
- يرفع تقرير بالوضع العام للسيولة بصفة دورية كأحد متطلبات البنك المركزي.
- يتعين مراقبة استحقاقات كافة فئات الأصول والالتزامات هذا وفقا للتطورات المصرفية الحديثة فقد قامت السلطات النقدية الرقابية في الدول المتقدمة بمطالبة البنوك لديها بإتباع أسلوب حديث لقياس نسب السيولة لديها بهدف قياس وإدارة مخاطر السيولة والحد من أية مشاكل تتعرض لها البنوك نتيجة لتعرضها لمشاكل في السيولة والأسلوب الحديث المشار إليه هو نظام السيولة وفقا لسلم استحقاقات.

المطلب الثالث: الإطارات العامة لمخاطر السيولة وفق مقررات لجنة بازل 2

أولا: التعريف بلجنة بازل المصرفية

يمكن القول أن لجنة بازل للرقابة المصرفية هي اللجنة التي تأسست وتكونت من مجموعة من الدول الصناعية العشر، وذلك مع نهاية العام 1974 تحت إشراف بنك التسويات الدولية بمدينة بازل في سويسرا وتم تشكيل لجنة بازل بما يسمى "بلجنة التنظيمات والإشراف والرقابة المصرفية" وقد تكونت من الدول العشر وهي: كندا، فرنسا، إيطاليا، اليابان، هولندا، السويد، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية بالإضافة إلى لكسمبورغ وسويسرا.

وهي لجنة استشارية فنية لا تستند إلى أي اتفاقية دولة وإنما أنشئت بمقتضى قرار من محافظي البنوك المركزية للدول الصناعية وتجتمع هذه اللجنة كل أربع مرات سنويا ويساعدها عدد من فرق

[1]- سمير الخطيب، مرجع سابق، ص: 213.

العمل من الفنيين لدراسة مختلف جوانب الرقابة على البنوك معتمدة في ذلك عدة مبادئ ومعايير.[1]

ثانيا: اتفاق بازل (2) [2]

ينظر إلى اتفاق بازل (2) في إطار الحاكمية للمصارف الدولية، بأنه خطوة هامة باتجاه تكوين مدخل شامل لقياس وإدارة المخاطر المصرفية في بيئة تتميز بتطور وزيادة الأدوات المالية الجديدة، وصولا إلى تحقيق الاتساق بأكبر درجة ممكنة بين حجم رأس المال المطلوب وحجم المخاطر التي يتعرض لها المصرف.

يقوم اتفاق بازل (2) على ثلاثة دعائم أساسية هي:

1- **الدعامة الأولى:** المتطلبات الدنيا لرأس المال: يركز الاتفاق في دعامته الأولى على ضرورة ربط مصادر كفاية رأس المال بالمخاطر الحقيقية التي يتعرض لها المصرف، وعلى مدى قدرة المصرف على قياس تلك المخاطر والتحوط لها عن طريق تقرير العلاقة المتبادلة بين العائد والمخاطرة، وقدرة المصرف على تنبؤ تلك العلاقة، ومدى كفاية رأس المال لردئ المخاطر.

2- **الدعامة الثانية:** عمليات المراجعة الإشرافية: تتضمن عملية المراجعة الإشرافية مجموعة المبادئ الأساسية بما فيها الثقافة الإشرافية والمبادلة مع عرض الخطوط الإرشادية العريضة التي تعالج اللجنة بموجبها من طرف سعر الفائدة في محفظة الأوراق المالية.

3- **الدعامة الثالثة:** انضباط السوق: تعد الدعامة الثالثة والخاصة بانضباط السوق أحد المحاور الجديدة في اتفاق بازل (2)، وذلك بالإضافة إلى الدعامة الثانية المتعلقة بعملية المراجعة الإشرافية، إذن اتفاق بازل (1) لم يتضمن هاتين الدعامتين، وتعتبر دعامة انضباط السوق مكملة للدعامة الأولى والخاصة بالحد الأدنى لرأس المال، ومكملة أيضا للدعامة الثانية والخاصة بعمليات المراجعة الإشرافية.

ومن بين المبادئ التي اعتمدت أو الصادرة عن لجنة بازل 2 ما يلي:[3]

- يتعين على البنك وضع حد مسموح به لمخاطر السيولة له، وبما يتفق مع إستراتيجية العمل وحجم المخاطر الكلية المقبولة بالنسبة له، ويجب على الإدارة العليا للبنك الاشتراك بشكل مباشر في وضع إستراتيجية وكذا سياسات وإجراءات خاصة بإدارة مخاطر السيولة تتماشى مع حجم المخاطر الموجودة لدى البنك.

- يجب على البنك أن يأخذ في الاعتبار تكلفة السيولة، المنافع، مخاطر التسعير، وكذلك كفاءة الأداء

---

[1]- مفتاح صالح، **مداخلة بعنوان تأثيرات مقررات لجنة بازل 3 على النظام المصرفي المالي**، المؤتمر العالمي التاسع للاقتصاد والتمويل، أسطنبول، تركيا، 10 سبتمبر 2013، ص ص: 1، 2.

[2]- حاكم محسن الربيعي وحمد عبد الحسين راضي، مرجع سابق، ص، ص: 57، 62، 64.

[3]- **مخاطر السيولة وفقا للدعامة الثانية من مقررات لجنة بازل 2**، وحدة تطبيق مقررات لجنة بازل 2، القاهرة، مصر، (ب، ت)، ص ص: 4، 6.

كما يتعين عليه وضع إستراتيجية للتمويل يضمن من خلالها تنويع مصادر وآجال التمويل بشكل فعال.

- يجب على البنك إدارة مركز الضمانات والتفرقة بين الأصول المرهونة والمقدمة كضمانات والأصول غير المرهونة.

- يجب أن تتوفر لدى البنك خطة طوارئ تمويلية تحدد بوضع الإستراتيجية التي سوف يتم إتباعها لمواجهة نقص السيولة في الظروف الطارئة.

- يتعين على البنك أن يقوم بإدارة مراكز السيولة اليومية والمخاطر المرتبطة بها بكفاءة لمقابلة التزامات الدفع السنوية في الوقت المناسب تحت كل الظروف ومن ثم المساهمة في تحقيق قدر من المرونة والانسيابية في نظم الدفع والتسوية.

ثالثا: الجوانب الأساسية لاتفاقية بازل [1]

انطوت اتفاقية بازل على العديد من الجوانب أهمها:

1- **التركيز على المخاطر الائتمانية:** حيث تهدف الاتفاقية إلى حساب الحدود الدنيا لرأس المال آخذا بعين الاعتبار المخاطر الائتمانية أساسا بالإضافة إلى مراعاة مخاطر الدول إلى حد ما ولم يشمل معيار كفاية رأس المال كماء جاء بالاتفاقية عام 1988 مواجهة المخاطر الأخرى مثل مخاطر سعر الفائدة ومخاطر سعر الصرف ومخاطر الاستثمار في الأوراق المالية.

2- **تعميق الاهتمام بنوعية الأصول وكفاية المخصصات الواجب تكوينها:** حيث تم تركيز الاهتمام على نوعية الأصول ومستوى المخصصات التي يجب تكوينها الأصول أو الديون المشكوك في تحصيلها وغيرها من المخصصات.

3- **تقسيم دول العالم إلى مجموعتين من حيث أوزان المخاطر الائتمانية:** قامت مقررات لجنة بازل على أساس تصنيف الدول إلى مجموعتين، الأولى متدنية المخاطر، وتضم مجموعتين فرعيتين:

- **المجموعة الأولى**: وتضم:

3-1- الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية يضاف إلى ذلك دولتان هما: سويسرا والمملكة العربية السعودية.

3-2- الدول التي قامت بعقد بعض الترتيبات الافتراضية خاصة مع صندوق النقد الدولي وهي: أستراليا، النرويج، النمسا، البرتغال، نيوزلندا، فنلند، أيسلندا، الدانمارك، اليونان، تركيا.

وقد قامت اللجنة بتعديل ذلك المفهوم خلال 1994 وذلك باستبعاد أي دولة من هذه المجموعة لمدة 5 سنوات إذا ما قامت بإعادة جدولة دينها العام الخارجي.

- **المجموعة الثانية**: فهي الدول ذات المخاطر المرتفعة وتشمل كل دول العالم عدا التي أشير إليها في المجموعة الأولى.

[1]- دريد كامل آل شبيب، **ادارة البنوك المعاصرة**، مرجع سابق، ص، ص: 310، 311.

4- **وضع أوزان ترجيحية مختلفة لدرجة مخاطر الأصول:** إن الوزن الترجيحي يختلف باختلاف الأصل من جهة وكذلك اختلاف الملتزم بالأصل أي المدين من جهة أخرى.

5- **مكونات رأس المال المصرفي (حسب متطلبات توصيات لجنة بازل)**

يتم تحديد كفاية رأس المال وفقا لما يلي:

5-1- ربط احتياطات رأس المال لدى البنك بالأخطار الناتجة عن أنشطته المختلفة، بغض النظر عما إذا كانت متضمنة في ميزانية البنك أو خارج ميزانيته.

5-2- تقسيم رأس المال إلى مجموعتين أو شريحتين:

- رأس المال الأساسي: ويتكون من حقوق المساهمين + الاحتياطات المعلنة والاحتياطات العامة والقانونية + الأرباح غير الموزعة أو المحتجزة.
- رأس المال المساند أو التكميلي: حيث يشمل احتياطات غير معلنة + احتياطات إعادة التقييم + احتياطات مواجهة ديون متعثرة + الإقراض متوسط الأجل من المساهمين + الأوراق المالية (الأسهم والسندات التي تتحول إلى أسهم بعد فترة).

5-3- فرض قيود على رأس المال المساند:

- أن لا يتعدى رأس المال المساند 100% من عناصر رأس المال الأساسي.
- إخضاع احتياطات إعادة التقييم إلى خصم نسبة 55% من قيمتها.
- أن يكون الحد الأقصى للمخصصات المكونة لمواجهة أي مخاطر غير محددة 1.25% من الأصول.

5-4- الالتزامات العرضية الخطرة مرجحة بأوزان:

- أن يكون الحد الأقصى للقروض المساندة 50% من رأس المال الأساسي بهدف عدم تركيز الاعتماد على هذه القروض.[1]

وبهذا أصبح معدل كفاية رأس المال حسب مقررات لجنة بازل كما يلي:

- رأس المال (الشريحة الأولى + الشريحة الثانية) 8.8805% مجموع التعهدات والالتزامات بطريقة مرجحة الخطر.

رابعا: الإطارات العامة والمتطلبات لمخاطر السيولة

يبنى الإطار العام لمخاطر السيولة على مجموعة من المتطلبات الرقابية والمتمثلة في المتطلبات النوعية والكمية وفيما يلي شرح لهذه المتطلبات:

1- **المتطلبات النوعية لمخاطر السيولة للأغراض الرقابية**

يجب أن يتوفر لدى البنك العناصر التالية بهدف إدارة والتحكم في مخاطر السيولة بشكل كافي

[1]- دريد كامل آل شبيب، **ادارة البنوك المعاصرة**، مرجع سابق، ص، ص: 311، 312.

وهذه العناصر هي:

- إدارة مخاطر فعالة.
- رقابة مخاطر حصيفة.

ومن أجل تحقيق العناصر السابقة يجب على البنك الالتزام بمجموعة من المبادئ الرقابية الخاصة بإدارة مخاطر السيولة على النحو التالي:

1-1- سياسات وإجراءات كافية لإدارة مخاطر السيولة:

يجب أن تتضمن سياسات إدارة مخاطر السيولة لدى البنك على الأقل ما يلي:

- تعريف لمخاطر السيولة، مصادرها وتأثيراتها قصيرة وطويلة الأمد.
- نظم وطرق قياس السيولة ومخاطرها هذا اعتمادا على الهيكل التنظيمي لإدارة مخاطر السيولة.
- آليات وحدود مخاطر السيولة الناشئة عن البنود خارج الميزانية.
- وصف لنظام المعلومات وخطة الطوارئ الخاصة بإدارة مخاطر السيولة.

1-2- إشراف مجلس الإدارة والإدارة العليا:

يجب أن يقوم كل من مجلس الإدارة والإدارة العليا بالآتي على الأقل فيما يخص إدارة السيولة:

- التأكد من وجود إستراتيجية وسياسات خاصة بالسيولة، وكذا تحديد لمستوى مخاطر السيولة المقبول بهدف إدارة تلك المخاطر بشكل فعال.
- مراقبة مخاطر السيولة بشكل يومي وعلى فترات طويلة الأجل.
- التأكد من وجود نظام رقابة داخلية كافي لدى البنك يضمن نزاهة عملية إدارة المخاطر التي تقيم على الأقل سنويا وبشكل مستقل من قبل وحدة المراجعة الداخلية.
- التأكد من أن مخاطر السيولة بالبنك تم تحديدها، قياسها، متابعتها والتحكم فيها بشكل كفء.

1-3- نظم قياس مخاطر السيولة: [1]

يجب أن يتناول نظم قياس مخاطر السيولة الأساليب التالية:

- تحديد المصادر التي تنشأ عنها مخاطر السيولة.
- انعكاس المسؤوليات المختلفة للإدارة المعنية بعملية إدارة مخاطر السيولة بما يتماشى مع سياسة مخاطر السيولة الموضوعة.
- قياس الأرصدة بالعملات الأجنبية المختلفة لتقليل تركيز التوظيفات بالعملات الأجنبية وتأثيرها المستمر على مخاطر السيولة وفقا لحجم مخاطر السيولة المقبول.

1-4- نظام وضع حدود لمخاطر السيولة: يجب على البنك وضع حدود لمخاطر السيولة تتماشى مع طبيعة النشاط ودرجة تعقد عناصر المركز المالي والإطار الكلي لمخاطر السيولة، ويجب مراجعة هذه

[1]- مخاطر السيولة وفقا للدعامة الثانية من مقررات لجنة بازل 2، مرجع سابق، ص ص: 7، 8.

الحدود بصفة دورية وأن يتم تعديلها في حالة تغير الظروف أو مستوى المخاطر المقبول لدى البنك، وفي حالة تجاوز الحدود الموضوعة فإن ذلك يكون مؤشرا على زيادة حجم المخاطر لدى البنك أو عدم فعالية نظام إدارة المخاطر لديه.

1-5- **مؤشرات الإنذار المبكر**: يجب على البنك أن يقوم بتصميم مجموعة من مؤشرات الإنذار المبكر تساعد في عملية تحديد وإدارة العوامل المتعلقة بمخاطر السيولة، وتمثل مؤشرات الإنذار المبكر الضوء الأحمر عند زيادة حجم مخاطر السيولة أو زيادة الاحتياجات التمويلية للبنك، وقد تأخذ مؤشرات الإنذار المبكر شكل كمي أو نوعي ومن بين هذه المؤشرات ما يلي:

- النمو المتزايد في الأصول وخاصة عندما يكون التمويل من خلال التزامات غير مستقرة.
- تدهور حاد في مستوى كل من الإيرادات، جودة الأصول، والوضع المالي الكلي.
- الصورة السيئة عن البنك.
- ارتفاع تكاليف التمويل للبنك سواء من المؤسسات المالية أو العملاء.

1-6- **خطة الطوارئ التمويلية**: يجب أن يكون لدى البنك خطة طوارئ معتمدة تتضمن الإستراتيجية التي يتبعها البنك في حالة تعرضه لتراجع مفاجئ وطارئ في مستوى السيولة لديه، وتتضمن خطة الطوارئ ما يلي:

- إعداد تقديرات للتدفقات النقدية (الداخلة والخارجة)، وخطة لتدبير السيولة اللازمة ومصادر التمويل في ظل الظروف العادية والظروف غير المواتية.
- وضع إستراتيجية للتعامل مع أزمات نقص السيولة.
- تعيين خطوط احتياطية للسيولة.

1-7- **اختبارات التحمل**: تستخدم اختبارات التحمل بهدف تقييم أثر الظروف غير المواتية على سيولة البنك ونسب السيولة الإلزامية، مما يساعد البنك على إدارة مخاطر السيولة في مثل هذه الظروف، وبناء عليه يتم وضع حدود إضافية للسيولة إذا تطلب لأمر ذلك.

يجب أن تكون عملية اختبارات التحمل محددة ومصممة بشكل ملائم من خلال تحديد كل من الأساليب المستخدمة، عوامل المخاطر الملائمة والفترات الزمنية.

2- **المتطلبات الكمية لقياس مخاطر السيولة للأغراض الرقابية**: [2]

يتم في هذا الإطار الكمي احتساب كل من نسبة تغطية السيولة ونسبة صافي الموارد المالية المستقر. وتجدر الإشارة إلى النسبتين المشار إليهما يجب تطبيقهما بطريقة ملائمة كجزء من الإطار

[1]- مخاطر السيولة وفقا للدعامة الثانية من مقررات لجنة بازل 2، مرجع سابق، ص، ص: 8- 10.

[2]- دريد كامل آل شبيب، **ادارة البنوك المعاصرة**، مرجع سابق ، ص، ص: 13، 17.

الرقابي بهدف رفع قدرة البنك على مواجهة أي صدمات محتملة تتعلق بالسيولة، وفيما يلي شرح كيفية تطبيق النسبتين.

2-1- نسبة تغطية السيولة:

$$\text{نسبة تغطية السيولة} = \frac{\text{الأصول السائلة عالية الجودة}}{\text{صافي التدفقات النقدية الخارجة خلال 30 يوم}} \geq 100\%$$

تهدف هذه النسبة إلى التأكد من احتفاظ البنك بمستوى كافي من الأصول السائلة غير المرهونة، والتي يمكن تحويلها إلى نقدية لمقابلة متطلبات السيولة خلال 30 يوم، ويجب ألا تقل نسبة تغطية السيولة في جميع الأحوال عن 100% (بمعنى آخر يجب أن تساوي الأصول السائلة عالية الجودة على الأقل صافي التدفقات النقدية)، وعليه فإن البنك يجب أن يحافظ على هذه النسبة بصفة مستمرة.

2-2- نسبة صافي التمويل المستقر:

تقيس نسبة صافي التمويل المستقر قيمة مصادر الأموال المتاحة طويلة الأجل (أكثر من سنة) للبنك، مقارنة بالتوظيفات في الأصول واحتمالات وجود مطلبات تمويلية ناتجة عن الالتزامات خارج الميزانية، وتهدف هذه النسبة إلى مساعدة البنك على هيكلة مصادر الأموال في مركزه المالي والالتزامات العرضية لديه.

بالإضافة إلى الأنشطة في أسواق رأس المال لمساندتها في التغيرات الهيكلية التي تطرأ على مخاطر السيولة بعيدا عن عدم التوافق الزمني قصير الأجل ولتوفير مصادر تمويل أكثر استقرار لكل من أصول وأنشطة البنك، ويجب أن تزيد نسبة صافي التمويل المستقر عن 100%، وتحسب النسبة كالتالي:

$$\text{نسبة صافي التمويل المستقر} = \frac{\text{قيمة التمويل المستقر المتاح}}{\text{قيمة التمويل المستقر المطلوب}} \geq 100\%$$

3 - تدعيم إدارة مخاطر السيولة في البنوك وإسهامات بازل 3:[1]

جاءت تدعيمات إدارة مخاطر السيولة من خلال لجنة بازل 3 لبيان الأهمية التي تنبغي أن تعني بها إدارة السيولة، وجعل الجهات الوصية تقوم بتدخلات كبيرة لمواجهة الانخفاض الحلزوني للسيولة وآثاره على الاقتصاد الحقيقي .

فقد برز من خلال هذه الأهمية اتجاه نظري جديد بقيادة مسئولي بنك التسويات الدولية، بين وجود قناة تربط بين القطاع المالي و القطاع الحقيقي فبالإضافة إلى قناة الإقراض، وقناة الميزانية العمومية للبنوك، برزت قناة السيولة والتي تؤثر بصورة مباشرة على قدرة البنك في الإقراض ودورها

[1]- أحلام بوعبدلي وحمزة عمي سعيد، **دعم تسيير مخاطر السيولة المصرفية في ظل إسهامات اتفاقية بازل الثالثة**، مجلة الواحات للبحوث والدراسات المجلد 7، العدد 2، جامعة غرداية، الجزائر، 2014، ص: 07.

في تأثير على المتغيرات الاقتصادية الحقيقية (بناء على الخلفية النظرية لقناة نقل المخاطر و التي تعني بأثر السياسات النقدية المتساهلة على الاستقرار المالي)، حيث يرى هذا الاتجاه أن نسب المديونية المرتفعة و عدم تطابق الاستحقاق في ميزانيات البنوك ومحاسبة السوق، تمثل عناصر حاسمة في انتشار صدمات السيولة إلى القروض المصرفية و الاقتصاد الحقيقي.

3-1- الخلفية النظرية لانتقال مخاطر السيولة من قطاع المالي إلى القطاع الحقيقي:

إن تأثير السيولة في بعض الحالات على القطاع الحقيقي من خلال قنوات قائمة فعلا، وفي حالات أخرى تقوم السيولة بخلق قنوات انتقال إضافية، وتم التركيز على هذا النوع من القنوات، حيث أن نسب المديونية المرتفعة وعدم تطابق الاستحقاق تمثل عناصر حاسمة في انتقال صدمات سيولة التمويل إلى الإقراض المصرفي و الاقتصاد الحقيقي.

نظرا لميزات ميزانيات البنوك و الاتجاهات اللولبية لأسعار الأصول فان فيشر(1933) بين أن هناك علاقة قوية تربط بين مبيعات الأصول المتعثرة وصحة البنوك. حيث أن الصدمات السيولة أو الملاءة تدفع البنوك إلى زيادة بيع الأصول. مما يؤدي إلى زيادة العرض في السوق وانخفاض الأسعار ويترتب انخفاض أسعار الأصول زيادة التخلي عنها نظرا لتوقعات المتشائمة وهو ما يقود إلى انخفاض في أسعار الأصول وعناصر الميزانية.

3-2- الفاعل بين سيولة التمويل وسيولة السوق:

وفي ضوء هذه التغيرات نعين التمييز بين نوعين من السيولة وهما: سيولة التمويل وسيولة السوق حيث تشير سيولة التمويل إلى جانب المطلوبات من ميزانيات البنوك. ويمكن تعريفها بأنها قدرة المؤسسة على الحصول على التمويل فورا، عن طريق بيع الأصول أو الاقتراض من جديد، من اجل تلبية التزامات الديون عند الاستحقاق ومن ناحية أخرى، فان سيولة السوق تشير إلى جانب الأصول من الميزانيات العمومية للبنوك وتحدد السهولة التي يمكن بها تداول الأصول.

في حالة كون سيولة التمويل نادرة. فإن التجار يترددون في الحصول على الوضعيات .وخاصة كثيفة رأس المال. إلا أن هذه المواقف تتطلب ارتفاع في هوامش. ونتيجة لذلك فان السيولة في السوق تصبح أقل وعلاوة على ذلك، يمكن أن يتسبب انخفاض السيولة في السوق في المستقبل في الزيادة من مخاطر تمويل الصفقات، وبالتالي زيادة الهوامش، ومنه فان انخفاض السيولة في السوق يؤدي إلى ارتفاع متطلبات الهامش أين تتزايد خسارة التجار.

في حالة التوازن "السائل" للسوق فان متطلبات الهوامش تكون مواتية للتجار، مما يساعدهم على جعل الأسواق سائلة. أما في التوازن "الغير سائل" في السوق ،تكون الأسواق غير سائلة، مما يسفر عنها احتياجات اكبر للهوامش (أو اكبر خسائر للتجار)، مما يحدد من قدرة المتعاملين على توفير السيولة، ولذلك فان سيولة السوق حساسة جدا للصدمات بسبب آلية "لوالب السيولة"، والمكونة من دوامة الهوامش ودوامة الخسائر.

ويمكن للترابط بين سيولة التمويل وسيولة السوق أن يصبح قناة لنشر الأزمة في وجود أسواق غير مكتملة ومعلومات غير المتماثلة، ذلك لان مواجهة مثل هذه الروابط غير ممكن، لعدم وجود مجموعة كاملة من الأوراق المالية المملوكة كأداة تحوط، جنبا إلى جنب مع تباين المعلومات حول الملاءة المالية للبنوك (وهو ما يعني ضمننا انه ليس من الممكن التمييز بين ما إذا كان البنك غير السائلة أو معبرا).[1]

3-3 إضافات بازل 3 فيما يخص مخاطر السيولة:

3-3-1- مبادئ الإدارة السليمة ورصد مخاطر السيولة (مبادئ بازل)

3-3-1-1- المبدأ الأساسي للإدارة ومراقبة مخاطر السيولة: تعتبر تسير مخاطر السيولة مسؤولية كل بنك، حيث ينبغي على كل بنك أن يتوفر على إطار سليم ودائم لتيسير مخاطر السيولة، لمواجهة حالات جفاف السيولة وتوقف مصادر التمويل ،كما ينبغي على المشرفين تقييم آلية تسيير مخاطر السيولة ووضع السيولة، كما عليهم التحرك بسرعة عند ملاحظة أي عجز في هذه المجالات لحماية المودعين و الحد من الأضرار التي قد تنجم عن النظام المالي .

3-3-1-2- دور جهات الإشراف و إدارة مخاطر السيولة: على كل بنك أن يحدد مستوى قبول المخاطر بما يوائم إستراتجيتها التجارية، و مكانتها في النظام المالي ككل.

3-3-1-3- قياس وإدارة مخاطر السيولة: يجب على كل بنك أن يحوز على عملية دقيقة لتحديد و قياس و رصد و مراقبة مخاطر السيولة.

3-3-1-4- منشورات حول السيولة: يجب على البنك أن يقوم على بانتظام نشر المعلومات التي تسح للمشاركين في السوق أن يأخذوا صورة واضحة حول قوة ترتيبات إدارتها لمخاطر السيولة ووضعيات سيولتها.

3-3-1-5- دور المشرفين: على المشرفين إجراء تقييم دوري للترتيبات الإجمالية المتخذة لتسيير مخاطر السيولة ووضعيات سيولتها، و تحدد ما إذا كانت مناسبة لحالة ضغوط السيولة، بالأخذ بعين الاعتبار مكانتها في النظام المالي. بالإضافة إلى المتابعة المستمرة على الجهات الإشرافية الأخذ بعين الاعتبار " التقارير الداخلية، الإفصاح الاحترازي ومعلومات السوق.[2]

3-3-2- نسبة السيولة قصيرة وطويلة الأجل: دعت لجنة بازل البنوك إلى المزيد من الاهتمام بتسيير مخاطر السيولة وذلك لنتحلى بالمزيد من القدرة على مواجهة الضغوطات وحالات نقص السيولة. وبذلك قد أدرجت مؤشرين كميين هما نسبة السيولة فصيره الأجل، و النسبة الهيكلية للسيولة طويلة الأجل.

[1]- أحلام بوعبدلي وحمزة عمي سعيد، مرجع سبق ذكره، ص، ص: 108- 110.

[2]- المرجع السابق، ص: 113.

3-3-2-1- نسبة السيولة قصيرة الأجل: تتيح استعمال هذه النسبة مرونة في الأجل القصير عن طريق ضمان أن البنك لديه ما يكفه من الأصول السائلة ذات جودة عالية للتغلب على الأزمة الخطيرة التي من شانها أن تستمر لشهر كامل وقد حددت لجنة بازل سنة 2015 لاستكمال تطبيق النسبة والتي يتم حسابها كالتالي:

$$\frac{\text{الأوراق المالية من الموجودات السائلة ذات جودة عالية}}{\text{مجموع التدفقات النقدية الصافية في غضون 30 يوما}} \geq 100\%$$

3-3-2-2- نسبة السيولة الهيكلية طويلة الآجل : تصميمها من أجل تعزيز القدرة على التكيف الهيكلي على المدى الطويل للبنوك – الحلقة الثانية الهدف الثالث من بازل بشأن السيولة من خلال تشجيعهم على أنشطتها من خلال مصادر أكثر استقرار من أموال، وقد حددت اللجنة سنة 2018 لاستكمال تطبيقها :

$$\frac{\text{التمويل المستقر المتاح}}{\text{التمويل المستقر المطلوب}} \geq 100\%$$

فيفضل استعمال مخزون من الأصول السائلة عالية الجودة ، يمكن للبنوك أن تواجه صدمات السيولة الناتجة عن الحالات الضغوط المالية، وتستطيع الاستمرار في أداء وظائفها كوسيط مالي والوفاء بالتزاماتها، مما يقلل من ا ثار الصدمات المالية و الاقتصاد الحقيقي ككل.[1]

المطلب الرابع: مؤشرات قياس مخاطر السيولة

هناك مجموعة من المؤشرات التي تم استخدامها لقياس مخاطر السيولة وهي:[2]

أولا: نسبة النقدية إلى إجمالي الموجودات

$$\textbf{نسبة النقدية إلى إجمالي الموجودات} = \frac{\text{النقدية}}{\text{إجمالي الموجودات}} \times 100\%$$

تقيس هذه النسبة نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول في المصرف التجاري، وزيادة هذه النسبة تعني توفر أرصدة نقدية من دون تشغيل لدى المصرف مما يقلل العائد النهائي المتوقع، ونقص النسبة عن معدلاتها النمطية يعني مواجهة المصرف التجاري لأخطار عدة مثل خطر السحب وخطر التمويل.

[1]- المرجع السابق، ص: 114.

[2]- نصر حمود مزنان فهد، **أثر السياسات الاقتصادية في أداء المصارف التجارية**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص، ص: 63، 64.

ثانيا: نسبة الودائع الجارية إلى الودائع الادخارية والآجلة

$$\text{نسبة الودائع الجارية إلى الودائع الادخارية والآجلة} = \frac{\text{إجمالي الودائع الجارية}}{\text{إجمالي الودائع الإدخارية والآجلة}} \times 100\%$$

تسمح هذه النسبة للمصرف التجاري بتحديد احتياطاته من النقدية السائلة في ضوء حجم الودائع الجارية التي تمثل أكثر أنواع الودائع من السحب والإيداع والتقلب المستمر، وزيادة هذه النسبة تعني زيادة الحاجة إلى الأرصدة السائلة في المصرف التجاري وبالعكس.

ثالثا: المعدل النقدي

$$\text{المعدل النقدي} = \frac{\text{النقدية}}{\text{إجمالي الودائع}} \times 100\%$$

يشير هذا المعدل إلى قدرة المصرف على تلبية التزاماته من النقدية المتوفرة لديه في الصندوق وأرصدته لدى المصارف الأخرى، ويجب تجنب الإفراط في ارتفاع أو انخفاض هذا المعدل.

رابعا: نسبة السيولة القانونية

$$\text{نسبة السيولة القانونية} = \frac{\text{النقدية+شبه النقدية}}{\text{إجمالي الودائع}} \times 100\%$$

وتعكس هذه النسبة قدرة المصرف التجاري على مواجهة طلبات السحب من المودعين في المصرف مما تتوفر لديه من أرصدة نقدية وشبه نقدية، وأن ارتفاع هذه النسبة تزيد من قدرة المصرف التجاري على الوفاء بالتزاماته المالية.

خامسا: نسبة الاحتياطي القانوني

$$\text{نسبة الاحتياطي القانوني} = \frac{\text{الأرصدة لدى المصرف المركزي}}{\text{إجمالي الودائع}} \times 100\%$$

تحتفظ المصارف التجارية بنسبة معينة من المبالغ المتوفرة لديها والمتأتية من الودائع لدى البنك المركزي وتكون على شكل رصيد نقدي دائن يحتفظ به البنك المركزي ومن دون فائدة ويسمى هذا الرصيد بالاحتياطي القانوني، وهذه النسبة عرضة للتغيير تبعا للظروف الاقتصادية للبلد ويستخدم هذا الاحتياطي البنك المركزي بوصفه وسيلة للتأثير في حجم الائتمان المصرفي، وإن ارتفاع هذه النسبة تعني ارتفاع قدرة المصرف التجاري على الوفاء بالتزاماته المالية في الأوقات غير الاعتيادية.

سادسا: نسبة السيولة السريعة

$$\text{نسبة السيولة السريعة}[1] = \frac{\text{النقدية+الاستثمارات قصير الأجل+حسابات المدينين}}{\text{الخصوم المتداولة}}$$

[1]- طارق عبد العادل حماد، **إدارة السيولة في الشركات والمصارف – قياس وضبط السيولة**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2012، ص ص: 83، 84.

وتقوم نسبة السيولة السريعة باختبار عملية تغطية الالتزامات المتداولة والتي تقدمها الأصول سريعة التحول إلى نقدية وهي أصول متداولة مرتفعة السيولة مثل النقدية وما يعادلها والاستثمارات قصيرة الجل وحسابات المدينين، وتعتبر حسابات المدينين وأوراق القبض من الأصول السريعة لأنه يمكن أن يتم بيعها عادة لمؤسسة مالية أو شركة مع عمل تخفيض مقابل انتظار الأخيرة لميعاد الاستحقاق.

سابعا: نسبة التداول

$$\textbf{نسبة التداول} = \frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{الخصوم المتداولة}}$$

تمثل نسبة التداول مؤشر نسبي للسيولة، وتشير نسبة التداول المرتفعة (أو المبلغ الكبير لرأس المال العامل) إلى السيولة الجيدة وتظهر إمكانية سداد الخصوم المتداولة في الوقت المحدد لها، وعلى الرغم من ذلك فإن النسبة المرتفعة للغاية ربما تشير إلى استخدام غير منتج للموارد أو أن الأصول يجب أن تستخدم بصورة أكثر فعالية.

المطلب الخامس: سياسات وإجراءات ضوابط الحد من مخاطر السيولة[1]

أولا: سياسات وإجراءات إدارة مخاطر السيولة:

1- تطبيق قرار مجلس النقد والتسليف رقم (588/ م ن/ ب4) الخاص بالسيولة، والاحتفاظ بنسب السيولة المطلوبة بالقرار المذكور.

2- إعلان السياسات والاستراتيجيات الخاصة بإدارة السيولة للمصرف بالكامل بعد اعتمادها من قبل مجلس الإدارة.

3- وجود نظم جديدة خاصة بمعلومات الإدارة عن سيولة البنك.

4- السيطرة المركزية على السيولة وإيجاد التوازن بين سيولة الفروع لتأمين احتياجات كل فرع لمواجهة التزاماته الضرورية.

5- تحليل احتياجات التمويل الصافي في إطار تصورات بديلة وخطة طوارئ.

6- تطبيق قرار مجلس النقد والتسليف رقم (389/م ن/ ب 4) تاريخ 2008/5/5 المتضمن الاحتياطي النقدي الإلزامي والاحتفاظ به لدى مصرف سورية المركزي.

7- تنويع مصادر التمويل.

8- إدارة موجودات والتزامات المصرف والترتيبات التعاقدية خارج الميزانية بهدف المحافظة على سيولة كافية.

---

[1]- **دليل إدارة المخاطر المصرفية، السياسات والإجراءات**،موقع انترنت riskadinn.pdf17=44، تاريخ الاطلاع 02-04-2015، ساعة الاطلاع: 11:35، ص: 12.

9- التفهم الكامل لتأثير المخاطر الأخرى مثل مخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر التشغيل على إستراتيجية السيولة الكلية للبنك.

10- معرفة تدفقات البنك النقدية الداخلة مقابل التدفقات النقدية الخارجية لتحديد صافي أي قصور محتمل مستقبلي.

ثانيا: ضوابط الحد من مخاطر إدارة السيولة

إن الغرض من إدارة السيولة هو التأكيد على أن البنك قادر على مقابلة كافة التزاماته التعاقدية وعلى ذلك يجب أن يشتمل النظام القوى لإدارة السيولة على عدة عناصر هي: [1]

1- نظام جيد لإدارة المعلومات.

2- سيطرة مركزية على السيولة.

3- تحليل صافي التمويل اللازم في ضوء بدائل مختلفة.

4- تنوع مصادر التمويل.

5- وضع خطة للطوارئ.

ويجب على المراقبين أن يكونوا على علم بأسلوب إدارة البنك لأصوله والتزاماته وكذلك البنوك خارج الميزانية، مع التحقق من أن هذا الأسلوب يوفر السيولة الكافية للبنك لمواجهة كافة التزاماته التعاقدية.

[1]- نصر رمضان أحلاسه، مرجع سابق، ص: 61.

خلاصة:

من خلال ما درسنا في هذا الفصل وما تطرقنا إليه خلال المبحثين السابقين نستخلص انه زاد الاهتمام بعد الأزمة المالية بمخاطر السيولة نظرا لما ترتب عنه من مشاكل في العمل المصرفي، مما استدعى إرساء لجنة بازل لمعايير دولية لتسيير مخاطر السيولة، حيث انطلاق الأزمات المصرفية تبدأ بأزمة السيولة ويمكن أن تتعدى إلى اقتصادية، واهتمت هذه المعايير بوضع مبادئ أساسية لإدارة ومراقبة مخاطر السيولة ودور جهات الإشراف، وإدارة مخاطر السيولة، قياس وإدارة مخاطر السيولة، نشر وضعيات البنوك حول السيولة، ووضعت البنوك نسبة السيولة قصيرة و طويلة الأجل، و من المأمول أن تضفي هذه الإجراءات نوعا من الاستقرار في الجهاز المصرفي، غير أن الحكم على ناجعة هذه الإجراءات لا يمكن أن يتم في الوقت الحالي حيث أن آجال استكمال تطبيق هذه الاتفاقية حددت في نهاية 2019.

الفصل الثالث:

تقييم إدارة مخاطر السيولة -دراسة حالة القرض الشعبي وكالة ميلة-

تمهيد:

بعد التطرق إلى مخاطر السيولة و أساليب إدارتها بصفة عامة والإلمام بمعالمها في الفصلين السابقين، سوف نتناول في هذا الفصل الدراسة التطبيقية لإدارة مخاطر السيولة في بنك القرض الشعبي الجزائري – وكالة ميلة– وهذا اعتمادا على مختلف المعلومات والوثائق.

ومن أجل القيام بهذه الدراسة على مستوى القرض الشعبي الجزائري –وكالة ميلة– قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: تقديم بنك القرض الجزائري.

المبحث الثاني: تقديم وكالة بنك القرض الشعبي الجزائري ميلة.

المبحث الثالث: واقع إدارة مخاطر السيولة في وكالة بنك القرض الشعبي الجزائري ميلة.

المبحث الأول: تقديم بنك القرض الشعبي الجزائري

سنتطرق في هذا المبحث إلى تقديم بنك القرض الشعبي الجزائري وذلك من خلال نشأته وتطوره من مرحلة الاستقلال إلى الوقت الحالي، بالإضافة إلى التعرف على مختلف المتعاملين معه.

المطلب الأول: نشأة القرض الشعبي الجزائري وتطوره

أولا- نشأة وتطور القرض الشعبي الجزائري

أنشأ القرض الشعبي الجزائري بتاريخ 29 ديسمبر 1966 بموجب الأمر 66-36 والمتعلق بإنشاء القرض الشعبي الجزائري ليكون ثاني بنك تجاري يتم تأسيسه بعد الاستقلال ، ليخلق المصارف الشعبية العديدة التي كانت متواجدة في الجزائر قبل هذا التاريخ وهي:

- البنك الشعبي التجاري و الصناعي لوهران.
- البنك التجاري و الصناعي لعنابة.
- الصندوق المركزي الجزائري للقرض الشعبي.

ثم أدمجت فيه ثلاثة بنوك أجنبية وهي:

- البنك الجزائري المصري في أول جانفي 1968.
- شركة مرسيليا للقرض بتاريخ 30 جوان 1968.
- الشركة الفرنسية للقرض و البنك في عام 1971.

ثانيا: وظائف القرض الشعبي الجزائري

يقوم القرض الشعبي الجزائري بجمع العمليات و الوظائف المصرفية التقليدية كجمع الودائع و تقديم القروض قصيرة الأجل و ابتداءا من عام 1971 أصبح يقوم بمنح القروض المتوسطة الأجل و تبعا إلى مبدأ التخصص البنكي فقد أوكلت للقرض الشعبي الجزائري مهمة تمويل الحرفي و الفندقة و كذلك المهن الحرة و قطاع السياحة و الصيد البحري و التعاونيات الغير فلاحيه و قطاع الأشغال العمومية و البناء بشكل عام ، قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

وبعد إعادة هيكلة القرض الشعبي الجزائري سنة 1985 انبثق عنه بنك التنمية المحلية ليتحول إليه 550 موظف و 40 وكالة و 8900 حسابا من حساب العملاء، كما اضطلع بنك التنمية المحلية على بعض مهام القرض الشعبي الجزائري.

وبعد سلسلة الإصلاحات التي مست القطاع المصرفي في الجزائر عرف القرض الشعبي الجزائري التحولات التالية :

- أصبح القرض الشعبي الجزائري مؤسسة عمومية اقتصادية في شكل مؤسسة ذات أسهم تخضع للقانون التجاري مند 22 فيفري 1989 وقدر رأسمالها الاجتماعي ب 800 مليون دينار جزائري مقسمة إلى 800 أسهم بقيمة اسمية 1 مليون دينار جزائري لكل سهم.

- بقيت الدولة مالكة للقرض الشعبي الجزائري ولكنها لا تقوم تسييره وإدارته.
- يتكون مجلس إدارة البنك من 10 أعضاء مفوضين من جماعة المساهمين.
- لمجلس الإدارة السلطة في اتخاذ القرارات المرتبطة بالسياسة التجارية والمالية والتي تدون خطة البنك وتبقى الأنشطة الأخرى المتعلقة بالتسيير تشرف عليها الإدارة العامة وعلى رأسها الرئيس المدير العام.
- وفي 07 افريل 1997 وبعد استفتائه لجميع الشروط المحددة في قانون النقد والقرض حصل القرض الشعبي الجزائري على اعتماده – رخصته –ليكون بذلك ثاني بنك عمومي يحصل على اعتماده من طرف مجلس النقد والقرض.
- حدد رأس المال الاجتماعي للقرض الشعبي الجزائري في 31 ديسمبر 21.6 مليار حيث كان تطور رأس مال الاجتماعي للبنك كما يلي:

- سنة 1966 : 15 مليون دج
- سنة 1983 : 800 مليون دج
- سنة 1991 : 5,6 مليار دج
- سنة 1994 : 9,312 مليار دج
- سنة 1996 : 13,6 مليار دج
- سنة 2000 : 21,6 مليار دج

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للقرض الشعبي الجزائري ودراسة الأنشطة التسويقية على مستواه

أولا:الهيكل التنظيمي للقرض الشعبي الجزائري

الشكل رقم (3) : الهيكل التنظيمي للقرض الشعبي الجزائري

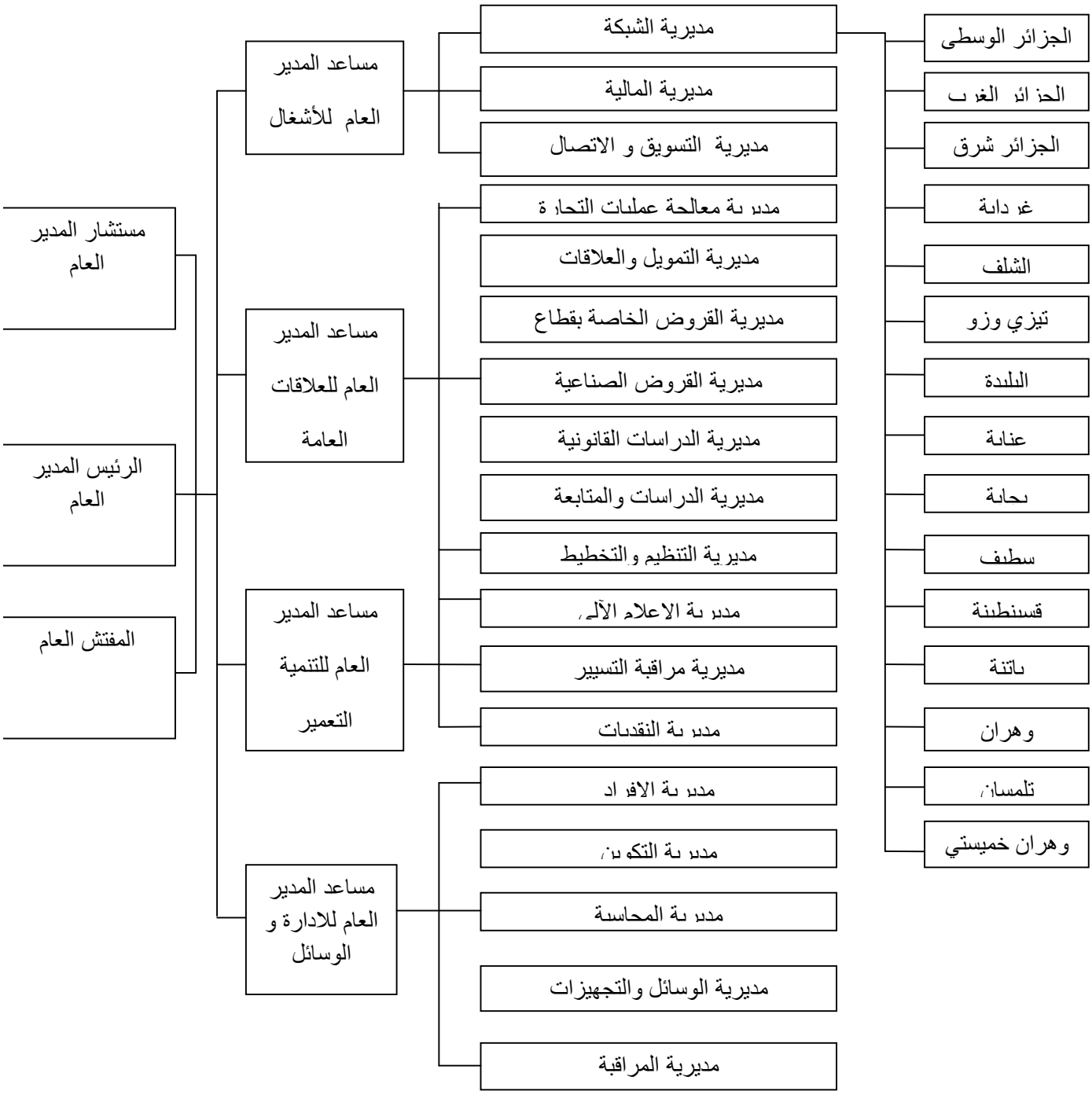

المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد على معلومات مقدمة من مدير بنك القرض الشعبي الجزائري وكالة ميلة.

وكما يوضح الشكل رقم (4) فان الهيكل التنظيمي للقرض الشعبي الجزائري يتكون من:

1- **رئاسة الإدارة العامة** : ويرئسها الرئيس المدير العام وتمثل رئاسة الإدارة العامة مركز التحكم التنسيق و الرقابة على مستوى البنك و تظم أربعة مديريات عامة مساعدة وهي:

2- **المديرية العامة المساعدة للأشغال** : وتعمل على تطوير النشاط التجاري وضمان التنسيق و الرقابة على تسيير شبكة الاستغلال التي تظم 15 مجموعة استغلال ، و التي تشرف على 121 وكالة موزعة على مختلف أنحاء الوطن وتضم هذه المديرية المديريات التالية:

- مديرية الشبكة.
- مديرية المالية.
- مديرية التسويق و الاتصال.

3- **المديرية العامة المساعدة للعلاقات العامة**: وتضم مختلف المديريات التالية:

- مديرية معالجة عمليات التجارة الخارجية.
- مديرية التموين و العلاقات الخارجية.
- مديرية القروض الخاصة بقطاع المحروقات.
- مديرية القروض الصناعية و الخدمات.
- مديرية الدراسات القانونية.
- مديرية الدراسات و متابعة المشاريع.

4- **المديرية العامة المساعدة للتنمية ة التطوير**: وتضم مختلف المديريات التالية:

- مديرية الإعلام الآلي.
- مديرية النقديات.
- مديرية التنظيم و التخطيط.
- مديرية مراقبة التسيير.

5- **المديرية العامة المساعدة للإدارة و الوسائل وتضم:**

- مديرية المستخدمين.
- مديرية التكوين.
- مديرية المحاسبة.
- مديرية الوسائل و التجهيز.
- مديرية المراقبة.

ثانيا: دراسة الأنشطة التسويقية المتكاملة على مستوى القرض الشعبي الجزائري:

إن القرض الشعبي الجزائري بصفته بنك تجاري يتدخل في سوق الوساطة البنكية و المالية وفي هذا الإطار فانه يقوم بجميع العمليات البنكية و المالية منها قبول الودائع من الجمهور و عمليات

الإقراض بكل أنواعها.

إن مزيج المنتجات المعروض من طرف القرض الشعبي الجزائري قد عرفت تطورا في السنوات الأخيرة من خلال تقديم خدمات جديدة كتمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و المؤسسات المصغرة و القروض العقارية، و الهدف منها هو الرفع من الحصة السوقية للبنك من خلال جذب أكبر عدد من الزبائن.

1- منتجات الادخار

1-1- الحساب الجاري: يفتح هذا الحساب للأشخاص الطبيعيين و المعنويين، أي الذين يمارسون أعمال أو نشطات تجارية ويمكن أن يكون هذا الحساب مدينا ولا ينتج عن الحساب الجاري أي فوائد.

1-2- حساب الشيكات "الصكوك": يفتح هذا الحساب للأفراد أو الأشخاص المعنويين الذين لا يمارسون اي نشاط تجاري كالموظفين و الجمعيات ، ويكون حساب الشيكات دائما دائنا.

1-3- الإيداع لأجل: الودائع لأجل لا تلزم البنك بدفعها إلا في الحالة الآجال المحددة للوديعة و حساب الودائع لأجل مفتوحة لصالح الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين ويشرط ألا يقل مبلغ الوديعة عن 10 ألاف دينار جزائري لمدة إيداع أدناه 3 أشهر و أقصاه 10 سنوات وفي نهاية مدة الإيداع المتفق عليها بين البنك و المودع يحق لهذا الأخير استرجاع الوديعة مضاف إليها قيمة الفوائد.

1-4- اذونات الصندوق: وهو عبارة عن إيداع لأجل منتج للفوائد وهي عبارة عن سندات اسمية لحاملها و بموجبها يعترف البنك بمديونيته للعميل المودع بالقيمة الاسمية للسنة مضاف إليها الفوائد المترتبة عنها.

1-5- حسابات العملة الصعبة: وحسابات منتجة للفوائد مفتوحة للأفراد الطبيعيين و المعنويين المقيمين والغير مقيمين.

1-6- دفتر الادخار البنكي: وهو حساب خاص للأشخاص الطبيعيين و القصر الممثلين بالوصي القانوني الذي يتصرف بالنيابة عنهم حتى سن الرشد القانوني و بمقتضى هذا الحساب تسجل حركات الإيداع و السحب على الدفتر وتمنح على المبالغ المودعة بموجب هذا الدفتر معدلات فائدة (المعدل المرجعي) الذي يتغير من فترة لأخرى.

2 – عمليات الإقراض:

يمنح القرض الشعبي الجزائري أنواع من القروض منها:

1-4- قروض الاستغلال: نشاطات الاستغلال هي كل العمليات التي تقوم بها المؤسسة في الفترة القصيرة والتي لا تتجاوز في غالب الأحيان 12 شهرا أو هي النشاطات التي تقوم بها المؤسسة خلال دورة الاستغلال وتهدف قروض الاستغلال إلى تمويل احتياجات التشغيل كنشاطات التموين، التخزين، الإنتاج ،التوزيع.....الخ، وتمنح عادة للتجار والمزارعين والصناعيين وأصحاب المشاريع الصغيرة من أجل مواجهة تمويل الاحتياجات في المدة القصيرة.

2-2- قروض الاستثمار: وهي قروض متوسطة وطويلة الأجل تتراوح مدتها من سنتين فما فوق حسب طبيعة الاستثمار فإذا تعلق الأمر بتمويل الحصول على الآلات والمعدات فالأمر هنا يتعلق بتمويل متوسط الأجل لا تتجاوز مدة القرض 7 سنوات ، أما إذا تعلق الأمر بتمويل عقارات .مباني...فالأمر يتعلق بالتمويل طويل الأجل مدة القرض تتجاوز 7 سنوات.

2-3- برنامج medium: هو برنامج مفتوح من طرف مختلف الدراسات التسويقية موجهة لتمويل كل التخصصات الطبية والشبه الطبية ، وبدأ في تطبيق هذا البرنامج سنة 1994 ويسمح هذا البرنامج للأطباء والصيادلة وأصحاب مخابر التحاليل الطبية وأصحاب المصحات من الحصول على قروض لإنشاء عيادات أو لاقتناء الأجهزة والمعدات الطبية ، وهذه القروض تكون بمعدلات فائدة تفضيلية اقل من تلك المطبقة من طرف البنوك الأخرى.

2-4- القرض العقاري وبناء السكن: تم اقتراح صيغة القرض العقاري سنة 1999 وبموجبها يتم منح قرض للخواص الذين يريدون شراء مسكن جديد لدى أصحاب الترقية العقاري والذين لديهم مساهمة شخصية تقدر ب 20% على الأقل من ثمن السكن ولديهم مداخيل منتظمة حيث يمكنهم الاستفادة من قرض يمثل 80% من ثمن المسكن ومدة التسديد للقرض تقدر ب15 سنة بمعدل فائدة متغير طبقا للشروط العامة للبنك.

أما بالنسبة لقرض بناء مسكن وهو قرض موجه لتمويل بناء أو توسيع السكنات الخاصة ويمنح للعملاء الذين لديهم دخل شهري منتظم لا يقل عن 16000 دج ومدة تسديد القرض ب 15 سنة .

3- المنتجات الالكترونية:

3-1- بطاقة السحب "la carte de retrait CPA CACH" :

يعد القرض الشعبي الجزائري أول من سوق بطاقات السحب على الموزعات الآلية في الجزائر سنة 1990، وهذه البطاقة هي بطاقة سحب تسمح لحاملها إجراء عمليات سحب مبالغ نقدية من الموزعات الآلية 24ساعة/24ساعة على ألا يتجاوز المبلغ المراد سحبه السفا المحدد أسبوعيا من طرف البنك وهذه البطاقات موجهة لزبائن القرض الشعبي الجزائري الذين لديهم حسابات بالدينار وإطارات وموظفي القطاع العام والخاص وأصحاب المهن الحرة ، وتسمح هذه البطاقة بسحب مبالغ نقدية من جميع الموزعات الآلية التابعة للقرض الشعبي الجزائري، وتبلغ تكلفة هذه البطاقة 300دج وتنتهي صلاحيتها في 31-12 من كل سنة وهي قابلة للتجديد، وعلى العميل الحامل لهذه البطاقة أن يبقي في حسابه رصيد قدره 3000 دج على الأقل.

3-2- بطاقة فيزا الدولية:"LA CARTE CPA VISA international "

وتمنح هذه البطاقة لأصحاب حسابات العملة الصعبة وهي تسمح لحاملها إجراء عمليات السحب خارج الوطن وتسوية مشترياته من السلع والخدمات لدى جميع التجار المنتمين لشبكة visa international وتبلغ تكلفة هذه البطاقة 35 € وتنتهي مدة صلاحيتها في 31-12 من كل سنة وهي

قابلة للتجديد وعلى العميل الحامل لهذه البطاقة أن يبقي في رصيد حسابه قدره 10 ألاف دج على الأقل في حسابه بالدينار ورصيد قدره 1700 € على الأقل في حسابه بالعملة الصعبة في فترة صلاحية البطاقة.

5- خدمات بنكية أخرى :

إضافة إلى المنتجات السابقة يقوم القرض الشعبي الجزائري بتقديم عدة خدمات أخرى منها:

- إيجار الصناديق الحديدية.
- تحصيل وخصم الأوراق التجارية.
- بيع وشراء العملات الأجنبية.
- تمويل عمليات التجارة الخارجية.
- إصدار خطابات الضمان.

المبحث الثاني: تقديم وكالة بنك القرض الشعبي الجزائري - ميلة –

سيتم في هذا المبحث التعرف على وكالة بنك القرض الشعبي الجزائري رقم 333 المتواجدة بمدينة ميلة وذلك من خلال التطرق إلى نشأتها والتعرف على مختلف المصالح ومهامها، إضافة إلى مختلف الخدمات التي تقدمها لعملائها.

المطلب الأول: نشأة وكالة ميلة والهيكل التنظيمي للوكالة "333"

أولا: نشأة وكالة ميلة CPA "333":

لقد قام القرض الشعبي الجزائري في سنة "1984" بفتح وكالة جديدة مقرها حي لخضر بن قربة رقم "333" ميلة، وهي وكالة من الرتبة الثانية تابعة لمجموعة استغلال قسنطينة رقم "834" مثل: وكالة كل من قسنطينة "301" فيلالي "331"، سيدي مبروك "334"، بانوراميك "352"، أم البواقي "317"، عين مليلة "335"، عين البيضاء "354" والميلية "362".

في البداية كن مقرها "حي 300 مسكن"، ونظرا لتوسيع نشاطها وازدياد عدد زبائنها أدى بالوكالة إلى تغيير مكان عملها والانتقال إلى مقر جديد سنة 1994 بحي لخضر بن قربة وقد قامت الوكالة بفتح فرع لها على مستوى دائرة شلغوم العيد في "أكتوبر 2006"، وذلك لضمان التغطية الشاملة من جهة وتلبية حاجات الزبائن من جهة أخرى.

يشرف على وكالة ميلة مدير مسؤول أول، وتتمثل مهمته في السهر على السير الحسن للوكالة في جميع مجالات الاستغلال، واتخاذ القرارات المتعلقة بتسيير الوكالة ويساعده مساعد يسمى "نائب المدير" وتنحصر مهام هذا الأخير في استقبال الزبائن وجلبهم والعمل على تسهيل وتلبية رغباتهم، كما أنه ينوب المدير في تسيير الوكالة في حالة غيابه، بالإضافة إلى عدد من المسؤولين العاملين بالبنك كل حسب رتبته ووظيفته.

يعتبر القرض الشعبي الجزائري سواء شبابيك الاستغلال أو مجموعة الاستغلال من البنوك التجارية، حيث تتدخل في أسواق الوساطة البنكية والمالية، ومن هذا المنطلق نتطرق إلى أعمال وكالة بحيث تقوم بمعالجة العمليات البنكية والمالية، وعلى وجه الخصوص استقبال ودائع الجمهور، ومنح القروض بمختلف أشكالها وتعبئة القروض ومجموع الخدمات البنكية المقدمة من طرف القرض الشعبي الجزائري وكالة ميلة "333"، وقد عرفت تطور خلال السنوات الأخيرة من خلال الأنشطة النقدية التي أدخلت سنة "1990".

ثانيا: الهيكل التنظيمي لوكالة القرض الشعبي الجزائري ميلة

باعتبار البنك مؤسسة كغيره من المؤسسات فلديه هيكل تنظيمي يتمثل في مجموعة من المصالح وعددها خمسة وكل مصلحة لها دورها الخاص والفعال، ومن بين المصالح الرئيسية للبنك نجد: مصلحة الصندوق، مصلحة التجارة الخارجية، مصلحة المراقبة، المصلحة القانونية ومصلحة

القرض وبعد عرض الهيكل التنظيمي الموضح في الشكل رقم (05)، سنعرف كل مصلحة ومختلف المهام التي تقوم بها:

الشكل رقم (04): الهيكل التنظيمي للقرض الشعبي الجزائري لوكالة ميلة

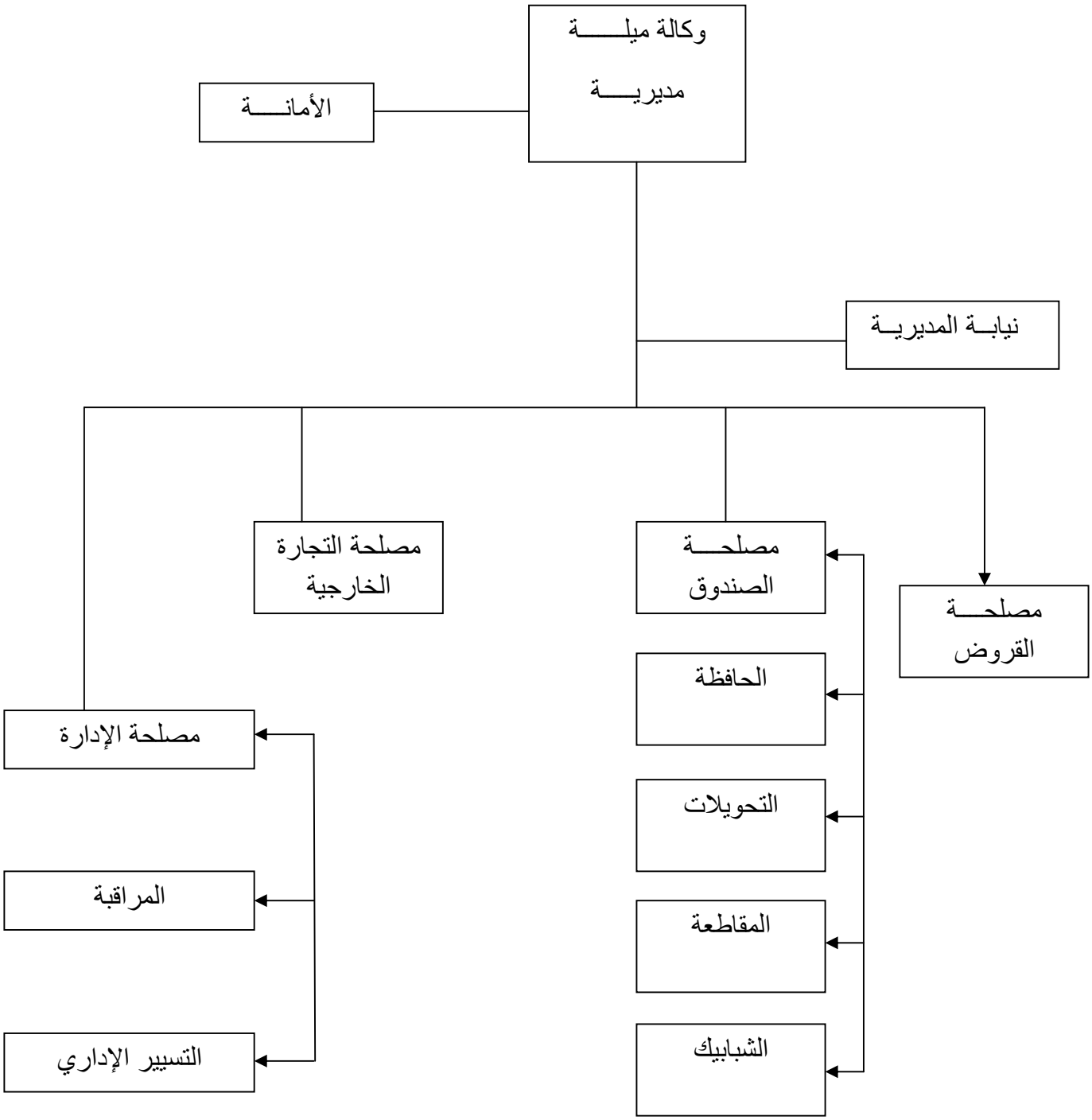

المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد على معلومات مقدمة من مدير البنك.

1- مصلحة الصندوق: تعتبر من المصالح التي تهتم بجميع العمليات مع الزبائن، سواء كانت عمليات سحب أم إيداع، وهذه الأخيرة تكون بنوعيها إما مباشرة أو غير مباشرة، عن طريق الفاكس، ويشترط

على العميل أن يكون لديه حساب جاري بنكي، إذا كان خاص بالتجارة أو حساب الصكوك بالنسبة لغير التجار، كما تقوم بمعالجة العمليات بالعملة الصعبة "التحويلات".

2- **مصلحة التجارة الخارجية:** تقوم هذه المصلحة بعمليات الاستيراد والتصدير والتي تكون بالعملة الأجنبية، كما تقوم بدراسة الملفات بالتجارة الخارجية مع تحديد أهميتها، تتكفل بالتحويلات من البنوك التجارية، البنوك الوطنية.

3- **مصلحة المراقبة**: تقوم هذه المصلحة بمراقبة جميع العمليات التي تقوم بها المصالح الأخرى للبنك مراقبة داخلية.

4- **المصلحة القانونية**: تقوم هذه المصلحة بعملية مراجعة أو عملية تفحص العمليات "زبائن أو حسابات" وتطبيق الأوامر القانونية ومتابعة تسديدات القروض من طرف المستفيدين، كذلك المتابعة القضائية في حالة حدوث مشكل ما بين البنك والزبون مثلا كحالة عدم التسديد.

5- **مصلحة القروض:** تعتبر من أهم المصالح في الوكالة لأن لها مردودية مالية عالية من جراء منحها للقروض مقارنة مع باقي المصالح، ولمعرفة نوع القرض المراد تحصيله ويأتي من خلال:

- اللقاء الأول.
- معرفة نوع القرض والغرض منه.
- جلب عدد أكبر من المعلومات الخاصة بالمشروع.

المطلب الثاني: نشاطات وموارد واستخدامات وكالة القرض الشعبي الجزائري "333" ميلة

أولا: نشاطات وموارد واستخدامات وكالة القرض الشعبي الجزائري 333 ميلة

نتيجة نشاطه وعمله يسعى القرض الشعبي الجزائري إلى تعظيم الربح من خلال الاستخدام الأمثل للموارد التي يحصل عليها من مصادر مختلفة، ومن أجل ذلك فهو يسعى إلى استقطاب أكبر قدر ممكن من المدخرات، والبحث عن أحسن الفرص التي تحقق له الربحية والضمان مع مراعاة ما يلزمه من سيولة.

1- أهم نشاطات وكالة القرض الشعبي الجزائري "333" ميلة:

بما أن وكالة ميلة من الصنف الثاني، فهي تقدم قروض قصيرة الأجل ومتوسطة الأجل وأهمها:

1-1- قبول الودائع: تتمثل في أهم النشاطات والخدمات التي يقوم بها البنك حيث يقبل الودائع من أصحابها وتعتبر دينا بذمة البنك وتنقل ملكيتها من فرد إلى آخر عن طريق السحب عليها باستعمال الشيكات، وقد تكون هذه الودائع بشكل نقود تعود ملكيتها للبنك ويتصرف فيها كما يشاء أو قيما منقولة تكون ملكا للعميل يديرها البنك وتكمن أهمية هذه الودائع في أنها تمثل الجانب الأكبر من رأس مال البنك.

1-2- قروض بالتوقيع: يلتزم البنك فيها بدفع مبلغ من النقود في الجهة التي يتعامل معها عميله بدلا منه حيث يتعهد البنك بضمان عميله بتوقيع وثيقة تدعى « caution »، وبهذا يكون البنك قدم خدمة لعميله بأنه جذبه تجميد أمواله كضمان لأعماله المقدمة للمتعاملين معه في حالة عدم المطابقة للمواصفات أو التقصير.

1-3- تسبيقات على البضائع: هي تلك القروض التي يكون ضمانها بضاعة.

1-4- تسليف لقاء الرهن: هو ذلك القرض الذي يمكن أن يحصل عليه العميل مقابل رهنه للأوراق التجارية التي بحوزته.

1-5- تسهيلات الصندوق: هي تلك التسهيلات التي تمنحها البنوك لمتعامليها بغية إعطائه مرونة أكبر في نشاطهم أو العجز في خزينة المؤسسة.

1-6- التوطين: هو عبارة عن ورقة تجارية تحدد اسم البنك ورقم حسابه الجاري وفيه يتم تسديد قيمتها.

1-7- السحب على المكشوف: هو مبلغ يسمح البنك لعميله بسحبه ما يزيد على رصيد حسابه الجاري " رصيد مدين " على أن يفرض البنك على العميل فائدة تتناسب والفترة التي خلالها سحب مبالغ مالية تفوق رصيده الدائم ويوقف البنك حساب الفائدة بمجرد رجوع الحساب إلى حالته الطبيعية من مدين الى دائن

1-8 الخصم: يقوم البنك التجاري بخصم أوراق تجارية ويحصل مقابل ذلك على عمولة تسمى " سعر الخصم"

2- موارد الوكالة وكالة القرض الشعبي الجزائري 333 ميلة:

تتمثل موارد الوكالة هي مختلف الحسابات وأنواعها:

2-1- الحسابات الجارية: هي عبارة عن شيكات بحيث لا يستطيع سحب إلا ما هو موجود وقد يكون رصيده مدين ويخصم المعاملات التجارية والمالية حيث لا تفرض على العميل أية فوائد وتوجد حسابات تقدم إلى المؤسسات العمومية الأخرى "مؤسسات خاصة".

2-2- حسابات الشيكات الخاصة: تعد من بين وسائل الدفع الأكثر انتشارا، وهي عبارة عن أمر مكتوب من عميل لديه حساب جاري خاص بالبنك "الساحب" يطلب فيه من البنك "المسحوب عليه" تسديد المبلغ المدون للعميل "مستفيد".

2-3- حسابات الآجل: هذا النوع من الحسابات لا يجوز السحب منه إلا بعد حلول ميعاد الاستحقاق وتدفع عليه فوائد حسب مدة الإيداع ولا تقل مدة استحقاقها عن شهر واحد، يعطي العميل سند يثبت حقه ويدون في هذا السند اسم صاحب الوديعة، مبلغها وتوجد نوعان من الحسابات للقطاع الخاص والقطاع العام.

2-4- **اذونات الخزينة**: هي عبارة عن سند قصير الأجل يصدر عن الخزينة العامة حيث تتعهد فيها تسديد قيمتها بعد فترة قصيرة لا تتجاوز 90 يوما، تحتفظ البنوك التجارية بجزء كبير من احتياطاتها الإجبارية والاختيارية وهي شكل اذونات الخزينة خاصة إذا كانت قوانين وتعليمات البنك المركزي تسمح بذلك ، وعليه هي إثبات من قبل البنك بدين تجاه العميل .

2-5- **حسابات مختصة في السكن**: يمنح للعميل قروض من البنك بهدف بناء أو توسيع مسكن بشروط ميسرة مقارنة بغير الزبائن.

2-6- **حسابات الادخار**: تتمثل في دفاتر التوفير.

3- استخدامات الوكالة وكالة القرض الشعبي الجزائري "333" ميلة:

تتمثل استخدامات وكالة "333" في القروض بصفة عامة وهي:

3-3-1- **قروض قصيرة الأجل:** هي المبلغ الذي يقدمه البنك للعميل بشرط أن يتلقى فائدة سنوية أو نصف سنوية متفق عليها في عقد القرض، "عقد الاتفاق" بالإضافة إلى إعادة المبلغ الأصلي للقرض في نهاية المدة التي لا تتعدى السنتين وهي وديعة جارية تتلاءم من حيث طبيعتها ومدتها مع العمليات التي تقوم بها، طالبوا هذه القروض ، وذلك من اجل مواجهة أزمة نقص السيولة إلى قروض خاصة وقروض عامة .

3-3-2- **تسبيقات مضمونة قصيرة الأجل** : **تمنح** لتمويل الموارد الأساسية، وتكون مقابل الضمان وتتطلب أموال ضخمة.

3-2- **قروض الاستثمار متوسطة الأجل**: هي قروض موجهة لتمويل الاستثمارات التي لا تقل مدتها عن السنتين ولا تزيد مدتها عن سبع سنوات تدفع لتلبية احتياجات المؤسسة والأفراد لرؤوس الأموال.

3-4- **قروض العقارية:** تقديم قروض لاقتناء قطعة أرض أو سكن لزبون من طرف البنك.

3-5- **قروض استهلاكية:** تقديم قرض لشراء سيارة مثلا من طرف البنك مقابل فائدة.

المبحث الثالث: واقع إدارة مخاطر السيولة ببنك القرض الشعبي – وكالة ميلة –

يتم التطرق في هذا المبحث إلى حساب نسب مخاطر السيولة في القرض الشعبي الجزائري وكالة ميلة وهذه المعلومات معطاة من مدير البنك.

أولا: نسبة النقدية إلى إجمالي الموجودات

$$\text{نسبة النقدية إلى إجمالي الموجودات} = \frac{\text{النقدية}}{\text{إجمالي الموجودات}} \times 100$$

$$\frac{35\ 789\ 410}{154\ 641\ 370} \times 100 = 23.14\ \%$$

بتطبيق علاقة نسبة النقدية إجمالي الموجودات في بنك القرض الشعبي الجزائري بوكالة ميلة نجد أن النسبة قدرت بـــ 23.14% ومن خلال هذه النسبة نجد أن البنك له المقدرة على الوفاء بالتزاماته من النقدية المتوفرة في الخزينة.

ثانيا: نسبة الودائع الجارية إلى الودائع الادخارية و الآجل

$$\text{نسبة الودائع الجارية إلى الودائع الادخارية و الآجل} = \frac{\textbf{اجمالي الودائع الجارية}}{\textbf{اجمالي الودائع الادخارية والاجلة}} \times 100$$

$$\frac{3156053865}{2106756346.48} * 100 = 149.81\%$$

وهذا يعني أن نسبة الودائع الجارية تفوق الودائع الادخارية والآجلة، مما يجعل في مضمونه قدرة البنك على استيعاب الخسائر الرأسمالية مهما بلغت تلك الخسائر، ودلك دون أن تمتد أثارها إلى أموال المودعين.

ثالثا: المعدل النقدي

$$\text{المعدل النقدي} = \frac{\textbf{النقدية}}{\textbf{اجمالي الودائع}} \times 100$$

$$\frac{35\ 789\ 410}{5\ 262\ 810\ 211.48} \times 100 = 0.665\%$$

كما يبدو فإن المعدل النقدي يقيس مدى الكفاءة في توظيف الودائع التي يتولد عنها عائد وترجع أهميته إلى أن الودائع يدفع عنها فوائد صريحة وضمنية، وما لم تشغل استغلالا فعالا فسوف يكون لدلك أثار غير مرغوبة على صافي الأرباح، وذلك يعني أن للبنك عجز كبير للسيولة وذلك أن النقدية لا تغطي إلا نسبة 0.665% من الودائع.

رابعا: نسبة السيولة النقدية

$$\text{نسبة السيولة النقدية} = \frac{\textbf{النقدية+شبه النقدية}}{\textbf{اجمالي الودائع}} \times 100$$

$$\frac{51242262}{5\ 262\ 810\ 211.48} \times 100\% = 0.97\% =$$

تشير هذه النسبة إلى أن الموارد المالية التي حصل علها البنك من الغير، نجم عن استثمارها قدر من الفوائد قدره بـــ 0.97% التي كانت كافية لتغطية التكلفة التي دفعها البنك للحصول على هذه الأموال كما تبين هذه النسبة قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته الجارية.

خامسا: نسبة الاحتياطي القانوني

$$\text{نسبة الاحتياطي القانوني} = \frac{\text{الارصدة المصرف المركزي}}{\text{اجمالي الودائع}} X\ 100$$

$$= \frac{280000000}{5\ 262\ 810\ 211.48} = \%0.53$$

تظهر هذه النسبة على أن البنك لا يحتفظ بقدر كافي من الاحتياطي القانوني لسنة 2015 وعليه زيادة رصيده الدائن لدى البنك المركزي، أي وجود عجز في الاحتياطي القانوني.

سادسا: نسبة السيولة السريعة

$$\text{نسبة السيولة السريعة} = \frac{\text{النقدية+الاستثمارات قصيرة الاجل+حساب المدينين}}{\text{الخصوم المتداولة}} x\ 100$$

$$\% 142.37 = 100 * \frac{1535123214}{1078243741}$$

تعتبر نسبة السيولة السريعة مقياسا آخر لمقدرة البنك على الوفاء بالتزاماته الجارية، وتبين النسبة المقدرة بـــ 142.37 % بأن البنك قادر على مواجهة مختلف التغيرات الطارئة.

سابعا: نسبة التداول

$$\text{نسبة التداول} = \frac{\text{الاصول المتداولة}}{\text{الخصوم المتداولة}} x\ 100$$

$$\%13.48 = \frac{1492631583}{1078243741}$$

تشير نسبة التداول بأن هناك ارتفاع في نسبة الأصول المتداولة إلى الخصوم المتداولة عن *13.48%* وهذا ما يوضح وجود سيولة في البنك.

ثامنا: نسبة تغطية السيولة

$$\text{نسبة تغطية السيولة} = \frac{\text{الأصول السائلة عالية الجودة}}{\text{صافي التدفقات النقدية الخارجة خلال 30 يوم}} \leq 100$$

$$\frac{50\ 000\ 000}{365000.000} \geq 100 = 30.03\%$$

تظهر هذه النسبة وجود عجز لدى البنك في تغطية سيولته من الأصول السائلة وصافي التدفقات النقدية الخارجة.

معطيات مساعدة في حساب نسب السيولة معطاة من مدير البنك CPA وكالة ميلة

Solde en banque d'algérie = 280 000 000.00 DA

Liquidité moyenne 50 000 000.00 DA

Disponibilité 35 000 000.00 DA

Investissement à court terme + Crénaces

- 1 500 000 000.00 DA

Effets commerciaux 15 000 000 .00 DA

Ressources = Dépots = 14 978 755 849.00 DA

Dettes = 2 500 000 000 .00 DA

النقدية	**35 789 410**
إجمالي الودائع	**5 262 810 211.48**
إجمالي الودائع الادخارية والآجلة	**2 106 756 346**
الأصول المتداولة	**1 492 631 583**
الخصوم المتداولة	**1078 243 741**

خلاصة:

نستخلص من هذا الفصل أن القرض الشعبي الجزائري لوكالة ميلة يقوم بجميع العمليات البنكية والمالية، من خلال قيامه بمختلف العمليات المصرفية ويتعرض لعدة مخاطر من بينها مخاطر السيولة التي لها أثر كبير في استقرار واستمرار المصرف، ولهذا يقوم المصرف بمعالجة مخاطر السيولة التي يتعرض لها من خلال تطبيق وتحليل نسب مساعدة على الحد أو التقليل من هذه المخاطر، وعند تطبيق هذه النسب يتم الوصول إلى أن هناك عجز أو فائض في ميزانية البنك.

خاتمة

نستنتج من هذه الدراسة أن البنوك التجارية تشكل بنية أساسية مهمة في بناء الاقتصاد أي دولة، من خلال ما تقدمه من خدمات مصرفية متعددة ومتنوعة، إلا أنها تواجه مخاطر عديدة أهمها مخاطر السيولة، ومن هنا جاء دور السيولة وأهميتها للجهاز المصرفي حيث تعد السيولة من ضمن أهم السمات التي تميز المصارف التجارية عن مؤسسات الأعمال الأخرى: إلا أن لا تخلو من مخاطر، لهذا تقوم المصارف التجارية بإدارتها سيولتها من أجل تقليل أو الحد من المخاطر، وهذا وفقا للمبادئ التي جاءت بها لجنة بازل المتمثلة في وضع إدارة خاصة لمراقبة مخاطر السيولة وتحديد دور جهات الإشراف في إدارة مخاطر السيولة وقبلها، وهذا بالنسبة للدراسة النظرية، أما بالنسبة للدراسة التطبيقية لبنك القرض الشعبي الجزائري – وكالة ميلة – نستنتج أنه عندما تعرضه لمخاطر السيولة نجد أنه في أغلب الأحيان له القدرة على تجاوز هذه المخاطر.

أولا- اختبار فرضيات الدراسة:

في مقدمنا بحثنا اعتمدنا على مجموعة من الفرضيات وقمنا باختبارها من أجل اختبار مدى صحة الفرضيات المعتمدة في إعداد هذا البحث كما يلي:

1- يقصد بالسيولة القدرة الكافي للبنك لمواجهة التزاماته وفق مبادئ وقوانين، وكذلك مواجهة سحوبات الودائع ومواجهة الطلب على القروض دون تأخير، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى.

2- تواجه البنوك التجارية العديد من المخاطر ولكل نوع من الخطر أسلوب في معالجته والحد منه وفقا لما تطرقنا إليه في الدراسة النظرية هي ما تثبت صحة الفرضية الثانية.

3- في إدارة مخاطر السيولة يتم اعتماد أساليب ومعايير من أجل التقليل منها وهذا وفقا للمعايير الرقابة والقياسية، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثالثة.

4- عند تطرقنا للدراسة التطبيقية وجدنا أن بنك القرض الشعبي الجزائري لوكالة ميلة يستخدم طرق وسياسات في تسيير مخاطر سيولته، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الرابعة.

النتائج:

من خلال دراستنا لهذا البحث وبعد اختبارنا لماذا صحة الفرضيات استخرجنا النتائج التالية:

1- إن البنوك التجارية لا تتعرض فقط إلى مخاطر السيولة بل تواجه مجموعة من المخاطر التي تؤثر على مردوديتها وهدا يرجع إلى طبيعة نشاطها الذي لا يخلو من المخاطر

2- إن استخدام البنوك التجارية مخاطر السيولة بالشكل الايجابي يساعدها على توفير موارد اكبر بطريقة أو بأخرى وهو ما يساهم في تفعيل التنمية الاقتصادية

3- وفق مؤشرات قياس مخاطر السيولة الأرصدة النقدية كان واضح لارتفاع مخاطر السيولة الذي يعكس نقص الأرصدة النقدية التي يواجه المصرف بها التزاماته

4- إن مؤشر قياس مخاطر السيولة لأجمالي القروض إلى إجمالي الودائع يشير انخفاض و ارتفاع في مخاطر السيولة وهذا نظرا إلى تعاملات البنك عند قياس مخاطر السيولة للأصول المتداولة على المطلوبات المتداولة ارتفاع مخاطر السيولة وهذا يعني زيادة المسحوبات الإيداعية المفاجئة .

التوصيات

انطلاقا من نتائج الدراسة، يمكننا تقديم بعض الاقتراحات والتوصيات التالية:

1- على البنوك تطوير أدوات قياس ومتابعة ومراقبة لمخاطر السيولة و تنفيذ اختبارات الظروف الضاغطة بشكل دوري وتطوير خطط طوارئ فعالة لإدارة مخاطر السيولة.

2- قياس البنوك باعتماد إطار عام لإدارة مخاطر السيولة يكمل المحافظة على توفير السيولة الكافية لسير العمل المصرفي من اجل حماية الجهاز المصرفي.

3- يجب على إدارة السيولة إلا تتوقف عند نقطة الاعتراف بالمخاطر وإنما يجب الاهتمام أيضا بمعرفة أسبابها والعوامل التي تزيد من احتمالات حدوثها، إذ كلما تمكنت إدارة السيولة من تحديد سبب الخطر كلما تمكنت من لتحوط والسيطرة على هذا الخطر مما سيكون له تأثير بالغ الأهمية على نمو البنك واستقراره.

4- الاعتماد على الأساليب العلمية في الكشف عن نقاط القوة والضعف التي قد تتعرض لها البنوك من ناحية السيولة وخاصة في الظروف الاقتصادية والسياسية البيئة.

5- إن يكون للمصارف قدرة وإمكانية لتشخيص مخاطر السيولة بشكل مبكر وقياسها ومعالجتها وهذا يتحقق من خلال نظام معلومات لاتصال المعلومة إلى متخذي القرار بمعنى قدرة المعلومات على إحداث تغيير في اتجاه القرار بإتباع سياسة من قبل المصرف وبتوجيه من قبل البنك المركزي ليتمكن المصرف من مواجهة التزاماته تجاه الغير والغرض قياس مخاطر السيولة بالضرورة توفر الهيئة المتخصصة الكفأة للمصرف.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

أولا- الكتب :

1- إبراهيم الكراسنة، "أطر السياسات المعاصرة في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر"، صندوق النقد العربي، معهد السياسات الاقتصادية، أبو ظبي، مارس، 2006 م .

2- أحمد حسن عبد الرحيم، "انتصارات النقود والبنوك"، مؤسسة طبية للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2008 م.

3- احمد فريد مصطفى، "الاقتصاد النقدي والدولي"، مؤسسة شباب الجامعة 40 ش مصطفى مشرفة الإسكندرية، مصر، 2009 م .

4- اسعد حميد العلي، "إدارة المصارف التجارية، مدخل إدارة المخاطر"، مكتبة الذاكرة للنشر و التوزيع، عمان الأردن، 2013 م .

5- اسعد حميد العلي، "الإدارة المالية"، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط2، 2012 م.

6- أكرم لال الدين، "إدارة السيولة في المصارف الإسلامية"، رابطة العالم الإسلامي المجمع الفقهي الإسلامي، ديسمبر 2010 م .

7- أل علي، رضا صاحب أبو احمد، "إدارة المصارف مدخل تحليلي كمي معاصر"، دار الفكر للطباعة النشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2002 م .

8- انس البكري و وليد الصاف، "النقود والبنوك"، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012 م.

9- توفيق عبد الرحيم يوسف حسن، "الإدارة المالية الدولية، والتعامل بالعملات الأجنبية"، دار صفاء للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2010 م.

10- حاكم محسن الربيعي ومحمد عبد الحسين راضي، "حوكمة البنوك وآثارها في الأداء و المخاطرة"، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013 م.

11- حربي محمد عريقات وسعيد جمعة عقل، "التأمين وإدارة المخاطر" دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ط2، 2010 م .

12- حسين احمد عبد الرحيم، "اقتصاديات النقود و البنوك"، مؤسسة طبية النشر و التوزيع، القاهرة مصر، 2008 م.

13- الحسين فلاح حسن، والدوري، مؤيد عبد الرمان، "إدارة البنوك مدخل كمي واستراتيجي"، دار وائل للنشر، الأردن 2008 م .

14- حسين محمد سمحان و إسماعيل يونس يامن، "اقتصاديات النقود و المصارف"، دار صفاء للنشر و التوزيع، عمان، 2011 م .

15- خالد أمين عبد الله و إسماعيل ابراهيم طراد، "إدارة العمليات المصرفية المحلية و الدولية"، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2006 م.

16- دريد كامل أل شيب، " إدارة البنوك المعاصرة"، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2012م .

17- دريد كامل آل شيب، "إدارة المحافظ الاستثمارية"، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، عمان، الأردن، 2010 م .

18- رحيم حسين، "الاقتصاد المعرفي"، دار بهاء الدين للنشر و التوزيع، قسنطينة، الجزائر.

19- رضا صاحب أبو احمد، "إدارة المصارف مدخل تحليلي كمي معاصر"، دار الفكر للطباعة للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، ط1.

20- سامر جلدة، "البنوك التجارية والتسويق المصرفي"، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011 م .

21- سلطان محمد سعيد، "إدارة البنوك"، دار الجامعة الجديدة، جامعة الإسكندرية، مصر، 2005 م.

22- سمير الخطيب، "قياس وإدارة المخاطر بالبنوك، منهج علمي و تطبيق علمي"، منشأة المعارف، جلال حزى وشركاءه، الإسكندرية، مصر، 2005 م.

23- شقيري نوري موسى وآخرون، "إدارة المخاطر"، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2012 م .

24- شقيري نوري موسى وأسامة عزمي سلامة، "دراسة الجدوى الاقتصادية"، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2009 م .

25- الشمري، صادق راشد، "إدارة المصارف الواقع والتطبيقات العملية"، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009 م .

26- صادق رشيد الشمري، "إستراتجية إدارة المخاطر المصرفية وأثارها في الأداء المالي للمصارف التجارية"، دار اليازوري العملية للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2013 م.

27- طارق عبد العادل حماد، "إدارة السيولة في الشركات و المصارف – قياس وضبط السيولة"، الناشر، دار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2012 – 2013 م.

28- الطاهر لطرش، "تقنيات البنوك"، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية بن عكنون، الجزائر، 2010 م – 2011 م .

29- عبد الحميد عبد المطلب، "البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2002 م .

30- عبد الناصر براني أبو شهد، "إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية"، دار النفائس للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2013 م.

31- عقل مفلح، "وجهات نظر مصرفية"، مكتبة المجتمع العربي، للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006 م .

32- عيد احمد أبو بكر و وليد إسماعيل، "إدارة الخطر والتامين"، دار اليازوري العملية للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2009 م .

33- فؤاد شاكر، سمير الشاهد، "إدارة الأصول و مخاطر التمويل في العمل المصرفي التقليدي الإسلامي"، اتحاد المصارف العربية، لبنان، السودان، الأردن، مصر، 2002 م.

34- فلاح حسين و مؤيد عبد الرحمن الدوري، "إدارة البنوك"، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، ط 4، 2008 م .

35- متولي عبد القادر، "اقتصاديات النقود والبنوك"، دار الفكر نشارون و موزعون، عمان، الأردن، 2010 م .

36- محب خلة توفيق، "الاقتصاد النقدي والمصرفي"، دار الفكر الجامعي، مصر، 2011 م.

37- محمد إبراهيم عبد الرحيم، "اقتصاديات النقود والبنوك"، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2014 م .

38- محمد حسين الوادي وأحمد عارف العساف، "الاقتصاد الكلي"، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009 م .

39- محمد رفيق المصري، "التامين وإدارة الخطر"، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009 م .

40- محمد عبد الفتاح الصريفي، "إدارة البنوك"، دار المناهج للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2006 م.

41- محمود وآخرون، "الأساس في علم الاقتصاد"، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006 م .

42- منير إبراهيم هندي، "إدارة البنوك التجارية"، مدخل اتخاذ القرارات "، توزيع المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، مصر، ط 3، 2012 م .

43- نصر حمود مزنان فهد، "أثر السياسات الاقتصادية في أداء المصارف التجارية"، دار صفاء للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2009 م.

44- هاشم جبر، "إدارة المصارف"، الشركة العربية المتحدة للتسويق و التوريدات، جامعة القدس، غزة، فلسطين، 2008 م .

ثانيا : المذكرات

1- بوطلاعة خديجة، "إدارة المخاطر المصرفية في البنوك التجارية"، مذكرة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير، تخصص مالية وبنوك، المركز الجامعي ميلة – الجزائر، 2013 م.

2- سيرين سميح أبو رحمة، "السيولة المصرفية، وأثارها في العائد و المخاطرة"، مذكرة لنيل شهادة الماستر، الجامعة الإسلامية، الدراسات العليا كلية التجارة، قسم إدارة الأعمال، غزة، فلسطين، 2009 م.

3- مفيدة بوقصة، "أهمية تطبيق إدارة السيولة في المؤسسات الخاصة"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، جامعة قصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2010 – 2011 م.

4- نصر رمضان أحلام حلاسة، "دور المعلومات المحاسبية و المالية في إدارة مخاطر السيولة"، مذكرة للحصول على درجة الماجستير في المحاسبة و التمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2013 م.

ثالثا : المجلات و المؤتمرات

1- ابراهيم محمد، "المصارف و السيولة وعمليات التغطية الدولية"، اتحاد المصارف العربية، العدد 11.

2- أحلام بوعبدلي وحمزة عمي سعيد، "دعم تسيير مخاطر السيولة المصرفية في ظل إسهامات اتفاقية بازل الثالثة "، مجلة الواحات للبحوث و الدراسات، المجلد 7، العدد 2، 2014 م.

3- إدارة السيولة في المصرف التجاري، نشرة توعية يصدرها معهد الدراسات المصرفية، دولة الكويت، سلسلة الخامسة، 2012 م.

4- أكرم لال الدين، سعيد بوهرات، "إدارة السيولة في المصارف الإسلامية"، الدورة العشرون للمجتمع الفقهي الإسلامي المنعقد في مكة المكرمة، 29 سبتمبر 2010 م.

5- رجاء رشيد عبد الستار، "تقويم الأداء المالي لمصرف الرشيد وأهميته في قياس مخاطر السيولة المصرفية"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعية، العدد 31، معهد الإدارة، 2012 م.

6- شعبان فرج، "العمليات المصرفية وإدارة المخاطر"، دروس موجهة لطلبة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة البويرة، الجزائر، 2013-2014 م.

7- عدنان شاهر الأعرج، "إدارة مخاطر السيولة في البنوك العاملة في الأردن"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعية، العدد 25، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، الأردن، 2010 م.

8- مخاطر السيولة وفقا للدعامة الثانية من مقررات بازل 2، البنك المركزي المصري، القاهرة، بدون تاريخ.

9- معهد الدراسات المصرفية، "إدارة السيولة في المصارف التجارية"، إضاءات نشرة توعوية، السلسلة 5، العدد 2، الكويت، 2012 م.

10- مفتاح صالح، "مداخلة بعنوان تأثيرات مقررات لجنة بازل 3 على النظام المصرفي المالي"، المؤتمر العلمي التاسع للاقتصاد و التمويل، 10 سبتمبر 2013 م، اسطنبول، تركيا، غير منشور.

11- مفتاح صالح، معارفي فريدة، "المخاطر الائتمانية، تحليلها، قياسها، إدارتها والحد منها"، المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع "إدارة المخاطر و الاقتصاد المعرفي"، جامعة الزيتونة، الأردن، 16-18 افريل 2007 م.

12- نوال بن عمارة، "إدارة المخاطر في المصارف المشاركة"، الملتقى العلمي الدولي حول "الأزمة المالية و الاقتصادية الدولية و الحوكمة المالية" جامعة قصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2009 م.

<u>رابعا : المواقع الالكترونية</u>

1- دليل إدارة المخاطر المصرفية، "السياسات و الإجراءات"، RISKADINN.PDF 17=44

تاريخ الاطلاع 02-04-2015 ساعة الاطلاع 11:35.